

خطة «البام» لقيادة حكومة 2026

وتقديم أخنوش كقربان سياسي

تحليل

إخباري

المال و«مشاهد الحرب» والترحال الحزبي..

الصراع الخفي الذي يقتل السياسة

تحت

الأضواء

أغرب نموذج للصراع الحزبي هو ما جسده أحد الأعيان.. عندما اقترح دفع مليارين مقابل حرمان وزير في الحكومة الحالية من عضوية المكتب السياسي للحزب، ولما بلغ الأمر إلى الوزير «الفقير» المعني، ذهب عند المعني بالأمر واقترح عليه «مازحا» أن يأخذ النصف فقط مقابل التنازل عن هذه العضوية.

مدير النشر:
الطيب العلوي

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

الأسبوع

المؤسس:
مصطفى العلوي



العدد: 1798 ■ من الجمعة 4 إلى الخميس 10 شتنبر 2026 الموافق لـ 22 - 28 ربيع الأول 1448 ■ الطبعة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.dlousboue.ma

كل المؤشرات تذهب في اتجاه اكتساح حزب الأصالة والمعاصرة لنتائج الانتخابات المقبلة، بعد اتفاق شبه علني على الدور الذي سيلعبه فوزي لقجع مستقبلا، وهو دور تكميلي لدور القيادة الجماعية بقيادة فاطمة الزهراء المنصوري والوزير المهدي بنسعيد.. وقد بات واضحا أن قربان المرحلة سيكون هو حزب عزيز أخنوش؛ فنجاح «البام» قد يعني ببساطة قطع شجرة معاوية مع الأحرار، بسبب دكتاتورية رئيس الحكومة في الأغلبية السابقة (...).

تفاصيل أخرى داخل العدد



ميلاد أول تيار معارض
لإضراب المحامين بقيادة الرميد

متابعات

هل نجحت إسبانيا في إبعاد المغرب
عن اتفاقية تشبه سبتة بجبل طارق؟

ملف
الأسبوع

وزارة التوفيق ترد على الفايد في خطبة الجمعة

ملحد...»

التوفيق

أما فيما يخص فوزي لقجع، الذي نعرف أنه جاء حقيقة من باب كرة القدم، إذن من باب النجومية، إلا أننا (...) نسينا أننا عودنا المغاربة على أن تنطفئ نجومهم سريعاً.. وقد يكتفي بالحقيبة التي يحلم بها (...)، والتي يريد الطالب حرامه منها..

وقد اعتبرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن التعويضات المخصصة لأعضاء الحكومة عند انتهاء مهامهم، «من مظاهر الريع السياسي وسوء تدبير المالية العمومية»، داعية إلى مراعاة هذه الامتيازات وتوجيه الموارد العمومية نحو الاستجابة للحاجيات الاجتماعية الأساسية.

لقجے و بن کیران

ما فني

■ **التقى ممثلو «الحزب الوطني الريفي» مؤخرًا، عددا من النواب الأوروبيين المتعاطفين مع قضيتهم (...)، ورفع بالمناسبة، وبدعم من الجزائر، مطالبه إلى بروكسيل..**

■ **من المنتظر أن تنظم القوات المسلحة مع حلف الشمال الأطلسي، دورة داخل المغرب مع نهاية السنة أو بداية السنة المقبلة، لتعزيز تحالفهما من أجل تكوين عسكري قاري..**

■ **غادر طبيب فرنسي المغرب وهو يردد أن مشروعه الصحي انتهى قبل أن يولد، وأن البيروقراطية كانت أقوى من أي رغبة في الاستثمار.. فبعد أن حاول فتح عيادة في طنجة وجد نفسه محاصرا في دهاليز الجمارك، بعد أن ظلت معداته الطبية محتجزة لأشهر بلا تفسير مقنع (...). قبل أن تتحول أعلامه الاستثمارية إلى فاتورة خسارة بلغت 72 ألف يورو.**

■ **صدفة أم لا (...): ففي الليلة التي سبقت أحداث سبتة الأخيرة، تسلسل رجل إلى داخل إحدى مساجد الناظور، في عز الليل، وشغل الميكروفون، وبدأ يصرخ ويسب الناس ويدعوهم إلى التحرك (...) حتى أيقض سكان الحي. وبه وجب الإعلام..**

■ **بين نهاية كأس العالم وبداية إعلانه السياسي، لاحظ كثيرون أن فوزي لقجع غيّر سيارته، من «أودي Q5» الكلاسيكية إلى آخر طراز من مرسيدس الفئة S، لدرجة أن البعض تساءل عما إذا كان الأمر يتعلق بهدية أم اقتناها بنفسه.. خصوصا وأن المرشحين عادة ما يلجؤون إلى سيارات أقل فخامة خلال حملاتهم الانتخابية..**

■ **فوجئ المواطنون في دائرة يعقوب المنصور بالرباط، بإحياء المرشح الاتحادي عبد الكريم بنعتيق لأسلوب المدرسة الاتحادية القديمة، والتمثل في القرب من المواطنين والإنصات لكل الفئات، ما أهله لنيل ثقة قداماء حزب الاتحاد الاشتراكي، الذين يعرفهم بتاريخهم وأسمائهم في «الحومة» كما عرفوه ودعموه علنا في دائرة كانت توصف بالقلعة الاتحادية، كما حظي ترشيح بنعتيق بترحيب كبير حتى بين خصومه، وسجل عليه حرصه على الانضباط التنظيمي (...).**



الخبير أحمد بوز يكشف أعطاب المرحلة المال و«مشاهد الحرب» والترحال الحزبي.. الصراع الخفي الذي يقتل السياسة

الرباط الأسبوع

بعض الأحزاب، يكشف عن سؤال سياسي شديد الخطورة: ماذا يحدث عندما يصبح المال عاملا مؤثرا في الوصول إلى الترشح قبل الوصول إلى الناخب؟ واعتبر نفس المصدر، أن قضية اللوائح الجبهوية الخاصة بالنساء، تكتسب أهمية خاصة في هذا السياق؛ فهذه الآلية يفترض أن تساهم في تصحيح اختلال تاريخي في تمثيلية النساء وتجديد النخبة السياسية وإدخال كفاءات وقيادات نسائية جديدة إلى المؤسسة التشريعية، ولذلك، فإن تحولها إلى مجال للصراع حول التزكيات والنفوذ، أو فضاء تثار فيه اتهامات بشأن المال والمقابل، فإن ذلك من شأنه أن يمس فلسفة التمثيلية ذاتها، وإذا كانت هذه الآلية قد تعرضت سابقا لانتقادات باعتبارها شكلا من أشكال الربيع السياسي، فإن تحويل التنافس عليها إلى مجال للمناجزة بالتزكيات وتحقيق مكاسب مالية لفائدة بعض زعماء الأحزاب أو المنتفذين فيها، سيؤدي إلى انتقال من ربيع المقاعد إلى ربيع التزكيات، وهي نتيجة لا تثير فقط إشكالية أخلاقية وسياسية، وإنما تطرح، في العمق، سؤالاً حول مدى حفاظ هذه الآلية على الغاية التي أدرجت من أجلها، أي هل ما تزال تشكل آلية للتمييز الإيجابي الرامية إلى تصحيح اختلال تمثيلية النساء، أم أنها بدأت تتحول، بفعل طريقة تدبيرها وممارسات التزكية المرتبطة بها، إلى شكل من أشكال التمييز السلبي الذي يعيد إنتاج منطق الإقصاء والربوئية داخل مسار يفترض أن يكون مدينا إلى تعزيز التمثيلية السياسية للنساء؟ وخلص المحلل السياسي أحمد بوز، إلى أن النتيجة المؤكدة هي تشكيل برلمان منتخب وفق القواعد القانونية، ولكنه أقل حزبية مما توجي به الخريطة الرسمية للأحزاب، لأن الانتماء الحزبي للنائب لا يعني بالضرورة أنه نتاج للمشروع السياسي للحزب، أو أنه صعد من خلال مسار تنظيمي داخلة، وقد يكون أكثر ارتباطا بشبكته الانتخابية المحلية وبحساباته الخاصة؛ فعندئذ تصبح الأحزاب، رغم استمرار حضورها القانوني والمؤسساتي، أقل قدرة على التحكم في عملية إنتاج النخب البرلمانية، وأضعف تأثيرا في تشكيل سلوكها السياسي وتوجيه مواقفها داخل البرلمان.

واختيار المرشحين القادرين على تجسيد مشروعه السياسي، مبرزا أنه على ما يبدو في كثير من جوانب المشهد الحالي، هو انتقال تدريجي من نموذج كان يفترض أن يكون فيه الحزب هو الذي يصنع المرشح، إلى نموذج يصبح فيه المرشح القوي انتخابيا قادرا على التفاوض مع الحزب حول شروط ترشحه وموقعه، وحتى موقع أفراد عائلته، وبعبارة أخرى، لم يعد المرشح يبحث دائما عن الحزب بقدر ما أصبحت بعض الأحزاب تبحث عن المرشح الذي يمكنه أن يضمن لها مقعدا أو مجموعة من المقاعد. ويرى بوز أن ظاهرة الترحال السياسي تكتسب دلالة تتجاوز مجرد انتقال أفراد من تنظيم إلى آخر؛ فالانتقال قبيل الانتخابات بحثا عن تزكية أفضل أو دائرة أكثر ملائمة، أو فرص أكبر للتفوق، يكشف عن تراجع قيمة الانتماء الحزبي أمام قيمة الموقع الانتخابي، وفي هذه الحالة تصبح الهوية الحزبية أقل ارتباطا بالفتنة السياسية وأكثر ارتباطا بالحساب الانتخابي، فإذا كان المرشح قادرا على الانتقال من حزب إلى آخر، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ما الذي أصبح يمثل جوهر الانتماء الحزبي؟ وهل الحزب لا يزال فضاء لإنتاج النخب السياسية، أم أنه يتحول تدريجيا إلى مجرد وعاء انتخابي؟ فعندما يصبح المعيار الأساسي لاختيار المرشح هو قدرته على الفوز، فإن الحزب يجد نفسه مدفوعا إلى البحث عن الشخص الذي يمتلك الموارد والعلاقات والحضور المحلي والقدرة على التعبئة، حتى ولو لم يكن نتاجا لمسار حزبي طويل، وبذلك يتحول المعيار السياسي إلى معيار انتخابي، ويتراجع الاعتبار المرتبط بالتكوين والنضال الحزبي والكفاءة والقدرة على تمثيل مشروع سياسي متكامل، والخطر هنا لا يتمثل فقط في قوة الأعيان، وإنما في أن الأحزاب أصبحت مضطرة لاستيراد النخب الانتخابية بدلا من إنتاج النخب السياسية، يقول أحمد بوز، مؤكدا أن الأمر يزداد خطورة عندما يصبح المال سيد هذه المعادلة، وهنا يجب التمييز بدقة بين تمويل الحملات الانتخابية المشروع، وبين شراء التزكيات وإخضاعها للمقابل المالي؛ فرغم أن هذه الأخيرة لا يفترض التعامل معها كوقائع ثابتة في جميع الحالات، فإن مجرد بروز مثل هذه الاتهامات، وما يرافقها من صراعات واحتجاجات داخل

في ظل السباق الانتخابي وتهافت الأحزاب على المرشحين البارزين وأستقطاب الأسماء الوازنة من برلمانيين ورجال أعمال وأعيان.. قال الخبير الإعلامي والمحلل السياسي، وأحد أقطاب جامعة محمد الخامس في الرباط أحمد بوز، أن الجزء الأكبر من الحراك الحزبي ينصرف إلى معارك أخرى: التزكيات، صراع المواقع، استقطاب المرشحين، الانتقالات من حزب إلى آخر، تصفية الحسابات الداخلية، التنافس على الدوائر التي يعتقد أنها قابلة للفوز، وتنازع الشرعية. ويضيف بوز أن عبارة «حرب التزكيات» لم تعد كافية لوصف المشهد، لأن ما يجري، يتجاوز الصراع العادي حول اختيار المرشحين ليقرب من «مشهد حربي» تتعدد فيه الجبهات، وتتداخل فيه الحسابات الشخصية والحزبية والانتخابية، مؤكدا أنه، في الأصل، يفترض أن تكون الانتخابات لحظة سياسية بامتياز، تتواجه خلالها الأحزاب حول تصوراتها الاقتصادية والاجتماعية، ومواقفها من القضايا التي تشكل جوهر التنافس الديمقراطي، غير أن المشهد الحالي يوحي بأن المعركة بدأت في كثير من الأحيان قبل أن يصل المرشح إلى الناخب، أي داخل الحزب نفسه، حول من يحصل على التزكية، ومن يتصدر اللائحة، ومن يضمن دائرة انتخابية مناسبة، ومن يمتلك القدرة على تعبئة الأصوات والموارد والشبكات المحلية.. ويوضح أحمد بوز، الذي وقف شخصيا وراء عدة مبادرات كبرى للنقاش العمومي، بمواصفات عالية.. أن الصراع لم يعد يجري فقط بين الأحزاب، وإنما أصبح يجري داخلها وبحدة قد تفوق أحيانا الصراع بينها؛ فالمرشح الذي يسعى إلى الحصول على التزكية يجد نفسه في مواجهة مرشحين آخرين من التنظيم نفسه، وقد تتحول عملية الاختيار إلى معركة حقيقية حول النفوذ والموقع والقدرة على التأثير في القرار الحزبي، وفي هذه الحالة، يصبح السؤال: «من سيمثل الحزب؟» سابقا على السؤال «ماذا سيمثل الحزب؟»، وهذا التحول ليس تفصيلا تنظيميا بسيطا، وإنما يعكس تغيرا في وظيفة الحزب السياسي ذاته. فالحزب في التصور الديمقراطي، حسب نفس المصدر، ليس مجرد أداة لخوض الانتخابات، وإنما مؤسسة لإنتاج الأفكار وتجميع المصالح الاجتماعية وتأطير المواطنين وتكوين النخب



بوز

كواليس الأخبار

أزمة الوساطة تكشف الفجوة بين الأحزاب والمؤسسات والمجتمع المدني والمواطنين

الرباط. الأسبوع



يتجه المغرب نحو أزمة وساطة سياسية تهدد بنقل كلفة ضعف الحكومة، والأحزاب والمنتخبين، إلى العلاقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة؛ فالمؤسسات الوسيطة لم تعد قادرة على نقل مطالب المواطنين إلى القرار بالكفاءة المطلوبة، كما تراجعت قدرتها على إنتاج السياسات وتفسيرها وتحمل مسؤولية نتائجها.

يسلط المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية والرقمنة الضوء على أزمة الوساطة السياسية التي تهدد العلاقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، حيث تراجعت قدرة الأحزاب والحكومة والإعلام على تمثيل المواطنين وإنتاج السياسات وتحمل المسؤولية، إذ يكشف أن 68% من المغاربة يؤيدون النظام البرلماني التعدي، مقابل ثقة ضعيفة لا تتجاوز 33% في الحكومة و38% في البرلمان.

ويقول التقرير، أن إصلاح الوساطة يتطلب توضيح الحدود بين مختلف مؤسسات الدولة، وبين لا سيما الحكومة والبرلمان والإدارة، وبين الأحزاب؛ فالثقة في الدولة لا ترسخ حين تنسب كل القرارات لجهة واحدة، وإنما حين تعمل مؤسساتها بكفاءة داخل اختصاصاتها وتتحمّل الحكومات نتائج برامجها، ويستطيع البرلمان مراقبتها، وتنتج الأحزاب بدائل حقيقية ويجد المواطن جواباً في المستوى الإداري والسياسي المسؤول عن قضيته، مؤكداً أن الوساطة تقاس بأربعة معايير مترابطة: صدق نقل الواقع، الاستقلالية في إنتاج المقترحات، والوضوح في تحديد المسؤوليات، ثم القابلية للمحاسبة، وكل وسيط يفقد هذه الشروط يتحول تدريجياً إلى

جدار مهما كان قريباً من دوائر القرار أو حاضراً في المؤسسات، أما تجنب القطيعة، فيبدأ حين تستعيد هذه المؤسسات وظيفتها الأصلية، أي أن تنقل الحقيقة إلى الدولة، وأن تجعل الدولة قابلة للفهم والمساءلة أمام المجتمع. ويرى التقرير أنه لا يمكن إصلاح الوساطة السياسية بإضافة تنظيمات جديدة لمشهد يعاني أصلاً من التجزؤ، بل المطلوب هو رفع جودة الأحزاب القائمة وقدرتها على إنتاج الاختلاف المنظم، وذلك يبدأ باستعادة الحزب باعتباره مؤسسة فكرية واجتماعية دائمة لا آلة انتخابية تظهر في مواعيد الاقتراع، ويقضي هذا التحول بناء وحدات حقيقية للبحث وتقييم السياسات، وإعادة الاعتبار للتكوين السياسي، وربط الترشيح بالترتيب والكفاءة، وفتح القيادة أمام الأجيال الجديدة ونشر

معايير اتخاذ القرار الحزبي، مضيفاً أن الدولة تحتاج لمنظومة إنذار مبكر تتابع التحولات الرقمية من أجل الفهم والاستجابة لا من أجل المراقبة الأمنية وحدها؛ لذلك يتطلب التفكير في مستقبل الوساطة، التمييز بين المبادئ التي تمنح الديمقراطية معناها، والأدوات التي تستخدم لتطبيقها والأشكال المؤسسية التي تنظم المشاركة؛ قسيادة القانون والحقوق والحريات، والتعددية، والمساواة السياسية، والفصل بين السلط، وربط المسؤولية بالمحاسبة، مبادئ لا تفقد صلاحيتها بتغيير التكنولوجيا، أما الانتخابات والاستفتاءات والعرائض والمليّات والمشاركة، والمنصات الرقمية، والميزانيات التشاركية، وهي أدوات تتغير وتتطور حسب طبيعة المجتمع وقدرته المؤسسية.

شعب العزوف يربح الأحزاب السياسية

الرباط. الأسبوع

الشباب، يفقدون الثقة في الأشخاص المرشحين، خاصة إذا كانوا قد تقلدوا مناصب برلمانية ومسؤوليات جماعية على المستوى المحلي.

لذلك، يظل العزوف الانتخابي من قبل العديد من المواطنين، وخاصة الشباب، مشكلاً حقيقياً قد يؤدي إلى تكبيد بعض الأحزاب خسائر كبيرة في الدوائر الانتخابية، خصوصاً إذا كانت تعتمد على نفس الوجوه التي فقدت ثقة ناخبها وتسعى إلى تكرار الترشح والحصول من جديد على مقاعد برلمانية أو جماعية. كما تخشى هذه الأحزاب من تدني نسبة المشاركة الانتخابية التي يمكن أن تؤدي إلى خروج بعضها من البرلمان أو فقدانها للعتبة، بينما تراهن أحزاب متوسطة على تحقيق المفاجأة واستغلال الاحتقان الاجتماعي من أجل الترويج لخطاب سياسي جدي، يدعو إلى المحاسبة ومحاربة الفساد ومساءلة المسؤولين.

تخشى العديد من الأحزاب السياسية التقليدية مع بداية العد العكسي للاستحقاقات التشريعية، من حدوث عزوف انتخابي قد يؤثر على حظوظها في السباق الانتخابي، خاصة وأن هناك مؤشرات تشير إلى وجود فجوة ثقة بين المواطنين والأحزاب. ورغم التعبئة والجولات التي تقوم بها الأحزاب السياسية في مختلف المناطق، إلا أن تبادل الأدوار والترحال السياسي وانتقال بعض المنتخبين من أحزاب الأغلبية إلى أحزاب المعارضة أو العكس، وانضمام مرشحين لأحزاب بارزة للظفر بالتركية والمقاعد، يجعل العديد من الناس، خصوصاً فئة

عودة البرلمانيين..

«الله ينجيك من المشتاق إيلا ذاق»

الرباط. الأسبوع

الذين لم يطرحوا أي أسئلة ولم يترافعوا عن قضايا المواطنين والأقاليم التي ينتمون إليها، وظل حضورهم شكلياً عبر الاختباء وراء فريقهم البرلماني.

ورغم فشلهم طيلة السنوات الماضية في التواصل مع المواطنين والترافع من أجلهم، وتقديم مبادرات لفائدة المواطنين، إلا أن هؤلاء البرلمانيين فضّلوا العودة من جديد عبر بوابة الانتخابات بحثاً عن المقعد البرلماني، رغم أن صعودهم لم يصف أي شيء للمواطنين.

ويدعو النشطاء في الفضاء الأزرق المواطنين إلى عدم دعم هؤلاء المرشحين ورجال الأعمال، الذين ظهروا فجأة في الاستحقاقات الانتخابية بحثاً عن المصالح الخاصة، ومحاسبة حصيلتهم النيابية وما قدموه خلال فترة انتدابهم عبر صناديق الاقتراع.

شكلت عودة بعض البرلمانيين والمنتخبين للترشح في الانتخابات التشريعية المقبلة، نقطة سلبية، حسب العديد من المنتخبين، نظراً لفشلهم في الترافع والدفاع عن مصالح المواطنين خلال ولايتهم التشريعية السابقة.

ومع بداية الانتخابات، يتساءل العديد من النشطاء عن الجدوى من ترشح هؤلاء البرلمانيين والمنتخبين، الذين غابوا طيلة خمس سنوات وظل حضورهم السياسي باهتاً في البرلمان، وعدم تواصلهم مع المواطنين طيلة السنوات الماضية. وانتقد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي حصيلة البرلمانيين

شكر على تعزية



تتقدم عائلة الوباني وعائلة بوعثمان، بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع الأهل والأصدقاء وكل من أساهم وشاركهم في مصابهم الأليم، والدعاء للفقيدة، الحاجة أمينة الوباني، سواء بالحضور أو هاتفياً، راجين من الله تعالى أن يتخمد المرحومة بواسع رحمته وأن يسكنها فسيح جناته.

ونسأل الله أن لا يريهم مكروها أو سوء في أنفسهم، ولا في أسرهم. إننا لله وإنا إليه راجعون.

الوزراء التكنوقراط.. «الله يرحم من زار وخفف»

الرباط. الأسبوع

كشفت دراسة عن وجود تفاوت في تفاعل الوزراء مع المؤسسة البرلمانية وأسئلة النواب، خاصة الوزراء التكنوقراط الذين لا يتجاوبون مع الأسئلة الكتابية التي يتوصلون بها من البرلمانيين.

وحسب الدراسة، فإن الوزراء التكنوقراط كانوا أقل «تحملاً» للرد على الأسئلة الكتابية، بنسبة تتراوح بين 26 و32 نقطة مئوية مع بقية وزراء الأحزاب السياسية. وتضع الدراسة هؤلاء الوزراء أمام سؤال المسؤولية السياسية والاجتماعية في التجاوب مع أسئلة البرلمانيين، خاصة إذا كانت تتعلق بمتطلبات المواطنين أو في مجالات أساسية، مؤكدة أن الكفاءة التقنية لا تعني بالضرورة امتلاك شرعية سياسية، كما أنها لا تضمن تلقائياً التجاوب مع المؤسسات المنتخبة أو المواطنين.

وتشير الدراسة إلى أن الوزير الحزبي يظل مرتبطاً بالحزب وبرنامجهم وفريق برلماني وقاعدة انتخابية، ما يجعله أكثر تعرضاً للمساءلة السياسية المترتبة عن أدائه الحكومي، بينما الوزير التكنوقراطي الذي يصل إلى المنصب من دون ارتباط حزبي، يبقى بعيداً عن الضغوط السياسية، وهو ما يجعله لا يتجاوب مع الأسئلة الكتابية.

وتدعو الدراسة إلى جعل كل وزير من التكنوقراط مقبداً بمسؤولية واضحة وبرنامج حكومي يجعله خاضعاً للرقابة البرلمانية والمحاسبة، وتحميل رئيس الحكومة المسؤولية السياسية عن اختياراته الوزارية ونتائج أداء أعضاء حكومته.

المحرشي يتهم الدريوش بخدمة المقربين في الصيد البحري



الرباط. الأسبوع

فجر القيادي في حزب الأصالة والمعاصرة، العربي المحرشي، مفاجأة مدوية، بعدما اتهم كاتبة الدولة في الصيد البحري، زكية الدريوش، بمنح رخص استثنائية لصيادين مقربين من حزبها لصيد الأخطبوط في أعالي البحار رغم فترة الراحة البيولوجية.

وقال المحرشي في لقاء لحزبه بإقليم صفرو، أنه «توصل بمعلومات تفيد بأن كاتبة الدولة المكلفة بالصيد وقعت رخصاً استثنائية لفائدة كبار الصيادين المقربين من حزبها»، منتقداً هذه الخطوة التي تشكل حسب تعبيره «خرقاً للقانون».

واعتبر القيادي «البامي»، أن منح الرخص يتزامن بشكل واضح مع المعركة الانتخابية لتحقيق أرباح مالية ومصالح خاصة، مطالباً بفتح تحقيق في الموضوع، خاصة في ظل الدعايات المحتملة لهذه الممارسات على البيئة والثروة السمكية.

وحسب مصادر إعلامية، فقد أصدرت كاتبة الدولة في الصيد البحري، قرارات مثيرة للجدل تتعلق بتنظيم الصيد في أعالي البحار، بداية بمنع الصيد بالجر القاعي من قبل السفن، ومنع صيد الأخطبوط، ثم تعديل القرار بشروط عبر تقليص منطقة المنع وتمديد نشاط الصيد والمدة المسموح بها للسفن إلى غاية عاشر شتنبر، مما اعتبره البعض امتيازاً جديداً لأرباب السفن وقرارات لأجل الاستقطاب الانتخابي.

بوصوف يبرز عمق الدين والتصوف عند المغاربة

الرباط. الأسبوع

شهد جبل إكسان بإقليم الناظور، في أجواء روحانية وإيمانية مميزة، تجمعاً صوفياً كبيراً بمناسبة إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف، نظمتها الزاوية نعمة المنعم لذكر الحي القيوم العالوية بإقليم الناظور، وسط حضور تجاوز 3000 شخص، في مشهد عكس المكانة التي باتت تحظى بها الزاوية كموقع ديني وروحي يستقطب مريدين ومحبين من داخل المنطقة وخارجها. وجاء هذا اللقاء تحت شعار: «من جبل كركر إلى جبل إكسان.. الطريقة العالوية الصوفية تتجدد في عهد الملك المجدد»، وعرف مشاركة عدد من الزوايا الصوفية، كما شكل اللقاء مناسبة لاستحضار عدد من أعلام الطريقة العالوية وشيوخها، والتعريف بالمرور الروحي الذي حافظت عليه الزوايا عبر أجيال متعاقبة، في إطار يؤكد استمرار حضور التصوف في الذاكرة الدينية والثقافية للمنطقة.

وكان اللقاء قد تميز بالكلمة التي ألقاها، ابن الريف، الدكتور عبد الله بوصوف، الأمين العام لمجلس الجالية المغربية بالخارج، حيث قدم قراءة في ما وصفه بالتصوف الحركي المتجدد عند أهل الريف، مبرزاً أن التصوف في المنطقة لم يكن مجرد ممارسة روحية

معزولة، بل كان، على امتداد التاريخ، جزءاً من الحياة الاجتماعية والثقافية، ومنظومة قائمة على التربية والذكر والتكافل وخدمة الإنسان.

واستحضر بوصوف المكانة التاريخية لمنطقة الريف في تاريخ الإسلام بالمغرب، متوقفاً عند مسار انتشار المذهب المالكي، حيث أكد أن المذهب المالكي وصل إلى المغرب عن طريق منطقة الريف، مستحضراً في هذا السياق المكانة التي كانت تحظى بها المنطقة خلال المراحل الأولى من التاريخ الإسلامي، ولا سيما مع قيام إمارة النكور في الريف الأوسط، والتي شكلت، وفق هذا السياق التاريخي، إحدى أقدم التجارب السياسية الإسلامية في المغرب.

وربط بوصوف بين هذا العمق التاريخي وبين استمرار الخصوصية الدينية للمغرب، التي تقوم على المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني، باعتبارها مكونات أساسية للهوية الدينية المغربية، أسهمت في ترسيخ نموذج يقوم على الاعتدال والتوازن والانفتاح، بعيداً عن النزعات المتشددة والمغلقة. وانتقل بوصوف إلى الحديث عن الحضور

الديني والمؤسساتي للمسجد في المجتمع المغربي، مشيراً إلى الكثافة الكبيرة للمساجد في منطقتي الريف وسوس مقارنة بعدد من مناطق المملكة، بما يعكس، بحسب قراءته، عمق الدين وتجزد المؤسسات الدينية في المجتمع المغربي.

ولم يقتصر استحضار هذا الحضور الديني على المغرب، إذ أشار بوصوف إلى أن أغلب المساجد الموجودة في أوروبا، والتي تخدم الجاليات المسلمة، ارتبط إنشائها أو تدبيرها بالمغاربة، في صورة تعكس، وفق طرحه، الدور الذي لعبته الجالية المغربية في الحفاظ على شعائرها الدينية ونقل تقاليدها الروحية إلى بلدان الإقامة.

وفي حديثه عن الحضرة الصوفية، توقف بوصوف عند بعدها الوجداني، مبرزاً أن الفرع بالمولد النبوي الشريف يتحول داخل مجالس الذكر إلى حالة جماعية من الإبتهاج والنشوة الروحية، حيث تتمايل الأجساد في الحضرة تعبيراً عن الفرع والمحبة، في مشهد يختزن جانباً من الموروث الصوفي المغربي الذي حافظت عليه الزوايا والطرق الصوفية عبر أجيال متعاقبة.



بوصوف

رئيس النيابة العامة يحذر المرشحين

الرباط. الأسبوع

أكد رئيس النيابة العامة والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، هشام البلاوي، على ضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواكبة وتنفيذ الاستحقاقات التشريعية المرتقبة بما يضمن مرورها في أجواء تطبعها النزاهة والمصداقية واحترام القانون.

وأضاف البلاوي، في دورية وجهها إلى الوكلاء العاملين للملك ووكلاء الملك، أن القضاء يضطلع بمسؤولية أساسية في حماية سلامة الاستحقاقات الانتخابية وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات والعملية الديمقراطية، وطالب بالتعامل الصارم مع الجرائم والمخالفات الانتخابية، من خلال التحرك الفوري عند رصد أي خرق للقانون، وتسريع الأبحاث القضائية المرتبطة بالشكايات الانتخابية، وترتيب المسؤوليات القانونية في حق المتورطين، مشيراً إلى أن هذا الدور يستند إلى مقتضيات الفصل 11 من الدستور، الذي يجعل من الحياد والشفافية أساساً لضمان مشروعية التمثيل الديمقراطي.



بلاوي

فوضى بيع الكتب المدرسية والأسر تواجه الغلاء

الرباط. الأسبوع

كشفت رابطة الكتبيين بالمغرب عن تنامي البيع العشوائي وغير المنظم للكتب المدرسية، بسبب ولوج بعض المتدخلين خارج الإطار المهني، بما يكرس منافسة غير متكافئة ويؤثر سلباً على المهنيين الذين يزالون نشاطهم في إطار منظم.

ورصدت الرابطة قيام بعض المتدخلين، بترويج بعض الأدوات المدرسية بأسعار تقل عن أسعارها الحقيقية، بما يطرح إشكالات حقيقية بشأن شروط المنافسة وتكافؤ الفرص داخل القطاع، وأشارت إلى دخول أشخاص لا تربطهم أي صلة بمهنة الكتاب إلى سوق اللوازم المدرسية، سواء من خلال بعض المحلات والأنشطة التجارية أو عبر البيع المتجول، يساهم في تعميق مظاهر المنافسة غير المتكافئة والفوضى التي يعرفها سوق الكتاب المدرسي.

وتؤكد رابطة الكتبيين بالمغرب، أن معالجة الإشكالات المطروحة تقتضي توجيه النقاش نحو ممكن الخل الحقيقي، والمتمثل أساساً في البيع العشوائي وخارج الإطار المهني، وما قد يترتب عنه من ممارسات تضر بحقوق المواطن وبمصالح الكتبي المهني على حد سواء.

الأحزاب لا تعترف بالأشخاص

في وضعية إعاقة

الرباط. الأسبوع

أظهرت لوائح الأحزاب السياسية وبرامجها الانتخابية، أن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص في وضعية إعاقة، يوجدون خارج حسابات السياسيين أو الوعود الانتخابية للنهوض بأوضاع هذه الفئات الاجتماعية المظلومة.

وكشفت معطيات أن جل المضمين والبرامج الانتخابية التي تقدمت بها الأحزاب السياسية، تعرف حضوراً ضعيفاً للأشخاص في وضعية إعاقة ضمن دائرة اهتماماتهم؛ فهناك أحزاب قليلة فقط من أدرجت بعض الالتزامات، بينما اكتفت أخرى بتدابير عامة، كما أظهرت البرامج غياب هذه الفئة عن الوثائق والأوراق الانتخابية للأحزاب البارزة، إلى جانب عدم تمكن هذه الفئة من الترشح في اللوائح الانتخابية على مستوى الدوائر التشريعية، وفسح المجال أمامها للترافع عن مطالبها.

جمهور زوار «مداغ» يكرس «الوصية» والمشيخة لمنير القادري بودشيش



منير بودشيش

الرباط. الأسبوع

بغض النظر عن ليلة الهروب (...)، وبغض النظر عن تصريحات لأمسؤولة في حضرة المبعوثين، تتحدث عن قتل المعارضين (...)، كرس جمهور المحبين والمريدين والزائرين.. «المشيخة الشرعية» في الزاوية القادرية البودشيشية لمنير القادري بودشيش، ورغم الضغوط ومحاولة التأثير على الصحافة المستقلة (غير الرسمية)، والإساءة لرموزها في مواقع التواصل الاجتماعي (...)، شهدت قرية مداغ توافد آلاف الأشخاص، من بينهم ضيوف من بلدان أجنبية (إذا تم احتساب المجموع)، ونجحت اللجنة التنظيمية في ضمان سلامة التنقل والمائل لمئات الأشخاص في محطات مختلفة بين الزاوية والمنطقة والمعلمة والنعيمية والقرية التضامنية دون أدنى مشكل، كما سجل الموقف الإيجابي للسلطات المحلية في كافة الأنشطة..

في مداغ وقف الزائرون على الحقيقة المتجلية، وهي نجاح كافة اللقاءات، سواء في الجانب التنظيمي أو الروحي، تحت إشراف الشيخ الموصي له منير القادري بودشيش؛ فبعد النجاح الجماهيري لإحياء ذكرى انتقال الشيخ جمال، سجل نجاح الجامعة الصيفية، التي استمرت طيلة شهر غشت المنصرم، كما نجح المخيم وورشات التكوين.. ونجحت أيضاً كافة المحطات المرتبطة بالسر والشرعية والوصية، وكانت المقدمة بنجاح اجتماع مجلس مقامي الطريقة البودشيشية، والذي حضره ما يزيد عن 268 مسؤولاً و50 مقدماً.. فضلاً عن الاعتكاف الصيفي.. وكانت محطات غشت للزاوية القادرية البودشيشية، والتي تميزت بإحياء ذكرى المولد النبوي، وتنظيم نسخة جديدة من فعاليات الملتقى العالمي للتصوف، قد تميزت بكلمات فصيحة تفاعل معها الحاضرون ألقاها منير القادري بودشيش، تحدث فيها عن فضل إمارة المؤمنين، وفضل الزكاة، كما أعطى بعض الإشارات حول مخاطر التكنولوجيا، داعياً إلى وثبة روحية في معركة استعادة الإنسان.. كما تحدث في سقات مختلفة عن أهمية التصوف السني والتصوف المغربي، ودور السلاطين في صيانة إسلام التربية والاعتدال.. وتطرق أيضاً لضرورة خلق توازن عميق بين العلم والمجتمع؛ فبناء الحضارة ينطلق من بناء الإنسان، يقول منير القادري بودشيش، الذي حرص طيلة الفعاليات على الحفاظ على حب الود مع الجميع.. وهو ما يعني أن المياه ستعود حتماً إلى مجاريها، لأن الزوايا لا تشغل بمنطق الأحزاب (...).

لماذا لا تتخلى الدولة عن الضريبة الداخلية للاستهلاك؟

في السيارات الهجينة ذات المحرك الحراري والكهربائي. وأكد نفس المصدر، أنه أمام هذا التطور في استعمالات البنزين، وأمام الضغط على طلب الغازوال، فإن السلطات المعنية ومنها البرلمان القادمون، مطالبون، بمراجعة الضرائب المطبقة على المحروقات بشكل عام، وفق ما يخفف من ارتفاع أسعار المحروقات وينقذ القدرة الشرائية لعموم المغاربة، ويشجع على استعمال البنزين عوض الغازوال، ويساهم في الدفع لاستعمال السيارات الهجينة وتسريع الانتقال الطاقوي وتخفيف ثقل الفاتورة الطاقية على ميزانية الدولة والاستفادة من تراجع أسعار البنزين أمام أسعار الغازوال في السوق الدولية.

مستهلك المحروقات (الغازوال والبنزين) مع بعض الاستثناءات، يؤدي لخزانة الدولة ضريبة الاستهلاك الداخلي بقيمة 2.4 درهم للتر الغازوال وبقيمة 3.7 دراهم للتر البنزين، بالإضافة للضريبة على القيمة المضافة بقيمة 10 % من الثمن الإجمالي لبيع المحروقات، مضافاً أن ضريبة الاستهلاك الداخلي للبنزين تفوق ضريبة الغازوال بقيمة 1.3 درهم، وذلك بدعوى أن البنزين كان وقوداً للأغنياء وليس للفقراء (كما يدعي أصحاب الخطابات الانتخابية)، لكن تطور تقنيات المحركات الحرارية، بينت اليوم أن البنزين يستهلك أساساً من طرف الفقراء، في الدراجات النارية والدراجات ثلاثية العجلات، وكذلك في السيارات الخفيفة لنقل السلع والبضائع (الهوندات)، مع تنامي استعمال البنزين

الرباط. الأسبوع

في ظل الارتفاع المتكرر الذي تعرفه سوق المحروقات والمنتجات الغذائية، يطرح سؤال الضريبة على الاستهلاك والتي تطارد المواطن في حياته اليومية وفي جيبه وتكلفة معيشته المتواضعة.

فالعديد من خبراء الاقتصاد يؤكدون أن الضريبة على الاستهلاك تساهم بشكل كبير في غلاء المحروقات وارتفاع أسعارها، مما يعكس سلباً على النقل الطرقي وأسعار المواد الغذائية والخضر والفواكه والمنتجات الصناعية.

وحسب الكاتب العام للنقابة الوطنية للبترول والغاز، الحسين اليماني، فإن



هل نجحت إسبانيا في إبعاد المغرب عن اتفاقية تشبّه سبتة بجبل طارق ؟

المجيد على ثغر سبتة المحتلة، ما خلق أزمة دبلوماسية جديدة بين البلدين، لكن الإشكال الكبير هو أنه لا أحد يعلم الخلفيات الحقيقية لهذا التوتر والأسباب التي جعلت هذا الملف يظهر من جديد يوم عيد العرش المجيد، حتى أن رئيس وزراء إسبانيا صرح في آخر خروج إعلامي له بوجود نشاط إسرائيلي-روسي أدى إلى ما حصل. ويحاول هذا الملف الإحاطة بمعطيات جديدة تجاهلتها معظم التحليلات المقدمة لحدود الساعة حول أسباب التوتر الحالي.

وقعت خلال العطلة الصيفية أحداث مهمة وكبيرة، تخص المغرب بالدرجة الأولى، منها ما هو داخلي، يتعلق بالاستعداد للاستحقاقات الانتخابية القادمة وما رافقها من صراع بين حزبي الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار، ومن ناحية ثانية، هناك أزمة كبيرة بين المغرب وإسبانيا، بسبب الثغرين المغربيين سبتة ومليلية اللذين تحتلها إسبانيا، حيث هجم الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين ليلة عيد العرش

أعد الملف: سعد الحمري

آخر يربط أسباب عودة الملف بهذه القوة، بغضب غير معلن من الرباط حول القانون الإسباني الخاص بمنح الصحراويين الجنسية الإسبانية.

لكن يبدو أن المشكل الحالي لا يتعلق برد فعل مغربي على تغير في الموقف الإسباني من بعض الاتفاقيات أو إخلال إسباني بمسألة قانونية، حيث إن طرفي الأزمة ذهباً بعيداً؛ فمن جهة إسبانيا، تم عقد اجتماع استثنائي لمجلس الأمن القومي الإسباني، الذي

يبقى محدوداً، وهذا التحليل قدم كتبرير رسمي من طرف الرباط. تحليل آخر سياسي، يقول بأن ما يقع ما هو إلا رد مغربي على محاولة تقارب إسباني-جزائري يستهدف مصالح المغرب، تمت صناعته خلال زيارة رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز الأخيرة إلى الجزائر، رغم أن المؤشرات الظاهرة لهذا السيناريو محدودة، والبعض يتحدث عن إقدام مدريد على تخفيض مستوى ضخ الغاز من إسبانيا إلى المغرب، وهناك تفسيراً

المحكمة العليا الإسبانية بعدم اعتبار الهجرة عبر البحر موجبة لإعادة المهاجرين بشكل ذريعة لتشجيع الهجرة غير النظامية، وتحويل المغرب إلى قبلة للمهاجرين من كل الدول، بما يعني أن قرار المحكمة العليا الإسبانية يخلق مشكلة أمن قومي للمغرب، فضلاً عن مشكلات تتعلق بعدم القدرة البشرية واللوجستية والمالية على مواجهة تداعيات هذا القرار، خاصة وأن الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي للمغرب لمكافحة الهجرة،

تبريرات غير مقنعة..

هناك عدة تحليلات قدمت من أجل تفسير أسباب عودة ملف مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين إلى الواجهة بهذه الحدة وفي هذه اللحظة، منها تفسير يقول بأن هناك خلافاً قانونياً عميقاً بين الرباط ومدريد حول تدبير ملف مكافحة الهجرة، حيث ترى الرباط أن قرار

ملف الأسبوع



حمل تقرير صادر عن لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي مؤخرًا، إشارات إلى مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين باعتبارهما «مدينتين تديرهما إسبانيا وتقعان في أراضٍ مغربية»، مع الدعوة إلى تعزيز الانخراط الدبلوماسي بين المغرب وإسبانيا بشأن مستقبلهما، وأشار التقرير إلى «التحالف التاريخي» بين الولايات المتحدة والمغرب مبرزا أن المدينتين تظلان موضوع مطالبة مغربية مستمرة..

أن يكونا السبب المباشر في عودة ملف سبتة ومليلية إلى الواجهة من جديد، حيث أن الحدثين يمكن اعتبارهما مرتبطين ببعضهما على اعتبار أن المفاوضات البريطانية الأوروبية حول جبل طارق دامت أربع سنوات كاملة، وعندما تم الإعلان عن قرب اتفاق تاريخي، صدر التقرير الأمريكي في ماي 2026، والذي أوصى بفتح نقاش بين المغرب وإسبانيا حول وضعية سبتة ومليلية المحتلتين، ولا يمكن أن يكون ذلك من قبيل الصدفة، حيث أن أمريكا تعلم جيدا كل المعادلات التي يمكن أن تقلبها بعض الاتفاقيات، فسبتة وجبل طارق خصوصًا، لا يمكن اعتبارها قضية مغربية-إسبانية، بل هي قضية دولية بامتياز، على اعتبار أن المدينتين تعتبران بمثابة مضيق للبحر الأبيض المتوسط.

لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تسمح لدولة واحدة بأن تراقب وتتحكم في مضيق مهم على الصعيد الدولي كمضيق جبل طارق، على اعتبار أن أهم أزمة يمر منها العالم حاليا هي أزمة مضيق هرمز، بسبب إصرار إيران على مراقبة المضيق لوحدها، وعلى هذا الأساس دعت قبل الاتفاق التاريخي بين إسبانيا وبريطانيا حول جبل طارق، إلى اتفاق بين المغرب وإسبانيا بشأن وضعية سبتة، وكأنها تقول بأن مضيق جبل طارق لا يمكن أن تراقبه دولة واحدة.

تُنهي رسميا عقبات الحدود وتزيل السياج الحدودي الفاصل بين الإقليم وإسبانيا، وجاء في تفاصيل الاتفاقية التاريخية «إزالة الحدود» حيث تم هدم وإزالة السياج الحدودي الفاصل بين إسبانيا وجبل طارق والذي وُضع عام 1908، ليكون نهاية لآخر حاجز بري في القارة الأوروبية، كما تضمنت الاتفاقية «ضمان حرية حركة الأفراد والبضائع دون أي تفتيش جمركي روتيني للمقيمين والسياح والآلاف العمال الذين يعبرون الحدود يوميا»، ومن أهم البنود دمج جبل طارق عمليا في منطقة «شينغن»، مع تولي إسبانيا مسؤولية المراقبة في مطار وميناء الإقليم. إن الحدثين المذكورين أعلاه يمكن

تعزيز الانخراط الدبلوماسي بين المغرب وإسبانيا بشأن مستقبلهما، كما أشار التقرير إلى «التحالف التاريخي» بين الولايات المتحدة والمغرب، مبرزا أن المدينتين تظلان موضوع مطالبة مغربية مستمرة، وأوصى التقرير وزارة الخارجية الأمريكية بتشجيع الحوار بين الرباط ومadrid حول الوضع المستقبلي لسبتة ومليلية في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين، دون أن يعني ذلك تغييرا رسميا في موقف واشنطن.

وبعد هذا التقرير، حصل مستجد آخر، وهو توقيع إسبانيا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي، في منتصف شهر يوليو الماضي، على اتفاقية تاريخية تخص ملف جبل طارق،

رتب الأرضية لاتخاذ قرار لا يبدو أنه عادي، وهو إصدار الحكومة الإسبانية مرسوما يقضي برفع درجة التأهب الأمني في سبتة، واعتبارها منطقة ذات أهمية للأمن القومي، وتفعيل قيادة موحدة لتنسيق الأمن والإغاثة وإعادة المهاجرين.

أما الموقف المغربي، فقد تكلف وزير العدل عبد اللطيف وهبي بتصريفه، عندما دعا الجانب الإسباني إلى فتح حوار سياسي حول وضعية مدينة سبتة المحتلة، إضافة لما هو أهم من ذلك، وهو حديث وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية خلال ليلة الاحتفال بعيد المولد النبوي أمام الملك محمد السادس، عن سبتة المحتلة وجهود العلماء لتحريرها، مع العلم أن الجانب الإسباني بما في ذلك الأمنيون منهم والعسكريون، فضلا عن مسؤولي قطاعي العدل والخارجية، لم يصرحوا بأي شيء يدين المغرب، بل على العكس من ذلك، فقد أشادوا به، ولم يثر من مخرجات مجلس الأمن القومي الإسباني ما يعارض هذا الخطاب، على الأقل فيما هو معلن، فلا يزال الخطاب الإسباني الرسمي يعتبر التعاون مع المغرب مفتاحا أساسيا في تدبير أزمات الهجرة وإعادة المهاجرين.

تزامن التقرير الأمريكي والاتفاقية الإسبانية-البريطانية حول جبل طارق.. هل يمكن أن يكونا السبب ؟

لكن هناك جانب آخر لم يأخذ حقه، ويمكن اعتباره سببا مباشرا لازمة الحالية، ويتعلق الأمر بعدة تغيرات دولية حصلت منذ بداية السنة الحالية تهم سبتة ومليلية، منها تقرير صادر عن لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي خلال شهر ماي الماضي، يحمل إشارات إلى مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين باعتبارهما «مدينتين تديرهما إسبانيا وتقعان في أراضٍ مغربية»، مع الدعوة إلى

نحن نتصور أنه في اليوم الذي تسترجع فيه إسبانيا جبل طارق يسترجع المغرب

حتما سبتة ومليلية، فليست هناك قوى تستطيع أن تسمح لإسبانيا بامتلاك واجهتي مضيق واحد. إذن، كما قلت للإسبانيين، فالمشكل ليس قضية إسبانية ولا هو قضية مغربية، بل إن جبل طارق وسبتة ومليلية يجب أن تكون قضية إسبانية-مغربية، وفي هذا الإطار، أعتقد أنه يجب أن ينظر الآن إلى هذه القضية، لأنه إذا ما استرجعوا قريبا جبل طارق، فنحن نسترجع مباشرة وأتوماتيكيا سبتة ومليلية..

الحسن الثاني

ملف الأسبوع



هل نجحت إسبانيا في دفع المغرب نحو عدم المطالبة باتفاقية شبيهة للاتفاقية مع بريطانيا بخصوص جبل طارق؟

يبقى السؤال الأهم هو لماذا أثارت هذه القضية من جديد ليلة عيد العرش المجيد؟ أو إن صح التعبير، بعد أسبوعين فقط من الاتفاقية البريطانية-الإسبانية-الأوروبية حول جبل طارق؟ ولماذا خلال مرحلة شهر العسل المغربي-الإسباني، وخلال المفاوضات البريطانية-الإسبانية حول جبل طارق ذهبت إسبانيا في اتجاه إقرار قانون يقضي بمنح الجنسية الإسبانية للصحراويين؟ ولماذا لم يبادر المغرب بمطالبة إسبانيا باتفاقية مماثلة لتلك التي وقعتها مع بريطانيا؟

كل هذا يجعلنا نميل إلى القول بأن كل الأحداث والبهجة الإعلامية التي خلقها الإعلام الإسباني، كانت من أجل أمر واحد، وهو جر المغرب نحو عدم المطالبة باتفاقية مع إسبانيا تهم سبتة ومليلية شبيهة بالاتفاقية الإسبانية-البريطانية حول جبل طارق، كما أن وزير العدل عبد اللطيف وهبي، كان صريحا في خرجته الإعلامية عندما طالب

واضح بين اليسار الإسباني الذي يقود الحكومة واليمين الذي هب للدفاع عن سبتة والتأكيد على أنها إسبانية ولا يمكن المساس بها؟ فهذا الأمر الذي يعطي الانطباع بوجود صراع داخل الدولة الإسبانية العميقة، معلن وواضح؛ طرف يذهب في اتجاه منح سبتة وضعية كوضعية جبل طارق الجديدة، وفريق يرفض الأمر رفضا باتا، حيث أن رئيس الوزراء الإسباني صرح بأن من خلق الأزمة هو شبكات مرتبطة بروسيا

بشدة لاسترجاعه من الحكومة البريطانية؛ فقد كانت أول مناسبة عبر خلالها المغرب عن نهجه لهذه الاستراتيجية، خلال ندوة صحفية عقدها الحسن الثاني بالرباط يوم 25 نونبر 1975، وعندما سأل أحد الصحفيين عن آخر التطورات بخصوص قضية سبتة ومليلية، أكد الملك أنه خلال المؤتمر الدولي الأخير لقانون البحار، والذي انعقد خلال نفس السنة، طرح مشكل جبل طارق، وأشار إلى أنه لم يكن في المستطاع طرح المشكل لولا التعاون

للإسبانيين، فالمشكل ليس قضية إسبانية ولا هو قضية مغربية، بل إن جبل طارق وسبتة ومليلية يجب أن تكون قضية إسبانية-مغربية، وأعتقد أنه في هذا الإطار، يجب أن ينظر الآن إلى هذه القضية، لأنه إذا ما استرجعوا قريبا جبل طارق، فنحن نسترجع مباشرة وأتوماتيكيا سبتة ومليلية، ومن هنا ترون أن الحواجز ستختفي والطريق سيتضح، وسنتجه في طريق السلام والطمأنينة)).

ومن جهة أخرى، صرح العاهل الإسباني في مذكراته بما يلي: ((كانت التوترات بين حكومتينا لا تؤثر في الود الذي كان يجمعنا.. أحيانا كنت أتصل بالملك الحسن الثاني مباشرة لمحاولة تلطيف أو نزع فتيل بعض المشاكل، وكان المغرب شريكا اقتصاديا رئيسيا، وبخصوص سبتة ومليلية، كان يقول لي دائما: سيتعين على الجيل القادم أن يحل هذه القضية)).

فهل نضجت الظروف لحل هذه القضية؟ يبدو ذلك، حيث إن إسبانيا عمليا استرجعت جبل طارق، وهو ما يحتم أن يسترجع المغرب سبتة ومليلية ولو بالطريقة التي استرجعت بها إسبانيا جبل طارق، كإزالة السياج الحدودي، ومراقبة المغرب لبعض النقاط الحساسة كما فعلت إسبانيا في جبل طارق، إذ أصبحت تراقب المطار والنقاط الحدودية، وإذا لم يحصل ذلك، هل ستقبل القوى الكبرى بأن تستمر إسبانيا في مراقبة مضيق جبل طارق لوحدها؟

أزمة حضر فيها كل شيء واختفى المغاربة المتخصصون في الشؤون الإسبانية، رغم أن المغرب يتوفر على معهد للدراسات الإسبانية والبرتغالية.

المباشر بين المغرب وإسبانيا، بما في ذلك مشاكل جبل طارق وسبتة ومليلية.

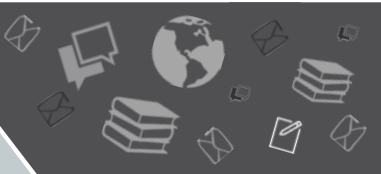
وأبدى الملك الحسن الثاني لأول مرة النهج الجديد الذي ستتبعه الحكومة المغربية في هذا الصدد، حيث صرح بالتالي: ((نحن نتصور أنه في اليوم الذي تسترجع فيه إسبانيا جبل طارق يسترجع المغرب حتما سبتة ومليلية، فليست هناك قوى تستطيع أن تسمح لإسبانيا بامتلاك واجهتي مضيق واحد. إذن، كما قلت

وإسرائيل واليمين الإسباني، وفي حينه خرج أحد زعماء اليمين ليطالب بإلغاء معاهدة الصداقة بين المغرب وإسبانيا، معتبرا من جديد أن سبتة خط أحمر.

وبالرجوع إلى تاريخ الصراع المغربي-الإسباني حول وضعية سبتة ومليلية، نجد أن الملك الحسن الثاني لجأ إلى استراتيجية جديدة في التعامل مع هذا الملف سنة 1975، وهي ربط مستقبل سبتة ومليلية بمستقبل جبل طارق، الذي كانت إسبانيا تحاصره وتضغط

هناك عدة تحليلات قدمت لتفسير أسباب عودة ملف مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين إلى الواجهة بهذه الحدة وفي هذه اللحظة، منها تفسير يقول بأن **هناك خلافا قانونيا عميقا بين الرباط ومدير حول تدبير ملف مكافحة الهجرة، حيث ترى الرباط أن قرار المحكمة العليا الإسبانية بعدم اعتبار الهجرة عبر البحر موجبة لإعادة المهاجرين يشكل نريعة لتشجيع الهجرة غير النظامية، وتحويل المغرب إلى قبلة للمهاجرين من كل الدول، بما يعني أن قرار المحكمة العليا الإسبانية يخلق مشكلة أمن قومي للمغرب.**

بفتح حوار مع إسبانيا حول وضعية الثغرين السليبيين، ومن جهة أخرى، يبدو من المنطقي أن يطالب المغرب بوضعية لسبتة ومليلية شبيهة بوضعية جبل طارق الجديدة، فلماذا لحد الساعة لم يطالب بها؟ هل ابتلع الطعم الذي نصبته له إسبانيا عندما نجحت في إبعاده عن إثارة الموضوع وفق هذه المعادلة والشروط الجديدة، أم أن هناك أمورا أخرى تطبخ في الخفاء.. من ضمنها ما أصبح واضحا للعيان، وهو وجود صراع



وقفة تأمل على هامش شهر أيلول



نور الدين الرياحي

ما إن ينتهي شهر غشت بجرارته وسمره وليلاله النديات كما قال الراحل عبد الهادي بلخياط. وشواطئه ومياهه الزرقاء ومنتجعاته السباحة الباردة، وتبدأ تلك الحركة الدؤوبة في المطارات والموانئ والطرق في القصور.. حتى يطل علينا شهر أيلول (سبتمبر) وفي طياته نكهة انتقالية فريدة؛ فهو الجسر الذي يعبر بنا من خمول الصيف إلى إيقاع الحياة المنتظم وورشات العمل، حيث يمثل هذا الشهر نقطة تحول رمزية وكونية تعيد ضبط بوصلة الأفراد والمجتمعات نحو الإنتاج والتجدد؛ فلكلها، يحتضن أيلول ظاهرة الاعتدال الخريفي (22-23 سبتمبر)، حيث تتساوى ساعات الليل والنهار تماما، وتتعامد الشمس على خط الاستواء إيدانا ببدء الخريف وأنحسار حرارة الصيف، فهو يحمل هذا التوازن الكوني الذي هو دعوة ضمنية للإنسان لاستعادة اتزانه الداخلي وتنظيم شؤون حياته بعد فوضى الاجازات الممتدة.

لقد كان البير كامو يقول: «الخريف ربيع ثان، حيث كل ورقة شجرة تُعد زهرة»، لذلك ارتبط أيلول في الوجدان الإنساني بذاكرة شعرية حاملة، جسدها فيروز والأخوان الرحباني بأغنية «ورقو الأصفر شهر أيلول»، حيث تتداخل فيه مشاعر الحنين مع بدايات جديدة تستنهض الهمم وتلقي بظلالها الخفيفة على نفوسنا بتلك النساتم الرومانسية التي تتدرج داخلنا بين حنين لشهر غشت الذي يحز في نفوسنا توديعه، ومحاولة تأقلم مع أيلول نبحت فيه عن تغيير نكاد نتطلع فيه لجديد، لذلك يتطلّب الانتقال من أجواء الاسترخاء إلى الجد، استراتيجية تراعي مختلف الشرائح؛ فأيلول يشكل موعدا سنويا مع شغف المعرفة واللقاءات المتجددة.

ويستحضر هذا المشهد قول أمير الشعراء أحمد شوقي وهو يذكرنا بالمعلم الذي ينتظرنا ويعلم الله كيف قضى إجازته ويستعد للقاء الأجيال في مطلع هذا الشهر بنفس العزيمة ونفس النشاط ليعد صغار الأمة لذلك المستقبل الواعد الذي تنتظره الأمهات والآباء وهم يضعون أمانة التكوين على عاتق هذا «الرسول».

قم للمعلم وفه التبجيلا

كأن المعلم أن يكون رسولا

ويجعل من هذا الدخول تهينة نفسية تدريبية للأطفال والشباب، وتحويل الالتزام الصباحي من عبء إلى فرصة لبناء المستقبل وصقل المهارات. أما الموظف والإداري، فيُعد استئناف النشاط المهني فرصة لتطبيق عادات إنتاجية جديدة، ويساعد التدرج في رفع وتيرة العمل خلال الأسبوع الأول وتجنب التراكم على تجاوز متلازمة ما بعد العطلة، مع استحضار مقولة جبران خليل جبران: «العمل هو الحب وقد تحول إلى حركة مرئية». فبالنسبة للأسرة، تمثل هذه المرحلة استعادة لجدول النوم المنتظم والتغذية السليمة، وإعادة تصميم المساحات المنزلية لتلائم التركيز والتحصيل، فاستئناف الحياة العامة مع إشراقه أيلول ليس عودة للروتين القاتم، بل هو تدشين لموسم بذر جديد، موسم يستثمر طاقة الراحة الصيفية ليصنع محلا نجاحات مهنية ومعرفية ملموسة تعيد للإنسان فاعليته وتمتحة منعة الانجاز.

وبالنسبة للفلاح، فهو مناسبة لاحتساب ما حققه في الموسم الماضي وتأثير عوامل الطقس وتقلباته التي أصبحت العامل الرئيسي في إنتاجه دون يد له في كل ذلك، ويبدأ من جديد في تقليب الأرض والحرث والاستعداد لموسم جديد همه الوحيد انتظار تساقط أول قطرات المطر في هذا الشهر. أما بالنسبة للمحامي، فهو مناسبة لنفض غبار الصنف على ملفاته وانظرت ملامسة يده لإعادة تهيتها لتقديمها رفقة مذكراته لذلك القاضي الذي يحاول أن يبت فيها بمزاج حاول تجديده بتلك الراحة التي أنسته مواعيد الجلسات وطول الارتفاعات.

وحتى الطبيب الذي غادر العيادة والمستشفى هربا من شكاوى المرضى، يجد نفسه من جديد أمام من ظل ينتظر دخوله ويستجدي الكاتبات للتسجيل بمواعيد الاستقبال.

أما الصحفي وال كاتب الذي يظن أنه في راحة، سرعان ما تستنفره أخبار الصيف فيترك المنتجع والشاطئ، ويلهث وراء السبق الصحفي ويمسك بالقلم أو الكمبيوتر ليرسل مقاله ويحرره ويصححه ويصير لمالمة عائلته التي تذكره بأنه لا عطلة له.

إلا الفنان والكاتب والرسام والشاعر، فهو الوحيد الذي يبقى مبدعا حتى في فترات عطلته.. فكم أوحث الطبيعة التي يقصدها للراحة إلى إبداع سرعان ما يتحول إلى إنتاج جميل كما كان يقع لفريد الأطرش ومحمد عبد الوهاب ويكاسكو وطه حسين وهوغو ولامارتين وغيرهم.

لذلك اعتبرت بداية الخريف مساحة واسعة في الفكر الفلسفي والإنتاج الأدبي، بوصفه فضلا لا يقتصر على مجرد تبدل في المناخ، بل بجسد حالة وجودية مشبعة بالتأمل وإعادة تقييم الزمن والمصير الإنساني. فقد حلل غاسنون باشلار تحولات الفصول من زاوية فينومينولوجية وسيكولوجية، حيث يرى أن الخريف وبدايات سبتمبر يوقظان «أحلام بقعة العودة إلى الداخل» ويدفعان الكائن البشري نحو استجماع طاقته الفكرية وبناء عزلة الخصبة بعد تشتت الصيف.

أما البير كامو فقد قارب هذا الموسم من منظور وجودي؛ فالخريف بالنسبة له ليس رمزا للأفول والذبول، بل هو «ربيع ثانٍ» تتجلى فيه بقطة الوعي والتمسك بالحياة والتوازن.

ويأبى نخب محفوظ إلا أن يوظف شهر سبتمبر وأجواء الخريف كرمزية عميقة للتحولات الكبرى، حيث تتزامن هجرة طيور السمان مع رحلة البحث عن المعنى والانبعث الجديد بعد الانكسار، مؤكدا على حتمية التغيير والبدايات المستأنفة.

ويقدم الشاعر الكبير راينر ماريا ريلكه قصيدة «يوم خريفي» هذه القصيدة الفلسفية تأملا عميقا حول نضج الثمار واكتمال الحصاد، مخاطبا الإنسان لترتيب عالمه الداخلي والاستعداد لمواسم العمل والإنتاج في مواجهة تقلبات الزمن.

لكن جون كيتس في «إلى الخريف»، فتعتبر قصيدته من أبرز الكلاسيكيات الرومانسية التي كتبت في أيلول، حيث يتناول فيها وفرة الموسم وجمال النضج والإمتلاء، رافضا النظرة السلبية للخريف ومظهرها إياه كموسم حصاد وإنجاز متكامل.

بذلك تتلاقى هذه الرؤى الفكرية عند اعتبار أيلول عتبة للوعي، تتصالح فيها الذات مع انقضاء زمن الراحة لتستقبل زمنا جديدا من التنظيم، والإبداع، وتجديد النشاط الإنساني.

حكاية من سنوات الرصاص الانتخابي

الساعة الثامنة وفتح الباب، وسلمني المحضر، وقال لي بعبارة ما زلت أذكرها إلى اليوم: «سير أولدي، ديها قفرايتك ومتباعشي هاذوك».

أستعيد هذه الحكاية بعد أكثر من أربعين سنة، لا لمحاكمة أشخاص ولا لاستدعاء خصومات مرحلة انتهت؛ فالمغرب عاد إلى جزء مهم من ماضيه بالمراجعة والنقد والمصالحة والإصلاح.. أستعيدها حتى لا ننسى من أين بدأنا ونحن نناقش أين وصلنا؛ فقد راكم المغرب أكثر من ستة عقود من التجربة الانتخابية؛ تغير خلالها البلد ومؤسساته، ومجتمعه، وإدارته، وتراجعت ممارسات كانت في مراحل سابقة جزء من المشهد الانتخابي.

أما المشهد الحزبي، فقد تغير هو الآخر، وإن كان ليس دائما في الاتجاه الذي كنا ننتظره؛ فمن يتذكر قوة النقاش السياسي في مراحل سابقة، والاختلاف بين البرامج والمواقف، وحضور الأحزاب في تأطير المواطنين، يلاحظ اليوم تراجعاً في الخطاب السياسي، وضعفا في النقاش الداخلي، وارتباكاً في تدبير الترشيحات، وتراجعا في وظيفة التأطير، وأحيانا صعوبة في التمييز بين هذا وذاك. ولا أقول ذلك لإقامة مفاضلة بين الفاعل الإداري والحزبي، أو لتحميل الفاعل الحزبي وحده مسؤولية ما آل إليه الحقل السياسي؛ فتاريخ العلاقة بين الإدارة والأحزاب في المغرب أكثر تعقيدا، وما أصاب جزء من النسيج الحزبي لا يمكن فصله عن تاريخ تدبير المجال السياسي نفسه.

إنها تجربة واحدة، بأطرافها وتفاعلاتها ومسؤولياتها المتعددة.

لقد تغيرت أشكال الاختلال، كما تغير الفاعلون والمجتمع والناخب، ولعل استعادة هذه الحكايات هو أساسا لقياس مسافة التحول، وفهم ما ربحناه وما فقدناه، وما بقي علينا أن ننبينه.

فالديمقراطية ليست فقط صندوق اقتراع أكثر نزاهة، وإنما أيضا إدارة محايدة، وأحزاب قوية، ومرشحون ذوو مصداقية، وبرامج قابلة للنقاش، ومواطن يجد أمامه اختيارات سياسية حقيقية.

وبين ما يقال وما لا يقال.. لم يعد السؤال اليوم من يملك مفتاح الغرفة التي أغلقها القائد، بل من يملك مفاتيح استعادة الثقة في الانتخابات، وفي الأحزاب، وفي السياسة نفسها؟

تحدثنا في المغرب كثيرا عن «سنوات الرصاص»

كما عاشها المناضلون، وكتب عنها الباحثون، وأرخ لها الحقوقيون، واستمع إلى ضحاياها الداخل والخارج، وفتحت ملفات الانتهاكات الجسيمة، وجبرت هيئة «الإنصاف والمصالحة» الضرر الفردي والجماعي، ودخل جزء من تلك المرحلة إلى الذاكرة الوطنية.

لكن إلى جانب سنوات الرصاص التي نعرفها، كانت هناك، مجازاً «سنوات رصاص انتخابي» أيضا.

لها حكاياتها ومرارتها، ولها شهود ما زال كثير منهم يبينا، ولكل من عاش انتخابات السبعينات والثمانينات والتسعينات، من داخل الأحزاب أو الإدارة أو مكاتب التصويت، بالتأكيد له حكاية تستحق أن تروى، ولي منها نصيب.

في الانتخابات التشريعية لسنة 1984، كنت واحدا من شباب الشبيبة الاتحادية بوزان. يوم الاقتراع، الجمعة 14 سبتمبر، تم توزيعنا على مكاتب التصويت لتمثيل مرشح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المرحوم أحمد وهبي. كان نصيبي مكتباً في البادية، وصلت في الصباح الباكر بكثير من حماس الشباب وقليل من التجربة، وجدت رئيس المكتب وأعضاء وممثلي بعض الأحزاب، وأخذ كل واحد مكانه. كانت مهمتي، كما فهمتها، بسيطة، أراقب الاقتراع، وإذا وقع خرق أعترض وأطلب تسجيله في المحضر.

وصل القائد، ببذلة الرسمية، ومعه أفواج من الناهخين، أغلبهم من الفلاحين، نساء ورجالا.. ينزلون من الجرار جماعات، ويدخلون تباعا إلى مكتب التصويت، يأخذون ورقة تصويت واحدة ويضعونها في الصندوق تحت إشراف القائد، وكان المرشح البرتقالي يومها بطل الرواية.

مرت المجموعة الأولى، وفي الثانية اعترضت، وقلت:

«السيد الرئيس، هذا خرق، وأطلب تسجيله في المحضر»، أجابني مطمئنا: «طبعاً، سنقوم بالالزم»، لكن الرجل نادى القائد وقال له أمامي: «سعادة القائد، ممثل مرشح الاتحاد الاشتراكي يطلب تسجيل هذا الخرق في المحضر»، فاقترب مني القائد وطلب مني أن أتبعه، فتبعته. أدخلني إلى غرفة ملحقة بمكتب التصويت، ثم أغلق الباب علي بالمفتاح من الخارج.

بقيت هناك إلى أن انتهى الاقتراع، وبرزت الأصوات، وأعلنت نتائج المكتب. بعدها جاء القائد بنفسه، حوالي

زحف المتاجر العصرية بلا تقنين: بين العصرية والتهديد

تهديد حقيقي، مهدد ينسف أحد أهم أعمدة النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد عبر:

■ التكاثر الهندسي للفروع؛ افتتاح مئات الفروع الجديدة سنويا وبوتيرة متسارعة داخل التجمعات السكنية المختلة.

■ الاختراق المجالي للعمق الشعبي؛ توغل هذه السلاسل داخل الأريزة الشعبية بدل الاكتفاء بالمحاور الكبرى، مما أدى إلى محاصرة المحانوت المحلي.

■ الفارق الهائل في القدرات التمويلية؛ مواجهة غير متكافئة بين شبكات رأسمالية عملاقة ومقاولات عائلية هشة تعتمد على رأسمال ذاتي محدود.

لذلك؛ فالمغرب في حاجة إلى حلول تشريعية وتنظيمية لحفظ التوازن وضمان منافسة عادلة، ونذكر منها؛

■ تحديد المواقع في الشوارع الرئيسية؛ منع المتاجر الكبرى وسلاسل التخفيضات نهائيا من التوغل داخل الأريزة الضيقة والأحياء السكنية الداخلية؛

■ تقيد الكثافة التجارية؛ وضع سقف صارم لا يتجاوز متجرا عصريا واحدا لكل حي أو مجمع سكني منعاً للاحتكار والهيمنة؛

■ فرض مسافة أمان قانونية؛ اشتراط مسافة فاصلة كبيرة بين أي متجر عصري جديد وأقرب مكان تقليدي؛

■ مراقبة إعلانات التخفيضات؛ إخضاع الحملات الترويجية والخصومات لرقابة دقيقة لتكون موسمية ومؤقتة وليست دائمة على مدار السنة.

وإلى جانب هذه الإجراءات المستعجلة، بات لزاما التعجيل بتنزيل برامج مرنة للدعم والتحديث تشمل:

- تجويد المعروضات ومعايير السلامة؛ رفع جودة الخدمات داخل دكاكين القرب من خلال الالتزام الصارم بشروط حفظ المواد الغذائية وتواريخ الصلاحية، وتطوير أساليب عرض السلع، والأرتقاء بطرق استقبال الزبناء وتحديث واجهات المحلات لتعزيز ثقة المستهلك.

- إحداث صندوق وطني للدعم المالي؛ لرصد اعتمادات مالية تساهم في تحمل جزء مهم من تكاليف تحديث وتأهيل المحلات التجارية.

- إصلاح غرف التجارة والصناعة والخدمات؛ الحسم في تأهيل هذه المؤسسات لتضطلع بدورها الحقيقي كأطراف تمثيلية وتاثيرية لمواكبة تجار القرب.

- حلول الدفع الرقمي والتواصل الذكي؛ تعميم استخدام وسائل الأداء الإلكتروني وتسهيل اعتمادها في المعاملات اليومية البسيطة.

- أنظمة التدبير الذكي والمبسط؛ توفير برامج معلوماتية وتطبيقات هاتفية مصغرة لتسيير المخزون وتتبع المبيعات لمساعدة التاجر على الانتقال نحو الاحترافية.

- برامج الدعم والتكوين المستمر؛ إطلاق مبادرات حكومية ومجلية بشراكة مع الغرف المهنية لتكون شاهدا على رفع كفاءة التسويق والخدمات.

إن تحصين تجارة القرب بحمايتها وتطويرها ليس ترفا، بل هو خيار استراتيجي لا محيد عنه لصيانة لقمة عيش ملايين الأسر، وتحقيق عدالة اقتصادية، والحفاظ على الأمن المجتمعي والتضامني في البلاد.

يُقدر عدد تجار القرب (التجارة الداخلية بالنقسيط) في المغرب بحوالي مليون و300 ألف تاجر، مما يجعل هذا القطاع ثاني مشغل على الصعيد الوطني بعد قطاع الفلاحة، حيث يسهم التجار الصغار بنسبة تصل إلى نحو 80 % من السوق الوطنية لتجارة القرب.

وتشكل تجارة القرب نظاما متكاملا ومحركا لشرايين الاقتصاد الوطني، إذ لا يمكن اختزال دكان الحي في نقطة بيع معزولة؛ فهو حجر الزاوية في منظومة اقتصادية مترابطة ومتكاملة تضمن دوران عجلة الاقتصاد المحلي والوطني على نطاق واسع. ومن ذلك:

(1) شبكة الموزعين الكبار وتجار الجملة؛ يعتمد الآلاف من تجار الحملة وأسواق التوزيع الكبرى على دكاكين القرب لتصريف بضائعهم وسلعهم، مما يجعل انهيار المحانوت ضربة موجعة لقطاع التجارة برمته ومورديها.

(2) خدمات النقل واللوجستيك؛ ترتبط آلاف حركات النقل الخفيف وشبكات التوصل المحلي بتزويد هذه الدكاكين بالسلع اليومية، مما يشكل سوق شغل حيوي لقطاع النقل.

(3) مؤسسات التمويل والخدمات المالية؛ تشكل قروض ودعم المقاولات الصغرى والخدمات النكية الرقمية والتقليدية المرتبطة بها، جزء أساسيا من الدورة المالية التي تستفيد منها الأبنك ومؤسسات التمويل الأصغر.

(4) الخدمات ذات الصلة؛ تشمل قطاعات التغليف، صيانة التجهيزات، وتوفير الخدمات المعاشية المتعددة التي تقتات بشكل مباشر من استمرارية هذا القطاع الحيوي.

كما أن لتجارة القرب أدوارا اجتماعية واقتصادية وأمنية؛ فالمحانوت مؤسسة مجتمعية متكاملة تحقق توازنات عميقة؛

■ تحقيق عدالة توزيع الثروة؛ يساهم قطاع تجارة القرب في التوزيع العادل للدخل الوطني وقطع الطريق أمام تركزه في أيدي أصحاب رؤوس الأموال الكبرى؛ فكل دكان يمثل وحدة اقتصادية مستقلة تعيل عائلة وتعيد ضخ مداخيلها مباشرة في الاقتصاد المحلي.

■ دعم الاستقرار الجهوي والحد من الهجرة؛ يشكل قطاع تجارة القرب قاعدة معيشية تستوعب آلاف الأسر القادمة من المناطق القروية والجبلية والصحراوية، ضامنا دخلا قارا يثبتهم في مناطقهم الأصلية.

■ حماية القدرة الشرائية؛ تتيح هذه الدكاكين اقتناء السلع بالنقسيط والكميات اليومية التي تتناسب مع ميزانية الطبقات الهشة، إلى جانب نظام «الكريدي» الذي يندد الأسر المعوزة وقت الأزمات.

وعلى مدى أكثر من عقد، أطلقت عدة برامج لدعم هذا القطاع، بدء من برنامج «رواج» الذي تعثرت أهدافه لأسباب متعددة، وصولا إلى الاستراتيجية الجديدة «تجارة المغرب 2030» الموجهة لهيكلة وتحديث قطاع التجارة الداخلية، لا سيما تجارة القرب، عبر التحديث التقني، الرقمنة، والتحصين الاجتماعي والجبايئي.

غير أن زحف نموذج استهلاكي جديد والمتمثل في سلاسل المتاجر الكبرى والمتاجر العصرية داخل الأحياء الشعبية، يضع نحو مليون ونصف المليون تاجر أمام



عبد الرفيق حمزي

■

99



عزيز الرباح

■

66



بمناسبة التصريحات التي تصدر عن عدد من الفاعلين الحزبيين بشأن إصلاح نظام التقاعد، في إطار التنافس الجاري تحضيراً للانتخابات التشريعية المقررة يوم 23 شتبر الجاري، وفي إطار التفاعل مع الخطاب الرسمي حول «المغرب الصاعد» باعتباره مفهوماً يعبر عن رؤية استراتيجية متكاملة أطلقها الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان أكتوبر 2025، لدفع عجلة التنمية وتجاوز مرحلة البناء القاعدي نحو التموّج الدولي والتكامل الاقتصادي والاجتماعي.. ولأجل استفادة «مقطورة التنمية الاجتماعية» من سرعة «قاطرة الاستثمارات الكبرى»، وحيث تعتبر منظومة التقاعد «مقطورة مهترئة»، فيما يعتبر صندوق محمد السادس للاستثمار قاطرة من الجيل الأخير.. سنحاول تبيان أوجه الاعتماد المتبادل بين الخزينة وصناديق التقاعد، وكذا إمكانات فك هذه المعادلة، وتقديم رؤية مختلفة لإصلاح منظومة التقاعد.

فصل المقال في ما بين الخزينة والتقاعد من اتصال

■ الارتباط البنوي بميزانية الدولة وكتلة الأجور: تعتبر الدولة هي المشغل الذي يؤدي نصف الاشتراكات لفائدة الصندوق (حصة المشغل)، ولو كان الصندوق يمتلك الاستقلالية القانونية لرفع نسب الاشتراكات تلقائياً كلما اقترب العجز، لقرض ذلك على ميزانية الدولة (وزارة الاقتصاد والمالية) لضخ مليارات الدراهم الإضافية كحصة مشغل خارج جدول وتوازنات قانون المالية السنوي، وهو ما يضرب التوازن الماكرو-اقتصادي العام للبلاد، وهنا مربط الفرس، وأصل أزمة هذه الصناديق.

وزاد الطين بلة باعتماد سياسة التقشف في التوظيف لسنوات طويلة، حيث حددت حصيصاً (كوفا) منخفضاً جداً للمناصب المالية السنوية في الوظيفة العمومية لضبط عجز الميزانية، مما أوقف تدفق «الدماء الجديدة» من الانخراطات التي كان الصندوق يحتاجها للحفاظ على توازنه.

باختصار؛ الأزمة لم تكن أزمة «جهل بالمعطيات»، بل كانت أزمة حكامه وتأخر في اتخاذ القرار السياسي الشجاع في الوقت المناسب، خشية التبعات الاجتماعية.

(أ) الطبيعة القانونية والتقنية للصندوق؛

يعتبر الصندوق المغربي للتقاعد (CMR) مجرد هيئة تنفيذية، وليس مؤسسة استثمارية مستقلة تملك سلطة اتخاذ القرار، بل هو مؤسسة عمومية تدير نظاماً وضعت الدولة قوانينه وشروطه، وهو بذلك يفتقر لسلطة التعديل، حيث لا يملك الصندوق الصلاحية القانونية لرفع سن التقاعد، أو زيادة نسبة الاقتطاعات، أو تغيير طريقة احتساب المعاشات تلقائياً عند استشعار الخطر. كل هذه التغييرات تتطلب قوانين وتشريعات يمررها البرلمان بقرار سياسي من الحكومة.

(ب) الكلفة السياسية والاجتماعية الباهظة للإصلاح؛

علمت الحكومات المتعاقبة بالخطر، لكنها ظلت تؤجل الإصلاح (القرار السياسي) لتفادي الصدام مع النقابات وعموم الموظفين، كما أن أي مساس بمكتسبات الموظفين (صعوبة التعديلات البارامترية)، مثل رفع سن التقاعد أو زيادة الاقتطاع من الأجور، قد يؤدي إلى احتقان اجتماعي واضرابات من شأنها أن تشل قطاعات حيوية، مما جعل الحكومات تفضل ترحيل الأزمة للحكومات التي تليها، حتى تم فرض «الإصلاح المقياسي الجزئي» سنة 2016 في عهد حكومة بن كيران، كخطوة اضطرارية لإنقاذ الصندوق من الانهيار الفوري.

(ت) تعارض الاستراتيجيات القطاعية للدولة مع توازن الصندوق؛

عرفت المساحة الزمنية للتوظيف تغييرات حاسمة فرضتها التوازنات الماكرواقتصادية للدولة، وضغط المؤسسات المالية الدولية (مثل البنك الدولي). ولمواجهة تضخم كتلة الأجور، أطلقت الدولة برنامج المغادرة الطوعية سنة 2005، والذي أدى إلى خروج مفاجئ لآلاف الموظفين ذوي الأجور المرتفعة، فتحولوا فجأة من «ممولين» يضحون اشتراكات كبيرة إلى «متقاعدين» يستنزفون سيولة الصندوق.



بقلم: مصطفى السباعي

ركزنا على الصندوق المغربي للتقاعد كنموذج، باعتباره يعني أطر وموظفي وأعوان الدولة، وقد استثمرنا المعطيات والمعلومات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي.. نرجو أن نكون قد اجتهدنا وأصبنا، ونرجو أكثر أن يفكر المعنيون بالأمر من خارج الصندوق، والتطلع إلى الأفق الرحب الذي يوفره مناخ الاستثمار بالبلاد.

(1) زووم

بكل تأكيد، كان الصندوق المغربي للتقاعد والدولة المغربية على علم تام بحدوث الاختلال الديمغرافي الحاد (المعامل الديمغرافي)، وتوقعوا هذا الانقلاب في المنحنى البياني قبل حدوثه بعقود (عدد النشيطين الذين يمولون معاش متقاعد واحد)؛ فالدراسات الاكتوارية، التي تتوقع المسارات المالية بناءً على المعطيات الديمغرافية، كانت تنذر بوضوح، منذ تسعينيات القرن الماضي، بأن النظام المدني للمعاشات سينتقل إلى العجز التقني في منتصف العقد الثاني من الألفية الثالثة (وهو ما حدث بالفعل عام 2014). ترى ما الأسباب الحقيقية أو «المسكوت عنها» التي جعلت الدولة تعجز عن تفادي هذا السيناريو حتى اليوم، رغم علمها به؟ ولماذا تبحث عن حلول بعيداً عن أصل المشكلة؟

(3) الغابة التي تظل الشجرة

تعتمد الخزينة العامة للمملكة المغربية في تمويل ميزانية الدولة وتغطية احتياجاتها المالية، على أربعة مصادر رئيسية، يتم تفصيلها دورياً عبر التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية وقوانين المالية السنوية؛

(1) الإيرادات العادية (الضريبة وغير الضريبة)؛ وتمثل المورد الأساسي والمستدام لتمويل الميزانية؛

(2) تدبير ودائع الخزينة (Dépôts au Trésor)؛ يعد هذا المصدر آلية هيكلية تنفرد بها الخزينة لضخ السيولة الفورية؛

(3) الاقتراض وإصدار سندات الدين؛ عند وجود عجز بين الإيرادات والنفقات (حاجيات التمويل الإجمالي)، تلجأ الخزينة إلى سوق الدين، وينقسم التمويل هنا إلى سهمين بارزين وفقاً لمؤشرات قانون المالية، من خلال:

■ التمويل الداخلي (السوق المحلية)؛ المصدر الأكبر لتغطية العجز، ويتم عبر إصدار سندات الخزينة (Bons du Trésor) من خلال مناقصات دورية يكتب فيها الفاعلون الاقتصاديون المحليون،

(2) الشجرة (صندوق التقاعد) التي تخفي الغابة

لم تبادر الدولة لتغيير الوضع القانوني للصندوق المغربي للتقاعد لجعله مؤسسة مستقلة تماماً تمتلك مرونة برمجية وتلقائية لتفادي العجز، لأن نمط اشتغال أنظمة التقاعد «الأساسية» في الأنظمة الاجتماعية عالمياً ومحلياً، يصطدم بضوابط سيادية وسياسية وقانونية معقدة، وتتلخص الأسباب الظاهرة وراء عدم تغيير هذا الوضع القانوني، في النقاط التالية:

■ طبيعة النظام القائم على التضامن الجيلي (Répartition)؛ وهو نظام إلزامي سيادي يعتمد مبدأ «التوزيع»، حيث يمول الموظفون الحاليون معاشات المتقاعدين بضمانة من الدولة.

■ الحفاظ على السلم الاجتماعي والاحتكار التشريعي للبرلمان؛ ذلك أن أي تعديل في الاقتطاعات من الأجور أو في سن الإحالة على التقاعد، بمس مباشرة بالنظام الأساسي للوظيفة العمومية، وبموجب الدستور المغربي، تقع هذه القرارات المصرية حصرياً ضمن اختصاصات البرلمان والتشريع الحكومي.



تحقيق هذا الإدماج عبر تسريع الرقمنة الشاملة للمعاملات المالية، وفرض الأداء الإلكتروني، وتقييد المعاملات النقدية (Cash)، مع ربط الاستفادة من التغطية الصحية والدعم الاجتماعي بضرورة التصريف الضريبي المبسط.

ومن المتوقع أن يرفع هذا الإدماج تلقائيا وبشكل بنوي من المداخل الضريبية العادية للدولة؛ ومستنتج ذلك، أن الخزينة لن تحتاج أصلا للاقتراض بنفس الحجم الحالي لتغطية عجزها، مما يغنيها تماما عن أموال الصناديق.

(5) تفعيل كامل لإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية؛ يمكن عبر الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، تجميع وتطهير مالية المقاولات العمومية الكبرى لرفع مردوديتها المالية وتنافسيتها، وبذلك يمكن لزيادة أرباح ومساهمات هذه الشركات (كالفوسفات، الأبنك العمومية، والوكالات السيادية) وضخها في ميزانية الدولة، أن تشكل مصدرا تمويليا ذاتيا وتضاعفيا يقلص حاجة الخزينة لطلب القروض الداخلية. وطبعاً، تنفيذ هذه الآليات وغيرها ليس بالأمر السهل أبداً، فالخزينة اعتادت لسنة عقود على تمويل مريح ومضمون من الداخل، وفك هذا الارتباط يشبه «عملية جراحية دقيقة في قلب الاقتصاد»، تتطلب وقتاً وتدرجاً طويلاً لنفاذي حدوث نزيف في السيولة.

كما أن فك هذا الارتباط يعتبر عملية هندسية تقتضي توجيه الصناديق نحو الاستثمار الحر (بورصة، طاقة، مشاريع كبرى)، وفي المقابل توجيه الخزينة العامة نحو تنوع مصادر السيولة (ادخار الأفراد، الرأسمال الخاص، الأسواق الدولية للاستدامة، والنجاعة الجبائية)، وفي هذا الأمر فليتنافس المتنافسون، وتكشف الحكومة، أي حكومة كانت، عن «كفاءتها» ومهاراتها في التدبير، وأكثر من ذلك؛ وطنيتها.

في الأخير، نشير إلى أن صندوق محمد السادس للاستثمار يمكن له أن يشكل رافعة قانونية ومالية لإنقاذ أموال التقاعد من تدني عوائد سندات الخزينة، عبر الانتقال من منطق «إقراض الدولة بكلفة منخفضة» إلى منطق «الشراكة الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة». وكل إصلاح وأنتم على بينة..

حصراً للمواطنين المغاربة (سواء المقيمين أو مغاربة العالم) بأسعار فائدة جاذبة ومحفزة ضريبياً، جزءاً من الحل لهذه المعادلة.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الآلية في تعبئة مئات المليارات من الدراهم مباشرة من جيوب المواطنين والمدرخين الصغار لتعويض الفراغ الذي سيتركه انسحاب صناديق التقاعد، وهو نموذج ناجح جداً في دول كإيطاليا واليابان. (2) التوسع الفعلي لقاعدة «التمويلات المبتكرة الشاملة» (خارج المنظومة العمومية)؛

كما ناقشنا سابقاً، يجب نقل التمويل المبتكر من صيغته الحالية (البيع لمؤسسات عمومية كـ CMR) إلى صيغة تجارية منفتحة على الرأسمال الخاص، من خلال صناديق الاستثمار العقاري (OPCI)، حيث يمكن للخزينة توريق وعرض عقارات ومستشفيات الدولة للبيع في البورصة عبر صناديق الاستثمار الجماعي العقاري المفتوحة أمام جميع المستثمرين الخواص (شركات وطنية، صناديق استثمار دولية، وأفراد)، وكذا عبر تسهيل أصول البنية التحتية المربحة من خلال تفويت حصص أقلية من المؤسسات الوطنية الاحتكارية والمرددة للأرباح (مثل منصات الموانئ، والطاقت المتجددة، شركات توزيع الماء والكهرباء) إلى القطاع الخاص عبر بورصة الدار البيضاء، مما يضح سيولة فورية هائلة في الخزينة.

(3) تدشين سوق السندات السيادية الدولية الخضراء والمستدامة (ESG)؛ بدلاً من الاقتراض الخارجي التقليدي عالي التكلفة، يمكن للمغرب استغلال سمعته الدولية المتميزة في مجال البيئة والمشاريع المستدامة، لإصدار سندات دولية تسمى «سندات الآثار الاجتماعية والبيئية»، وتمنح هذه السندات للخزينة القدرة على جذب سيولة ضخمة بالعملة الصعبة من صناديق استثمار عالمية عملاقة (تجنب السندات العادية وتحت فقط عن المشاريع التنموية والبيئية)، بأسعار فائدة منخفضة جداً ولقترات سداد مريحة تزيد عن 20 سنة.

(4) الإدماج الصارم والقسري للقطاع غير المهيكل (Informel)؛ يشكل الاقتصاد غير المهيكل في المغرب ما يقارب 30% من الناتج الداخلي الخام (بنك المغرب)، وهو ما يمثل عجزاً ضريبياً سنوياً يفوق 40 مليار درهم. ويمكن

أو (العقارات) يجعل ديمومة معاشات المتقاعدين مرتبطة بمدى قدرة مالية الدولة على السداد، ويحرمها من فرص استثمارية ذات مردودية أعلى في السوق الحرة.

■ صمام الأمان لاستقرار السيولة الوطنية؛ تمثل تدفقات الأموال والمدرخات الهائلة التي تديرها هذه الصناديق (بشكل مباشر أو عبر صندوق الإيداع والتدبير) الركيزة الأساسية للأدخار الوطني، على أن بقاء هذه الأموال داخل المنظومة المالية يضمن استقرار أسعار الفائدة ويحمي الخزينة من الاضطراب المفرد للجوء إلى الأسواق الدولية والاقتراض بالعملة الصعبة (الذي تصاحبه مخاطر تقلبات الصرف وشروط صندوق النقد الدولي).

(5) الاعتماد متبادل وليس من طرف واحد؛ مثلما تحتاج الخزينة إلى هذه الصناديق لتمويل مشاريعها وعجزها، تحتاج الصناديق أيضاً إلى الخزينة؛ لأن السندات الحكومية هي الاستثمار «الآمن تماماً» الذي يحمي أموال المتقاعدين من تقلبات البورصة الحادة والمخاطر التجارية.

4) من أجل فظام سلس بقرار جريء

لتحرير احتياطات صناديق التقاعد وفك ارتباطها بالخزينة العامة دون التسبب في أزمة سيولة للدولة، يتعين على وزارة الاقتصاد والمالية والخزينة العامة للمملكة، تفعيل خطة بديلة لتعويض تلك الأموال عبر قنوات تمويلية جديدة وهيكلية ومستقلة بالكامل عن مدخرات المتقاعدين. وهذه بعض آليات التعويض العملية القابلة للتطبيق في المشهد المالي الحالي؛

(1) الاستقطاب المكثف لادخار طويل الأمد للأشخاص (Epargne) الموجهة للأفراد)؛

تعتمد الخزينة حالياً على المؤسسات (الأبنك والتأمينات وصناديق التقاعد) في مبيعات سنداتهما، بينما يبقى ادخار المواطنين (الأفراد) موجهاً نحو الحسابات البنكية العادية أو الذهب والعقار، ويعتبر إطلاق سندات خزينة شعبية (Bons التجزئة) مخصصة

لا سيما الأبنك المغربية، شركات التأمين، وصناديق التقاعد.

■ التمويل الخارجي (السوق الدولية)؛ يتم عبر سحب القروض الممنوحة من المؤسسات المالية الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف (مثل البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي)، أو عبر طرح سندات سيادية (Eurobonds) في الأسواق المالية العالمية لتعبئة العملات الصعبة.

(4) آليات «التمويل المبتكر»؛ اعتمد المغرب رسمياً منذ سنة 2019 على ميكانيزمات التمويل المبتكر لدعم الميزانية العامة دون الرفع من مديونية الخزينة المباشرة، وتقوم هذه الآلية على تسهيل الأصول العقارية العامة، حيث تفوت الدولة ملكية بعض عقاراتها ومؤسساتها (كالمركبات الاستشفائية الجامعية) إلى مؤسسات استثمارية وطنية كبرى، مثل صندوق الإيداع والتدبير أو الصندوق المغربي للتقاعد.. لتقوم الدولة بعد ذلك بـ«إعادة استثمار» هذه الأصول بعقود طويلة الأمد، وقد مكنت هذه الآلية المبتكرة من تعبئة مليارات الدراهم وضخها في الخزينة لتمويل الاستثمارات العمومية.

(5) أموال التقاعد.. القلب النابض للخزينة؛ تكتسي العلاقة بين الخزينة العامة وصناديق التقاعد CMR وRCAR وCNSS طابعاً حيويًا ومتبادلاً.. إلى درجة لا يمكن فيها للخزينة الاستغناء عن خدمات وأموال هذه الصناديق بجرة قلم؛ فالاستغناء عنها أمر غير ممكن عملياً واقتصادياً بالنظر إلى حجم المديونية الداخلية، وحاجيات تمويل الميزانية. وتتجلى أسباب استحالة هذا الاستغناء في النقاط التالية؛

■ الصناديق هي أكبر مشتر لديون الخزينة (Bons du Trésor)؛ تمثل المديونية الداخلية الجزء الأكبر من حجم الدين الإجمالي للخزينة، حيث أفاد مركز الأبحاث التجاري «غلوبال ريسيرتش» في تقريره «Budget Focus» لشهر يونيو 2026، بأن الدين الإجمالي الفعلي للخزينة بلغ 1179 مليار درهم حتى نهاية يونيو 2026، ويشكل الدين الداخلي منه 850 مليار درهم، كما توقع المركز أن يرتفع إجمالي دين الخزينة ليلبلغ 1211 مليار درهم بنهاية سنة 2026.

وتعتبر صناديق التقاعد، إلى جانب الأبنك وشركات التأمين، المستثمر المؤسساتي الرئيسي والتقليدي الذي يشتري هذه السندات لتأمين احتياطياته بعائد مستدام.

وإذا توقفت الصناديق عن الاكتتاب في هذه السندات، فإن الخزينة ستواجه عجزاً هائلاً في تعبئة السيولة المحلية لتغطية نفقات الميزانية، وقد يبلغ تمويل هذا العجز حوالي 20 إلى 24 مليار درهم، وهو ما يمثل حصة الصناديق التي تغطي عادة ما بين 25 إلى 30% من إجمالي طلبات الاقتراض الداخلي للحكومة، وذلك حسب التقديرات التحليلية لسوق السندات الصادرة عن بنك المغرب، والتقارير الدورية لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS).

■ التمويلات المبتكرة وتدوير الأزمة؛ في إطار الآليات المالية الحديثة، باتت الصناديق (وعلى رأسها الصندوق المغربي للتقاعد) شريكا استراتيجياً للخزينة، عبر شراء أصول عقارية تابعة للدولة وضخ مليارات الدراهم كسيولة نقدية مباشرة في ميزانية الدولة دون الرفع من مؤشر المديونية المباشر. وتحويل الصناديق إلى «ممول رئيسي» للخزينة (سواء عبر السندات

الرباط يا حسرة

عندما «عاقبت» العاصمة رئيس الحكومة وحزبه

هل تتكرر مفاجأة انتخابات 2021 ؟



حزبه ورئاسته للحكومة، وضعف المجالس الجماعية والإقليمية والجهوية، فإطاح به أغلبية الناخبين، وأين؟ في العاصمة السياسية، فقد كانت لهذه الإطاحة المدوية أصداء في العالم أجمع. عقاب كان ملموسا هنا في الرباط، قابله في نفس الاستحقاق ومن نفس الناخبين، الدعم الكامل والثقة المستحقة لمرشحين منافسين ومعارضين لرئيس الحكومة وهيئته الحزبية، فتوجوهما بشرف النيابة في مجلس النواب، حيث فضلوا معارضين اثنين في دائرتي المحيط وشالة، وبفضل هذا التوزيع سطع نجمهما وقفزا من هذا المجلس إلى منصبين في الحكومة، وهما اليوم يستعدان كمرشحين كل في دائرته الانتخابية «لبروا أعمالهم فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره»، ويقدموا الحساب ويدليا بما أنجزوا للعاصمة، وبدافعا عن رئاسة حزبهما للجهة ومقاطعتين، ويقدموا تبرير إعادة

هو: لكل انتخابات مفاجأتها.. حتى غدا هذا الواقع روحا جديدة تميظ الروح شبه المتهالكة والمنبوذة لمن تحمل ما لا طاقة له به.. وللشعب المسلح بأصوات الناخبين واسع النظر.. إما قفزة أخرى مغامرة لسابقتها منسجمة مع انتظارات المغاربة للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية وإنجاح الموندنيل، وإما تكرار نفس الخيبات.

ترشيحهما في نفس الدائرتين اللتين بفضلهما تقلدا منصبين حكوميين، وهل سيكرران نفس القفزة مستغنيين، بل مستعملين أصوات المصوتين للصعود إلى السلطة المركزية، سواء بالنسبة لهما أو لغيرهما ؟ على كل، نستحضر نتائج انتخابات 2021 التي سجلت للتاريخ مفاجأة مستحبة بانهازم الحزب الحاكم، والواقع المقبول

أسرار العاصمة

انتهيار مفاجئ للحزب الحاكم الذي طارت منه رئاسات كل المجالس التي آلت إليه في انتخابات 2021 بما في ذلك المجلس الكبير للعاصمة. ضربة سياسة قوية لم يسبق لها مثيل في كل التاريخ الانتخابي للمدينة، وممن؟ من وصيفين لهذا الحزب في الائتلاف الحكومي، مما يجعله مرشحا حتى قبل الإعلان عن نتائج الاستحقاقات المنتظرة، للهبوط إلى بئر المعارضة.

مباشرة بعد الانتخابات وتشكل مجلس النواب والحكومة، ستشرع الدوائر المختصة في التحضير لقوانين جديدة لانتخاب وتسيير المجالس الجهوية والإقليمية والجماعية، وقد ينبثق منها قانون خاص بالعاصمة، ومراجعة حدودها الحضرية والجهوية، وإعادة النظر في تقسيم مقاطعاتها.

رسالة قوية من العاصمة السياسية إلى من يعينهم الأمر أو يشكون في وحدته الترابية، يمكن قراءتها من حي حسان حيث يمتد شارع العلويين وشوارع الملوك.. والحسيمة والناظور وتطوان وطنجة وشفشاون وسبتة ومليلية.. فهل ترجمت هذه الرسالة إلى لغات ما بعد جبل طارق ومدينة طريفة ؟

تنكب عدة مؤسسات حكومية وخصوصية من اليوم وإلى يوم الاقتراع، على إنجاز توقعاتها وتصوراتها حول المشهد الانتخابي المنتظر، وكثيرا ما تتوقف في توقعاتها، وبدقة متناهية تلاصق توقعات مثيلاتها في أكبر الدول التي تنجز هذا المسح الانتخابي من قبل متخصصين، ويمكن أن نفتخر بريادة مؤسساتنا في هذا المجال الذي يبقى محاطا بالسرية.

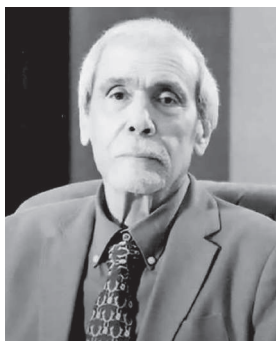
المعركة الكبرى للمتقاعدين

أفنت حياتها - كل من خلال مهنته - في خدمة المواطنين، ليصطدموا بعد تقاعدهم بتقاعس حكومتهم في رعايتهم وحرمانهم من حقوق كونه في ملائمة معاشاتهم لسد حاجياتهم الضرورية؟ وسبق أن طالبنا بكل إلحاح، وقبل الانتخابات بسنتين، بتكوين حزب مشروع «تحقيق الحياة السعيدة للمتقاعد» ولم تلتفت لهذا المعطى الهام مختلف الجمعيات المعنية إلا في آخر ولاية الحكومة الحالية، بالإعلان عن نيتها في تكوين حزب، إلا أن هذا الإعلان غير ذي جدوى في ظل إجراءات التأسيس التي تتطلب على الأقل سنة بما في ذلك نشر هذا التأسيس في الجريدة الرسمية، لذلك نقترح انتزاع وعد من حزب مؤهل للتنموق في الصفوف الانتخابية الأولى، بإحداث مندوبية سامية للمتقاعدين والشيوخ على غرار المندوبية السامية للمقاومة وجيش التحرير، ولم لا إستاد التكفل وتأطير أصحاب المعاشات لهذه المندوبية. فهل ينتصر المتقاعدون بتوحيد مطلبهم المقترح ويتمكنوا من الفوز بهذه المندوبية؟ إنها معركتهم الكبرى.

كنا أول من أخرج للمناقشة منذ 4 سنوات ملف المتقاعدين المعذبين فوق الأرض الحاصلين على «شهادة الوفاة من الحياة العملية»، وإحالتهم على أرض الله الواسعة في انتظار دورهم للالتحاق بالمقابر، وهم بالمالين، وحذرناهم من تقاعسهم وتشتتهم وانسياقهم وراء السراب في بدعة تكوين جمعيات وجامعات وفيدراليات، جلها حددت أهدافها في تنظيم رحلات والدفاع عن حق العيش الكريم للمتقاعدين، وفي كل سنة - والإحصائيات في مكاتب الحالة المدنية التابعة للجامعات - يغادروا إلى دار البقاء عشرات الآلاف منهم لعامل السن، ولكن بسبب قلة ذات اليد ومواجهة متطلبات العلاج من الأمراض الفتاكة، ويلتحق بالأحياء حوالي 100 ألف متقاعد جديد كل سنة حتى أن الدراسات تتوقع ارتفاع عدد المحالين على المعاش سنة 2030 إلى حوالي 10 ملايين متقاعد.. ولكم أن تصوروا أن ربع ساكنة المملكة ستدخل نفق التقاعد الذي له اتجاه واحد يقضي إلى القبور.

فلإلى متى وهذا الظلم مسلط على فئة

أعلام الرباط



في شهر ماي الماضي، شارك الأديب العالمي الأستاذ عبد الفتاح كيليطو، في أشغال مؤتمر الكتاب الفرنكوفونيين بفرنسا، بتقديم كتابه الجديد: «سراق اللغة» وقال بأنه هو الآخر «سراق» هذا العنوان من كاتب عالمي ملغاشي ألف كتابا بعنوان «نحن سراق اللغة»، وكانت له مؤلفات في مواضيع السرقة الرمزية مثل: سراق الهوية وسراق الحب... إلخ. نتمنى من ابن الرباط الأستاذ كيليطو أن يمتعنا بتأليف عن موضوع الساعة: «سراق السياسة» وتحية إجلال لهرم الأدب الفرنكفوني.

حديث العاصمة

مدونة «غير مكتوبة» بين الناخبين والمنتخبين

بقلم: بوشعيب الإدريسي



في مملكة إنجلترا، ينظم سكانها وسلطاتها دستور غير مكتوب، والعالم كله يحترم تلك المملكة على انفرادها بهذه الخاصية التي جعلتها نموذجا يضرب به المثل في الديمقراطية بالرغم من مكوناتها من شعوب وقبائل، فلم يؤثر ذلك في إنسانها، بل صوب كل اهتماماته لبناء دولة قوتها وعظمتها في وحدة الشعب الإنجليزي. وبهذه الوحدة التي ترفعت عن الإقليمية والتفرقة اللغوية والنصوص الدستورية والأصول العرقية، والتنوع السكاني، توحد الشعب الإنجليزي قاطبة لجعل مملكتهم إمبراطورية عظمى، كانت في الماضي كما في الحاضر، وهي اليوم بديموغرافية لا تتعدى 70 مليون نسمة في كل المملكة المتحدة بأقاليمها الأربعة، موجودة وحاكمة في تراب وبحار نصف الكرة الأرضية، والموضوع شيق نحتاجه كدرس لتستخلص منه ما يفيدنا ونحن في مملكة تائهون منشغلون بما «يستعزئ» به الإنجليز المكيون من ملكيين مثلهم منذ أكثر من 12 قرنا، أي قبلهم بقرنين إذ أسسوا ملكيتهم منذ القرن العاشر.. وتعالوا إلى الواقع المر الذي نعيشه دون الانتباه إلى ما نقاسيه نتيجة تهورنا وتعثرنا في الأفخاخ المنصوبة لإلهائنا عن مشاكلنا وتحريرها من الخبن السياسي، فكيف يقنن القانون قيادة «طوبيس» من الحاصلين على شهادة الكفاءة في السباق مع وثيقة تأمين تؤمن الركابيين وفي حالة ثبوت خطأ من السائق تسبب لهم في إصابات، يودع السجن في انتظار محاكمته ؟

وعندنا منتخبون «يسوقون» عاصمة بأكملها في اتجاه غير معلن عنه في محطة الانطلاقة وفي طريق غير الطريق المرسوم سلفا ويعرضون مئات الآلاف من الركابيين لاختناق نفساني وفي بعض الأحيان إلى اصطدام مع الكوارث والأهوال والأحزان والأوبئة.. والسواق محصنون من أي مساءلة أو متابعة قانونية أو حتى تقديم اعتذار من الأحزاب التي زكتهم وسلمتهم شهادة «الكفاءة الانتخابية».

لذلك حان الوقت للقطع مع الاستخفاف بحقوق الناخبين من المنتخبين وفرض مدونة غير مكتوبة تنظم هذه الحقوق وتلزم احترامها من الطرف الوصي عليها، استلهاما بالدستور غير المكتوب للشعب الملكي الإنجليزي. هذه الحقوق يحددها مشرعون.. لا هم ناخبون ولا منتخبون ولا سياسيون حزبيين، تكون من اقتراح أكاديميين وحقوقيين متضلعين في الأحكام الدستورية. وستكون لبنة أولى يمكن أن تعزز الديمقراطية وتوطد الثقة والعلاقة بين المواطنين والمنتخبين.. فمن يدرى، قد يتبنى مجلس النواب المقبل هذا المقترح وقد ينص عليه في القانون الخاص لمجالس العاصمة ضمن اللائحة الداخلية لكل مجلس..

هكذا تستقبل الرباط الموندنيل بمدونة تكون حديث العالم.

شهادات من الرواد

((هل تشكل الديمقراطية الجواب الملائم عن السؤال الأفلاطوني المعروف: من يحق له أن يحكم؟ وكيف يمكن اختياره لبناء المدينة الفاضلة؟ فحكم الشعب نفسه بنفسه كما تدل على ذلك الكلمة اليونانية، مما يعني أن السلطة والسيادة بيده، لم تتحقق في ديمقراطية أثينا بشهادة المؤرخ ثوكيديدس (Thucydides)، ولا في ديمقراطيات العالم المعاصر حيث كثير من المفكرين وفقهاء العلوم السياسية.. أليست الديمقراطية مجرد نظام يعطي حق الاقتراع للشعب الذي يتخلى عمليا عن حقوقه السياسية مباشرة بعد التصويت بتفويضها لنخبة كثيرا ما تدير ظهرها عن عودها الانتخابية فتتفرد بالحكم وتتصرف فيه تحت ضغوط قوى خفية لا تعبر بالضرورة عن إرادة الشعب، ولا تخضع لمراقبته ولو دوريا عبر الاقتراع ؟)) انتهى.

قفرة من مداخلة للأستاذ إدريس خليل، مدونة في الصفحة 248 من مجلة «أكاديمية المملكة».

ماذا قدم الرياضيون في الرياضة حتى يضيفوه للسياسة ؟

في الرياضة، تُقاس قيمة الرياضي بما يحققه فوق الميدان، وبقدرته على تحويل سنوات التدريب والانضباط والتضحيات إلى ألقاب وميداليات وإنجازات ترفع العلم الوطني، أما السياسة، فمعاييرها مختلفة تماما؛ فالشعبية لا تعادل الكفاءة، والنجومية لا تعني بالضرورة امتلاك القدرة على التشريع أو تدبير الشأن العام، لذلك فإن انتقال الرياضيين من الملاعب إلى المؤسسات المنتخبة، يطرح سؤالاً جوهرياً: ماذا يحمل هؤلاء معهم إلى السياسة غير رصيد الشهرة ؟

التجارب المغربية تكشف أن هذا الانتقال لم يعد استثناء، سواء تعلق الأمر بأبطال رياضيين دخلوا الأحزاب والبرلمان، أو بمسيري أندية راكعوا حضوراً سياسياً إلى جانب مواقعهم الرياضية، غير أن الفئتين لا تدخلان السياسة من الباب نفسه؛ فالبطل الفردي يعتمد أساساً على صورته ونجاحه الجماهيري، بينما يدخل رئيس النادي أو المسير الرياضي محملاً بشبكة علاقات واسعة، وحضور اجتماعي وجماهيري قد يتحول إلى رأسمال انتخابي، وهنا تبرز إشكالية دقيقة: هل وظف هؤلاء رصيدهم الرياضي لخدمة السياسة، أم وظفت السياسة شعبية الرياضة للوصول إلى مواقع القرار ؟

والأهم من ذلك، هو ما قدمته هذه الأسماء للرياضة بعدما أصبحت داخل المؤسسات المنتخبة، فالمعيار الحقيقي لا ينبغي أن يكون بعدد الرياضيين الموجودين في البرلمان أو المجالس، وإنما ما إذا كانوا قد نجحوا في تحويل حضورهم السياسي إلى مرافعة فعلية عن قضايا القطاع؛ إصلاح الحكامة، تطوير البنيات التحتية، دعم التكوين، معالجة ديون الأندية والنزاعات، تحسين منظومة الاحتراف، وضمان تمويل أكثر شفافية وعدالة، وبالمقابل، فإن استمرار بعض المسؤولين الرياضيين في ممارسة السياسة دون ترك أثر واضح على واقع الرياضة، يجعل السؤال مشروعاً حول طبيعة هذه العلاقة.

في المحصلة، لا تكمن المشكلة في دخول الرياضيين أو مسيري الأندية إلى السياسة، بل في غياب حصيلة سياسية واضحة لهذا الحضور، لأن الرياضة المغربية تحتاج لمن يعرف تفاصيلها، غير أن معرفتها لا تكفي وحدها لصناعة مشروع أو مسؤول ناجح، كما أن امتلاك قاعدة جماهيرية لا ينبغي أن يتحول إلى بديل عن الكفاءة والخبرة والنزاهة، وإذا كان من حق الرياضي أن ينتقل من الملعب إلى البرلمان، فإن من حق المواطن والقطاع الرياضي أيضاً أن يسأله: ماذا ستضيف اليوم للسياسة مما تعلمته بالأمس في الرياضة ؟

لماذا يتألق المحترفون المغاربة مع اقتراب مواعيد مباريات المنتخب ؟

الطاقم التقني للمنتخب الوطني، لكن التألق في بداية الموسم لا يعني بالضرورة استمراره أو ترجمته إلى أداء قوي مع المنتخب، فالتجربة علمتنا أن بعض اللاعبين يلعبون مع أندية، قبل أن يجدوا صعوبة في نقل نفس الفعالية إلى المنتخب، بسبب اختلاف الأدوار والنسق التكتيكي وحجم الضغط.

ومع ذلك، فإن وفرة الأسماء المتألقة تمنح الناخب محمد وهبي هامشاً أكبر للاختيار، وهو مكسب حقيقي قبل الاستحقاقات المقبلة، غير أن التحدي بالنسبة للطاقم التقني، لن يكون فقط في اختيار الأكثر تألقاً، وإنما في تحويل هذا الفوران الفردي إلى قوة جماعية داخل المنتخب، فالمغاربة لا يحتاجون فقط لمحترفين يسجلون مع أندية، بل إلى لاعبين قادرين على ترجمة ذلك التألق إلى نتائج بقميص أسود الأطلس.

التكتيكي وقدرة متزايدة على التأثير في المباريات.

أما في إنجلترا، فكان الظهور الأول لأيوب بوعدي بقميص مانشستر سيتي أمام كريستال بالاس، محطة بارزة في مساره، خصوصاً وأن الحضور داخل نادي بهذا الحجم يفرض على اللاعب مستوى عالياً من التركيز والمنافسة، وفي فرنسا، وأصل ياسين جسيم بدوره حضوره الهجومي بعدما سجل هدفين مع سنتراسبورغ، ليؤكد أن المنافسة على المراكز داخل المنتخب قد تصبح أكثر حدة مع توالي الجولات.

لكن ربط كل هذا التألق باقتراب مباريات المنتخب، يحتاج إلى شيء من الحذر؛ فصحيح أن اللاعب المغربي يعرف أن كل مباراة مع ناديه أصبحت بمثابة اختبار غير مباشر أمام أعين

بواصل عدد من المحترفين المغاربة خطف الأنظار في الملاعب الأوروبية مع بداية الموسم الجديد، في ظاهرة تثير الانتباه، خصوصاً مع اقتراب الاستحقاقات المقبلة للمنتخب الوطني؛ أهداف، تمريرات حاسمة وظهور قوي مع أندية كبيرة.. كلها مؤشرات توحي بأن أسود الأطلس دخلوا الموسم برغبة واضحة في فرض الذات.

في إسبانيا، خطف ياسر الزابيري الأضواء بقوة بعدما سجل «هاتريك» في أول مباراة شارك فيها أساسياً مع راسينغ سانتاندير، مؤكداً أنه يتوفر على حس تهديفي وقدرة على استغلال أنصاف الفرص، بينما وأصل إسماعيل الصيباري تألقه في ألمانيا، بعدما ساهم بشكل مباشر في انتصار فريقه باييرن ميونيخ على شتوتغارت بصناعاته هدفين، في أداء يعكس نضجاً أكبر على المستوى



إبراهيم العسيري يسير على خطى سعيد الناصيري

مع منطلق الشخصية والتدخلات الغامضة، وليس إلى إعادة إنتاجه بوجوه جديدة؛ فالمسؤولية تقتضي تحديد من يتخذ القرار الرياضي ومن يتحمل تبعاته، أما ترك المدرب في الواجهة، والرئيس في موقع النفي، واللاعب في مواجهة الاثنين، فليس تدبيراً احترافياً، بل سيناريو سبق للوداد أن دفع ثمنه غالباً في عهد الناصيري، والأهم أن النادي مطالب اليوم بإثبات أن مرحلة ما بعد الناصيري تعني فعلاً قطيعة مع أساليب الماضي، وليس مجرد تغيير لأسماء، أو انتخاب تلاميذه في مكانه.

سعيد الناصيري، الذي كان، قبل متابعته وإيداعه السجن، يُتهم من طرف منتقديه بالتدخل المباشر في تفاصيل رياضية وتقنية يفترض أن تبقى من اختصاص المدرب والإدارة الرياضية، واليوم، إذا ثبت أن رئيس الفريق الأحمر، إبراهيم العسيري، وجه فعلاً تعليمات تقنية ثم تراجع عنها أمام اللاعب، فإن النادي لا يكرر فقط أخطاء الماضي، بل بعيد إنتاج واحدة من أكثر الممارسات التي أضرت بصورة الوداد ومؤسساته خلال السنوات الأخيرة، وتبرز أن كرة القدم المغربية لا زالت في الحضيض والنتائج المحققة من قبيل الصدفة.

وتطرح واقعة حكيم زياش مع مدرب الوداد الرياضي بولو سبرجيو، أسئلة أكبر من مجرد خلاف عابر داخل غرفة الملابس، خصوصاً بالنظر إلى الطريقة التي جرى بها تدبير الملف، فإن يُقال للاعب إن قرار استبعاده جاء بتعليمات من رئيس النادي، قبل أن ينفي الرئيس نفسه إصدار تلك التعليمات، فذلك يكشف عن ارتباك واضح في تدبير الاختصاصات داخل مؤسسة يفترض أنها تشغل بمنطق احترافي واضح في زمن تطور كرة القدم المغربية كما يروج لذلك. والأكثر إثارة للانتباه، هو أن هذه الطريقة في التدبير تذكر بأساليب سبق أن ارتبطت بمرحلة

عدوى الاحتجاجات تنتقل للأندية المغربية

انتقلت عدوى الاحتجاجات إلى الجمعية الرياضية السلاوية، بعدما أعلن فصيل «الفراسة الحمراء» عن تنظيم وقفة احتجاجية بملعب أبو بكر عمار، احتجاجاً على الوضع الذي يعيشه النادي والمطالبة بإصلاحه.

وحمل الفصيل مسؤولية الوضع للجهات المعنية بالشأن الرياضي في مدينة سلا، منتقدا استمرار الغموض في تدبير شؤون الفريق، وعدم الإعلان عن الجمع العام، إلى جانب غياب مشروع رياضي واضح، تزامناً مع اقتراب انطلاق البطولة.

دنيا بريس

«الأسبوع» تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة



«الأسبوع» ماركة مسجلة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC) تحت الرقم: 292989

البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: 2011-070
أع / 28 جوان 1965
الإيداع القانوني: ISSN 0851 - 2981
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابر بريس
القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

المتعاونون: مراد علوي
قدور بن موسي
عبد حقي
بوطيب الفيلاي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي
العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47

التصنيف: خديجة حليبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حليبي
المراسلون: زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم
عزيز الفاطمي
شكيب جلال

رورتاج: خالد الغازي
كتاب الرأي: عبد الرفيق حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي
رئيس التحرير: سعيد الريحاني

#انتخابات_2026

نصوتوا و نخولوا كلمتنا
وما نخليوا حد يختار فبلاصتنا

نهار 23 شتبر نصوتوا كلنا

للتعرف على مكتب تصويتكم



امسحوا الكود
من أجل تحميل
Mon BV تطبيق

أو

ابعثوا برقم بطاقتكم الوطنية على

2727



التصويت حق شخصي و واجب وطني
٥٠٤٥٠٦ ٤٨٠٠ ٥٠٤٥٠٦ ٤٨٠٠ ٥٠٤٥٠٦ ٤٨٠٠

تحليل إخباري



الوزارات المطلوبة.. المالية والفلاحة والرياضة والشباب

خطة «البام» لقيادة حكومة 2026 وتقديم أخنوش كقربان سياسي

ثمرة مجهود امتد لما يزيد عن 9 أشهر، وخصص للإجابة عن انتظارات المواطنين، بل إن المهدي كانت تصريحاته مختلفة عن تصريحات باقي القادة، بتحمسه الكبير لما يسميه «الحلم المغربي»، وهي العبارات التي تتردد في دول كبرى مثل أمريكا والصين حيث يجري الحديث عن «الحلم الأمريكي» و«الحلم الصيني» (في الوقت الراهن)، و«الحلم المغربي» بالنسبة لوزير الشباب والثقافة والتواصل، هو مغرب «اقتناع الشباب». الأسمية تميزت بحضور كافة وزراء الحزب، بمن فيهم الوزير المغضوب عليه بسبب قربته من أخنوش، ولكنه جلس في مكان بعيد عن القيادة، وفي كرسي يجعله أقرب إلى الشباب (...). وطبعاً لا ينطبق ذات الأمر على «الوافد الجديد» فوزي لقجع، الذي يحجز مكانه وسط القيادة، وسط جعجة كبيرة، لا تحد منها إلا تحركات القيادة الجماعية، وهو ما يعطي الانطباع بأن الدور المنوط بوزير المالية لا علاقة له بقيادة الحزب مستقبلاً.

في الوقت الذي كانت فيه أغلب قيادات الحزب، في الصفوف الأولى، منشغلة بتقديم تفاصيل البرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة، مساء يوم الثلاثاء المنصرم، داخل القاعة الكبرى لفندق «حدائق الورود» بالرباط، كانت منسقة القيادة الجماعية، فاطمة الزهراء المنصوري، منشغلة بما يقع في الصفوف الأخيرة، حيث كانت تحرص شخصياً على إعطاء التوجيهات لضمان الهدوء داخل المكان، رغم حالتها الصحية، حيث كانت تتحرك وهي تضع «داعماً للعنق»، فضلاً عن علامات إرهاق ملحوظ (...).

غير بعيد عنها، في الجهة المقابلة، كان المهدي بنسعيد يحاول تقديم أجوبة «استباقية» في مواجهة «تهافت» عدد كبير من الإعلاميين، علماً أن الأسمية تميزت بحضور إعلامي ضخم، وكان بنسعيد، وهو واحد من المرشحين للعب دور كبير بعد الانتخابات، يؤكد للصحافيين أن البرنامج



إعداد: سعيد الريحاني

البرنامج الانتخابي للحزب يعطي الانطباع بأن «البام» لم يعد يريد الاقتصر على الإشراف على وزارات ذات حساسية مفرطة مع الشعب، مثل وزارة العدل التي أغضبت شرائح كبيرة، لارتباطها بقوانين مثيرة للجدل، بل إن الحزب لا يخفي طموحه في تولي حقائق ذات نفوذ مالي كبير، مثل وزارة المالية نفسها، ووزارة

تصور أخي المواطن أنه إذا كان أجرك الصافي يبلغ 15 ألف درهم خام، فأنت غير معني بإجراءات الضريبة.. وهذا الالتزام بالضبط يعني أن الحكومة المقبلة ملتزمة بإعفاء جل الأجراء من الضريبة على الدخل.. (التزامات بهذا الحجم تفرض عدة تغييرات في العقلية والإدارة والنموذج الاقتصادي).

المواطنة، وميثاق الأمان، وميثاق النمو والاستدامة.. والواقع، أن ما قيل من وعود كليل بتغيير مستقبل المغرب في حالة ما إذا كان القول مثل الفعل.. ماذا يريد المواطنون غير عودة الأسعار إلى مستوياتها الطبيعية، وتعميم التغطية الصحية بنسبة 100 في المائة، فضلاً عن توفير مليون منصب شغل للشباب..

الحضور الإعلامي القوي في النشاط الأخير لحزب الأصالة والمعاصرة، ترجمته فيما بعد مئات القصصات الإخبارية التي غطت البرنامج الانتخابي للحزب، وهو برنامج يقوم على 5 مبادئ و20 التزاماً، يتعلق الميثاق الأول بالقدرة الشرائية، والميثاق الثاني بإدماج الشباب، بالإضافة إلى ميثاق

تحليل إخباري



البرنامج الانتخابي للحزب يعطي الانطباع بأن «البام» لم يعد يريد الاقتصار على الإشراف على وزارات ذات حساسية مفرطة مع الشعب، مثل وزارة العدل التي أغضبت شرائح كبيرة، لارتباطها بقوانين مثيرة للجدل، بل إن الحزب لا يخفي طموحه في تولي حقائب ذات نفوذ مالي كبير، مثل وزارة المالية نفسها، ووزارة الفلاحة، ووزارة الرياضة، لارتباطها بالاستحقاقات الكبرى لمغرب 2030.. إن الحديث عن وزارات بهذا الحجم يعني اكتساح معادل رئيس الحكومة الحالي عزيز أخنوش، وهو نفسه الذي يسير حزبه من وراء الكواليس.. فأكثر ما يمكن أن يصل إليه أخنوش مع حكومة بالشكل سالف الذكر، هو جعله كقربان سياسي، وربما قد يتم دفعه إلى المعارضة.. طالما أن الحزب الصاعد قد يرفض إدراجه في المفاوضات الحكومية في حالة فوز «البام» بالاستحقاقات (...).

الفلاحة، ووزارة الرياضة، لارتباطها بالاستحقاقات الكبرى لمغرب 2030.. إن الحديث عن وزارات بهذا الحجم يعني اكتساح معادل رئيس الحكومة الحالي عزيز أخنوش، وهو نفسه الذي يسير حزبه من وراء الكواليس.. فأكثر ما يمكن أن يصل إليه أخنوش مع حكومة بالشكل سالف الذكر، هو جعله كقربان سياسي، وربما قد يتم دفعه إلى المعارضة.. طالما أن الحزب الصاعد قد يرفض إدراجه في المفاوضات الحكومية في حالة فوز «البام» بالاستحقاقات (...).

البرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة، والذي قدم بشعار: «من أجل تغيير المسار.. كلمة وحدة»، سيكلف حسب التقديرات الأولية 350 مليار درهم على مدى خمس سنوات، بما يعادل تقريبا 70 مليار درهم سنويا، ما يعني أن هواجس التوازنات المالية ستفرض نفسها بشكل كبير (...).

أكبر تلخيص للبرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة، هو الذي قدمه موقع محسوب على الحزب (ميديا + AM)، وقد جاء فيه أن ((الحزب يوزع النفقات العمومية لبرنامج على أربعة موائيق، ويحصل ميثاق القدرة الشرائية على 150 مليار درهم، بينما تخصص 50 مليار درهم لميثاق الشباب، و100 مليار درهم لميثاق المواطنة، و50 مليار درهم لميثاق الأمان))، ويوضح أن ((تمويل برامج التنمية الترابية المندمجة، الذي يقدر بنحو 130 مليار درهم خلال خمس سنوات، يندرج ضمن التمويل الإضافي المخصص لهذه الموائيق الأربعة، ولا يمثل كلفة منفصلة عنها.. ويضع الحزب الأثر الإضافي المتوقع للنمو في مقدمة الموارد المعبأة لتمويل البرنامج، ويقدره بنحو 300 مليار درهم خلال خمس سنوات، رابطا هذا التقدير بتحقيق معدل نمو متوسط يبلغ 5 في المائة سنويا، مقابل 3.7 في المائة خلال الولاية السابقة، إلى جانب توسيع الوعاء الضريبي وتقوية آليات المراقبة... كما يتضمن التمويل المقترح الرفع من مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية، مشيرا إلى أن النمو وتوسيع الوعاء الضريبي وتقوية المراقبة ورفع مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية، ستتيح، مجتمعة، تعبئة نحو 300 مليار درهم خلال الفترة الخماسية..

سنوات، ويتضمن تدابير مرتبطة بخفض أسعار المواد الأساسية، وتحسين الدخل المتاح للأسر، وفي مجال معالجة الغلاء، يقترح الحزب إحداث ست شركات جهوية للتوزيع الفلاحي، وعصرنة أسواق الجملة، وإنشاء منصات متعددة الوسائط ووحدات تبريد عمومية، كما يشمل الميثاق محاربة الوساطة الطفيلية، وتنظيم الصادرات، وإصلاح مسلك اللحوم، ضمن الإجراءات الموجهة إلى التدخل في مسالك توزيع المنتجات وتكوين أسعارها.. وبالتوازي مع هذه التدابير، يقترح البرنامج مجانية فواتير الكهرباء التي تقل قيمتها عن 100 درهم، وإصلاح الضريبة على الدخل، وضمان حد أدنى للمعاشات، ورفع معاشات الأرامل، وزيادة الحد الأدنى للدعم الاجتماعي المباشر)) (المصدر: ميديا + AM).

يتعهد حزب «الجرار»، ابتداء من السنة الثانية للولاية الحكومية، بـ((ألا يقل أي معاش تقاعد، مهما كان النظام الذي ينتمي إليه، عن 3 آلاف درهم شهريا.. ويقترح أيضا رفع

تتدخل مهامها، ووضع سقف لنفقات التسيير غير الضرورية، وافتتاح الاتفاقيات والعقود-البرامج الموقعة مع القطاعات الاقتصادية الخاصة)) (نفس المصدر المذكور).

بغض النظر عن الموائيق والالتزامات، يكفي قراءة بعض الإشارات الكبيرة، منها الميثاق الأول، الذي يتعلق بالقدرة الشرائية، حيث ((يخصص البرنامج ميثاقه الأول للقدرة الشرائية بغلاف مالي يقدر بنحو 150 مليار درهم خلال خمس

ويضاف إلى هذه الموارد إسهام الجماعات الترابية عبر الصندوق المخصص للضريبة على القيمة المضافة، بنحو 40 مليار درهم، فضلا عن تعبئة 10 مليارات درهم من خلال إعادة تخصيص النفقات وتحسين النجاعة الميزانية.. وفي هذا الإطار، يعتزم الحزب إجراء مراجعة شاملة للنفقات العمومية خلال الأشهر الستة الأولى من الولاية، وتشمل هذه المراجعة تجميع وتوحيد البرامج والمؤسسات العمومية التي

الأمسية تميزت بحضور كافة وزراء الحزب، بمن فيهم الوزير المضروب عليه بسبب قربه من أخنوش، ولكنه جلس في مكان بعيد عن القيادة، وفي كرسي يجعله أقرب إلى الشباب (...). وطبعاً لا ينطبق ذات الأمر على «الوافد الجديد» فوزي لقجع، الذي يحجز مكانه وسط القيادة، وسط جعجعة كبيرة، لا تحد منها إلا تحركات القيادة الجماعية، وهو ما يعطي الانطباع بأن الدور المنوط بوزير المالية لا علاقة له بقيادة الحزب مستقبلاً..

تحليل إخباري



معاش الأرامل إلى 100 في المائة من معاش الشخص المتوفى، وفي مجال الدعم الاجتماعي المباشر، يتضمن الميثاق رفع الحد الأدنى للدعم تدريجيا من 500 إلى 1000 درهم شهريا، كما يقترح الحزب إطلاق البرنامج الوطني المندمج للشباب خلال الفترة 2027-2031 تحت شعار: «أفق لكل شاب»، ويستهدف هذا البرنامج إدماج وتأهيل نحو مليون شابة وشاب، مع ضمان تقديم عرض للتوجيه أو التكوين أو الإدماج لكل شاب يغادر المنظومة التعليمية، في أجل لا يتجاوز ستة أشهر، ويقترح إحداث «مسار إدماج» موحد، يبدأ بتشخيص فردي لوضعية كل شاب، ويتضمن مواكبة اجتماعية تساعد على تحديد المسار المناسب له، كما يشمل البرنامج توسيع التكوين المهني داخل المقاولات، حتى يقضي المستفيد جزء من فترة تكوينه في محيط العمل، مع ربط تمويل برامج التكوين بالنتائج المحققة في مجال الحصول على الشهادات والإدماج المهني.. ويتضمن الميثاق أيضا برنامج: «أول عقد شغل»، الذي يستهدف تمكين نحو 500 ألف شاب من أول تجربة مهنية)) (نفس المصدر).

كما يلتزم حزب الأصالة والمعاصرة بخلق مليون منصب شغل صاف على الأقل خلال الولاية الخامسة، مشيرا إلى أن البرنامج الحكومي لسنة 2021 تضمن وعدا بخلق مليون منصب شغل صاف خلال الولاية، بينما لم يتجاوز الرصيد الصافي بين 2022 و2025 نحو 94 ألف منصب، أي أقل من 10 في المائة من التعهد الأولي.. ويستحضر الحزب تقريراً

على المبادرة المغربية للحكم الذاتي، ويشمل القانون التنظيمي لجهة الصحراء، حسب نرجس، اسم الجهة وعلاقتها بممثل الدولة والموارد المالية الخاضعة لتصرفه، وقواعد الوصاية، كما دعا إلى ضرورة تمكين الصحراء من تمثيلية استثنائية بغرفتي البرلمان لا تراعي فقط محدد الساكنة، بل أيضا معيار المساحة الجغرافية التي تشكل قرابة 37 في المائة من مجموع مساحة البلاد، وتخويل الجهة مجموعة من الصلاحيات، من بينها: التنمية الاقتصادية، والتخطيط الجهوي، وتشجيع الاستثمارات، والتجارة والسياحة، والصناعة، والبنيات التحتية والمنشآت المائية، والكهرباء، والأشغال العمومية، والنقل، والسكن، والتربية، والصحة، والتشغيل والرياضة، مع مراعاة الانسجام مع المخططات الوطنية القطاعية.. وفي الوقت الذي انصبت فيه جل الأسئلة على استعمال مصطلح جهة الأسئلة الأولى: «الصحراء الغربية» في مقترح الأصالة والمعاصرة، تدخل بيد الله ليوضح أن استعماله سيكون فكرة متقدمة قائلا إنها «صحراؤنا الغربية»)) (المصدر: الأسبوع الصحفي).

اليوم، تغيرت الملامح المسيرة لحزب الأصالة والمعاصرة، لكن جيناته لا تقبل تغييرا بهذا الحجم، بحكم التراكم السابق، أما البروفائيات التي يمكنها قيادة المرحلة، فلا يمكن أن تكون محط صعوبة؛ فبالإضافة إلى السعي إلى انتخاب فاطمة الزهراء المنصوري كأول رئيسة حكومة مغربية، وهي نفسها تؤكد أن حزبها قد يحتل المرتبة الأولى، هناك عدد من أعضاء الحزب يمكن أن تركب المرحلة المقبلة على مقاسهم(..)، ولم لا استخدام شخصيات كبرى من خارج الحزب، للوزارات المختلفة.. (المصدر: الأسبوع عدد 13 فبراير 2026).

وذلك خلال ندوة صحفية عقدت ببيت الدكتور الشيخ بيد الله، عندما كان أمينا عاما للحزب، وقد كان فؤاد عالي الهمة وقتها عضوا في المكتب السياسي، شهر غشت 2010، حيث دافع كل من بيد الله، وعضوي المكتب السياسي وقتها، صلاح الوديع وحמיד نرجس، خال العضو المؤسس الهمة (...). عن المقترح الذي يسمي المنطقة التي تشمل كلا من العيون والسمارة ووادي الذهب وأوسرد وبوجدور، بـ«الصحراء الغربية».. لتكتب الصحافة، بعد تناول وجبة العشاء في بيت الشيخ بيد الله: إن تصور الحزب للجهوية يشمل إمكانية تسمية هذه الجهة بحسب إقليمها، أي جهة الساقية الحمراء وادي الذهب، إلا أن الثلاثي محمد الشيخ بيد الله، الأمين العام للحزب، وعضوي المكتب التنفيذي، حميد نرجس وصلاح الوديع، كانوا أكثر ميلا للدفاع عن التسمية الأولى: «الصحراء الغربية»، وقتها لم يكن هذا المصطلح متداولاً في الإعلام الوطني بشكل كبير، ووصلت جراءة حزب الأصالة والمعاصرة إلى حد اعتبار مجموعة من الجماعات المحلية في الصحراء، جماعات ينبغي إلغاؤها في إطار تقطيع إداري جديد، وهي: جماعة العركوب، وجماعة أمليلي، وجماعة بئر أنزان، وجماعة كليبات الفولة، وجماعة أم دريكة، وجماعة ميجك، وبلدية لكويرة، وجماعة أوسرد، وبئر كندوز، وجماعة اغوينيت، وجماعة تيشلة وجماعة تيفاريتي.. وأوضح حميد نرجس (ابتعد عن الحزب حاليا) بأن «إعمال مقترح حزب الأصالة والمعاصرة يتطلب أفراد مقتضيات دستورية خاصة بجهة الصحراء، مع الإحالة على قانون تنظيمي خاص بالجهة يمكن أن يتم تطوير بنوده في حالة الاتفاق السياسي

للبنك الدولي صدر في أبريل 2026، أفاد بأن الفجوة بين المناصب المحدثه والخصاص الفعلي، بلغت نحو 370 ألف منصب صاف سنويا بين سنة 2020 و2024، كما يخصص الالتزام الثالث عشر للمدرسة العمومية، ويقترح استعادة دورها في ضمان تكافؤ الفرص والترقي الاجتماعي، ويقدم البرنامج المدرسة العمومية باعتبارها مؤسسة ينبغي أن تكون قادرة على المنافسة داخل المنظومة التعليمية، وأن تهتم بالطفل في صحته وتوازنه وتعلماته وقدراته (نفس المصدر).

يذكر أن «الأسبوع» كانت قد توقعت دورا كبيرا لحزب الأصالة والمعاصرة في المستقبل، ليس بسبب البرنامج الانتخابي أو «التناوب»، ولكن في ارتباط أيضا بتطورات القضية الوطنية فيما يتعلق بتنزيل الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، بل إن جنون عبد الإله بن كيران الذي ترجمه «إقحامه» لمستشاري الملك في أحاديثه الانتخابية، يؤكد أن دورا كبيرا قادما لا محالة لحزب الأصالة والمعاصرة (...).

وسبق لـ«الأسبوع» أن كتبت: ((إذن، يبقى السؤال مطروحا حول الحزب الذي يمكنه قيادة مرحلة الانتقال نحو تدبير ملف الحكم الذاتي، ورغم أن كل الأحزاب المغربية قدمت مقترحاتها، إلا أن التطورات قد تفرض حزبا يتوفر على هذه النزعة في أدبياته، وهنا لن يخرج الأمر عن حزب الأصالة والمعاصرة؛ فهذا الحزب هو أول حزب مغربي اقترح تسمية الأقاليم الجنوبية بـ«جهة الصحراء الغربية» (...)). كما سبق لـ«الأسبوع» أن أكدت على هذه الواقعة عندما كتبت أن ((حزب الأصالة والمعاصرة هو الحزب الوحيد الذي اقترح تسمية الأقاليم الجنوبية بـ«الصحراء الغربية»

يذكر أن «الأسبوع» كانت قد توقعت دورا كبيرا لحزب الأصالة والمعاصرة في المستقبل، ليس بسبب البرنامج الانتخابي أو «التناوب»، ولكن في ارتباط أيضا بتطورات القضية الوطنية فيما يتعلق بتنزيل الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، بل إن جنون عبد الإله بن كيران الذي ترجمه «إقحامه» لمستشاري الملك في أحاديثه الانتخابية، يؤكد أن دورا كبيرا قادما لا محالة لحزب الأصالة والمعاصرة (...).

كواليس جهوية

ما يجري
ويحدث
في المدن

برشيد

اجتماع ببرشيد يدق ناقوس الخطر بشأن مديونية الكسابة وتداعيات سبع سنوات من الجفاف

سعيد العثماني



أوسع للحفاظ على الثروة الحيوانية الوطنية وإنقاذ فئة من الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة تداعيات مناخية واقتصادية صعبة.

وقد سبق لممثلي الجمعيات والتعاونيات الفلاحية أن وجهوا مراسلات إلى الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية، مطالبين بتفعيل الإجراءات المرتبطة بمديونية مربو الماشية، وهو ما يجعل المرحلة الحالية مرحلة انتظار لأجوبة واضحة وإجراءات ملموسة، بعيدا عن التأخير الذي قد يزيد من تعقيد الوضع.

فإنقاذ الكسابة اليوم يعني إنقاذ القطيع الوطني غدا، ولذلك فإن معالجة الديون، وتوفير الأعلاف والماء، ومواكبة المربين، وتشجيع إعادة تكوين القطيع.. كلها حلقات مترابطة في سياسة واحدة ينبغي أن تكون واضحة ومستعجلة وذات أثر ملموس على أرض الواقع.

ويبقى نجاح أي برنامج لإعادة تشكيل القطيع الوطني رهنا بمدى سرعة وفعالية تنزيل الإجراءات المعلنة، وبمدى إشراك الكسابة وممثلهم في بلورة الحلول التي تضمن استمرارية القطاع.

وقد انعكست هذه الظروف بشكل واضح على القطيع الوطني، بعدما أصبح الحفاظ على الثروة الحيوانية تحديا حقيقيا للعديد من الكسابة؛ فالجفاف لم يؤثر فقط على الإنتاج الفلاحي، بل امتد أثره إلى منظومة تربية الماشية بأكملها، من الأعلاف والمياه إلى تكاليف الرعاية والتسمين والنسويق.

وفي سياق مواجهة النقص المسجل في العرض، تم اللجوء إلى استيراد اللحوم الحمراء، وهو إجراء ساهم في توفير اللحوم بالسوق، لكنه لا ينبغي أن يحجب جوهر الإشكال، المتمثل في ضرورة إعادة بناء القطيع الوطني وتقوية قدرات المربين المغاربة على الإنتاج؛ فاستدامة قطاع اللحوم الحمراء تظل مرتبطة بوجود كسب قادر على الاستمرار، وقطيع وطني قادر على التجدد، وسياسات عمومية تضمن التوازن بين حماية المستهلك والحفاظ على المنتج المحلي.

ومن هنا تأتي أهمية الاجتماع الذي احتضنته مدينة برشيد، باعتباره مناسبة لإيصال صوت الكسابة إلى الجهات المسؤولة والتأكيد على أن معالجة المديونية ليست مجرد إجراء مالي، بل هي جزء من معركة

ولا يمكن فصل أزمة مديونية الكسابة عن الظروف المناخية الصعبة التي عاشها القطاع خلال سبع سنوات من الجفاف، كان لها أثر بالغ على المراعي والموارد المائية، وأدت إلى ارتفاع كلفة الأعلاف وتراجع القدرة على الحفاظ على القطيع، فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج والحصاد واليد العاملة، إذ وجد العديد من المربين أنفسهم أمام مصاريف متزايدة ومداخل محدودة، مما دفعهم إلى الاقتراض من أجل الاستمرار في نشاطهم.

تتراوح بين 100 ألف و200 ألف درهم، إضافة إلى الإعفاء من فوائد التأخير بالنسبة للقروض التي تتجاوز 200 ألف درهم، غير أن عددا من المشاركين عبروا عن قلقهم من استمرار تواصل بعض الكسابة بمراسلات تطالبهم بإداء الديون والفوائد المترتبة عن التأخير، وهو ما اعتبروه مؤشرا على وجود صعوبات في تنزيل الإجراءات الملن عنها على أرض الواقع، مطالبين بتسريع تفعيلها وإيجاد حلول عملية ونهائية لهذا الملف.

احتضن مقر شبكة المستقبل لمربي الأبقار بإقليم برشيد، يوم الخميس 20 غشت 2026، اجتماعا ضم رؤساء وممثلي عدد من الجمعيات والتعاونيات الفلاحية المنتمية لجهات: الدار البيضاء سطات، الرباط سلا القنيطرة، بني ملال خنيفرة، مراكش أسفي، وطنجة تطوان الحسيمة، لمناقشة عدد من الإشكالات التي يعيشها مربو الماشية، في مقدمتها ملف المديونية والانعكاسات الثقيلة التي خلفتها سنوات الجفاف المتتالية.

وقد شكل موضوع الديون محورا أساسيا للنقاش، خصوصا في ظل التدابير الملن عنها لفائدة مربو الماشية، والتي تروم تخفيف الأعباء المالية عن الكسابة ومساعدتهم على تجاوز الصعوبات التي أصبحت تهدد استمرارية نشاطهم، ومن بين الإجراءات التي جرى التذكير بها، إلغاء 50 % من أصل الدين والفوائد بالنسبة للديون التي تقل عن 100 ألف درهم، وإلغاء 25 % من الديون التي

عيل على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

غياب ميداني لبرلمانيي الشمال وضعف في الأداء والأسئلة بلا فائدة

والمسالك، وهو ما يطرح علامات استفهام حول مدى حضور هذه الملفات في أجندة المنتخبين.

فإذا كانت ساكنة بعض المناطق تعاني من مشاكل متكررة في الماء والكهرباء والطرق والصحة والتعليم.. فإن السؤال المطروح هو: أين كانت هذه الملفات من النقاش البرلماني؟ ولماذا لا تتحول شكاوى المواطنين المتكررة إلى أسئلة كتابية وشفوية، أو مبادرات تشريعية وترافعية تضغط باتجاه إيجاد حلول عملية؟ فالساكنة، اليوم، لا تبحث عن تصريحات أو صور مع المنتخبين، وإنما تريد نتائج وحلول واضحة للمشاكل التي تؤثر في حياتها اليومية.

واقتصادية وخدمانية تفرض نفسها بقوة، من بينها وضعية البنية التحتية، والصحة والتعليم، والماء الصالح للشرب، والكهرباء، فضلا عن ضعف فرص الاستثمار والتشغيل، وهي ملفات كان يفترض أن تحظى بحضور أكبر داخل البرلمان والمجالس المنتخبة.

وتزداد هذه المطالب إلحاحا في عدد من المناطق القروية والجبلية بإقليمي شفشاون ووزان، حيث يشتكي مواطنون، حسب ما يتم تداوله محليا، من مشاكل مرتبطة بالخدمات الأساسية، بما فيها الماء والكهرباء، ووضع الطرق

للمنتخبين والبرلمانيين خلال الولاية السابقة، ومدى قدرتهم على الدفاع عن القضايا اليومية لساكنة مناطق الشمال داخل المؤسسات المنتخبة والبرلمان.

ويرى مواطنون وفعاليات محلية أن الحضور البرلماني لا ينبغي أن يقتصر على المناسبات الانتخابية أو اللقاءات الموسمية، بل يجب أن يكون مستمرا من خلال التواصل مع الساكنة، ورصد المشاكل التي تعيشها المناطق التي يمثلونها والعمل على نقلها إلى المؤسسات الحكومية والجهات المعنية.

ففي عدد من مناطق الشمال، لا تزال ملفات اجتماعية

بمجرد اقتراب الانتخابات، وفي محاولة لاستعادة التواصل مع المواطنين وكسب ثقتهم من جديد، عادت بعض الوجوه السياسية للظهور بعدما غابت عن الأحياء الشعبية والدواوير والمناطق القروية، حيث أصبح بعض السياسيين يتجولون بين المواطنين ويعقدون لقاءات مباشرة معهم، ويوزعون أرقام هواتفهم للتواصل، في وقت يتساءل فيه عدد من المواطنين عن مصير هذه الأرقام والوعود بمجرد انتهاء الحملات الانتخابية، إذ تطرح هذه الدينامية الانتخابية المتجددة سؤالا أكبر حول الحضور الفعلي

تسود حالة من الاستنكار والقلق في صفوف عدد من سكان مدن الشمال، بسبب الارتفاع الملحوظ في فواتير الماء والكهرباء خلال شهري يوليوز وغشت.

وربط مواطنون هذا الارتفاع بإمكانية احتساب تكاليف الإنارة والإضاءة الزخرفية التي زينت بها شوارع المدن ضمن فواتير الاستهلاك، مطالبين الجهات المسؤولة بتوضيح أسباب الزيادة، والكشف عن مدى ارتباطها فعلا بهذه المصاريف بما يضع حدا للتساؤلات والشكوك المتداولة.

بعد غياب دام نحو خمس سنوات عن تطوان، وفي ظل تبدل الأحوال وتغير الأوضاع، كشفت مصادر مقربة أن رشيد الطالبي العلمي، البرلماني عن دائرة تطوان، حل مؤخرا بالمدينة وعقد لقاءات ومشاورات مع عدد من رجال المال والأعمال، وذلك في إطار تحركات ومشاورات تروم حشد الأنصار والداعمين استعدادا للانتخابات، كما هو الشأن لعدد من الوجوه السياسية التي كشفت تحركاتها الميدانية لمحاولة استعادة التواصل مع المواطنين.

وتطرح هذه التحركات التساؤل حول طبيعة الأولويات التي ستشكل محور المرحلة المقبلة.

شهد قضاء للألعاب بمدينة طنجة مؤخرا، حادثة سقوط عربية، أسفرت عن إصابة عدد من ركابها، مما أعاد إلى الواجهة التساؤل حول احترام فضاءات الألعاب لشروط السلامة، ومدى خضوع هذه المنشآت للمراقبة الدورية من طرف الجهات المختصة قبل السماح بتشغيلها.

وتثير الحالة التي توجد عليها بعض الألعاب مخاوف متزايدة، إذ تبدو بعض التجهيزات في وضعية متدهورة ويعلوها الصدا، ومع ذلك لا تزال تستقبل المواطنين، ما يطرح التساؤل حول مدى سلامتها وقدرتها على ضمان حماية الأطفال والأسر.

هل تسببت أزمة الهجرة في عودة مبكرة لمغاربة العالم؟

اعتبارا للاعتماد الكبير لعدد من الأنشطة الاقتصادية المحلية على السياحة، لذلك، فإن أي تراجع في عدد الزوار ينعكس سلبا على قطاعات الإيواء والمطاعم والمقاهي والنقل والكراء والتجارة والخدمات.

وفي هذا السياق، تتزايد الدعوات إلى ضرورة مراقبة الأسعار والحد من المضاربات خلال موسم الذروة، وتحسين جودة الخدمات وضمان ظروف استقبال ملائمة للزوار، حتى لا تتحول بعض الممارسات السلبية إلى عوامل تدفع المصطافين إلى مغادرة المنطقة في وقت مبكر.

وببقى الموضوع على طاولة الجهات المعنية، للتدخل واتخاذ إجراءات من شأنها حماية القدرة الشرائية للزوار، وتعزيز الثقة في الوجهة السياحية الشمالية باعتبارها إحدى أهم الوجهات الصيفية بالمغرب.

كان متوقعا، مرجعين ذلك إلى عدة عوامل متداخلة، من بينها تداعيات أزمة الهجرة التي شهدتها مدينة سبتة المحتلة وما رافقها من توتر واهتمام إعلامي واسع، كما يطرح عامل ارتفاع الأسعار نفسه بقوة ضمن الأسباب التي أثرت في قرار الأسر تمديد إقامتهم أو العودة مبكرا، في ظل شكاوى متكررة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات وكراء الشقق.

ويرى متتبعون أن هذه العوامل هي التي دفعت بعض أفراد الجالية المغربية إلى تقليص مدة عطلتهم أو تغيير وجهتهم، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على الحركة التجارية والسياحية في عدد من المدن الشمالية. وتبقى عمالتا تطوان والمضيق - الفنيدق من أكثر المناطق ارتباطا بالحركة الصيفية

في الوقت الذي استعدت فيه المدن الشمالية للمملكة لاستقبال أعداد كبيرة من الزوار والسياح من مختلف مناطق المغرب أو من الجالية المقيمة بالخارج، بدأت مؤشرات تراجع الإقبال السياحي خلال الفترة الأخيرة وسط حديث عن مجموعة من العوامل أثرت في حركة المصطافين وأجواء العطلة الصيفية. وتعرف مدن الشمال خلال فصل الصيف عادة حركة سياحية وتجارية مكثفة، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وتوفرها على عدد من الشواطئ والمناطق السياحية، وهو ما يساهم بشكل مباشر في إنعاش الاقتصاد المحلي، خصوصا في المدن الساحلية التابعة لعمالتي تطوان والمضيق - الفنيدق، غير أن عددا من المواطنين والمهنيين لاحظوا خلال هذه الفترة تراجعا نسبيا في أعداد الزوار مقارنة بما

كواليس جهوية

مراكش

تناقضات في مراكش.. سكان الهوامش بدون وسائل للنقل «شكون داها فيك يا مسكين»

الأسبوع

تعرف مدينة مراكش توسعات عمرانية كبيرة خاصة على مستوى مركزها وضواحيها، لتكون مدينة حديثة خلال السنوات المقبلة قادرة على استيعاب النمو السكاني والتوليد السياحي.

لكن وسط هذه الصورة العمرانية الكبيرة التي تعيشها المدينة الحمراء من خلال مشاريع عقارية جديدة وإقامات ومنتجعات سياحية.. لا تزال العديد من المناطق المحسوبة على المدينة، تعيش في الهامش في ظل غياب وسائل النقل العمومي، حيث يعتمد المئات من السكان على «التريبورتورات» للتنقل في غياب وسائل النقل المنظمة.

والغريب أن المدينة الحمراء التي تستقبل شهريا ملايين الزوار والسياح، يجد العديد من سكانها في الأحياء الهامشية والضواحي صعوبة كبيرة في الوصول إلى وسط المدينة، بسبب ضعف وسائل النقل وجشع أصحاب سيارات الأجرة وضعف المواصلات.

فبالرغم من التوسع العمراني وظهور تجمعات سكنية جديدة في محيط المدينة، إلا أن هذه الزيادة السكانية لم تعرف مواكبة لشبكة النقل قصد ربط الأحياء



إلى العمل أو الدراسة، مما يزيد من المعاناة. فساكنة مراكش في حاجة ماسة إلى حلول واقعية لتوفير وسائل النقل الحضري، وزيادة الخطوط نحو الضواحي، عبر نقاط منظمة ومواعيد مضبوطة، وذلك لتخفيف الضغط والمعاناة، خاصة في أوقات الذروة التي تعرف قلة سيارات الأجرة.

الهامشية والبعيدة بالمدينة والخدمات الإدارية والتعليمية والصحية.. الشيء الذي يجعل المواطن يقضي ساعتين أو أكثر وعبر وسيلتي نقل للوصول إلى المركز. لذلك يعتمد الكثير من سكان الهوامش على «التريبورتورات» للوصول إلى الطريق، ثم انتظار «الطوبيس» أو سيارة الأجرة للذهاب

الجديدة

الجديدة تعيش الفوضى والفلاء في ظل غياب إرادة الإصلاح

الأسبوع

ما يترك الباب مفتوحا أمام الفوضى واستغلال المواطنين، في ظل غياب الجهات التي من المفترض أن تراقب المواطن وتوفر الحماية له، مثل مجال مواقف السيارات التي تعرف الفوضى والتحكم من قبل أشخاص يطالبون بأكثر من 10 دراهم مقابل ركن كل سيارة.

فالعديد من مواقف السيارات داخل مدينة الجديدة أصبحت في ملكية حراس فوضويين، يبتزون الزوار في غياب تحديد التعريفة المعتمدة وألية قانونية للنهوض، وإنهاء العشوائية والفوضى.

من جهة أخرى، يبقى قطاع النظافة من القطاعات التي تعرف بعض الاختلالات، نتيجة انتشار النفايات والقنينات البلاستيكية وبقايا الطعام الذي يترك في الشواطئ والفضاءات العمومية، بسبب قلة الوعي وغياب السلوك الحضاري، إلى جانب غياب الحاويات الكافية وفرق التنظيف وقلة الحملات التحسيسية.

يشتكي العديد من زوار مدينة الجديدة من ارتفاع الأسعار وفوضى مواقف السيارات وضعف الخدمات والنظافة، ما يجعل موسم الصيف بالنسبة لبعض الأشخاص فرصة لاجني الأرباح على حساب الزائر المغربي.

والمعروف أن مدينة الجديدة قبلة للعديد من المواطنين لأجل السياحة الداخلية، والاستمتاع ببحرها ومآثرها التاريخية والعمرانية، لكن مع ارتفاع الطلب يستغل البعض هذا الإقبال لرفع الأسعار، ما يطرح عدة تساؤلات حول دور الرقابة واللجن المختصة وحضورها في الميدان.

وفي ظل غياب المراقبة التي تبقى موسمية، يبقى الضحية هو المستهلك في ظل غياب الصرامة،

تلخيص

قرر مستشاران جماعيان بجماعة الكير بدائرة الريش إقليم ميدلت، الطعن لدى المحكمة الإدارية بفاس في قرار المجلس بإقالتهم من مهامهم، وتقديم طلبهما إلى المحكمة في مواجهة الجماعة وعمالة الإقليم، قصد إبطال القرار وضمان استمرارهما ضمن تشكيلة المجلس.

تغيير

سكان جماعة بتغوير.. «حرك الما بيان العطشان»

الأسبوع

عن قطرة ماء، رافعين شعارات تطالب بحقوقهم في التزود بالماء الصالح للشرب.

ويبقى الحق في الماء مطلباً أساسياً بالنسبة لسكان المنطقة التي تعرف ارتفاعاً في درجات الحرارة، ما يضع المسؤولية على عاتق السلطات المحلية، والمجلس الجماعي، الذي كان عليه التدخل من أجل تسوية المشكل عبر مراسلة الجهات المسؤولة. فخرج المواطنون في مسيرة للمطالبة بالحق في الماء، يكشف عن وجود اختلال في تدبير الخدمات الأساسية، التي يجب أن تكون متوفرة للمواطنين، عبر التنسيق والعمل الجماعي بين مختلف المتدخلين، من جماعة وسلطات والشركة المكلفة بتدبير الماء.

تعاني ساكنة جماعة نابت عطا بإقليم بتغوير، من ندرة الماء التي تحولت إلى أزمة حقيقية، ودفعت بالعشرات من السكان لتنظيم مسيرة احتجاجية نحو مقر الجماعة.

ويشتكي السكان من الانقطاعات المتكررة للماء في ظل ارتفاع درجات الحرارة، والحاجة الماسة إلى هذه المادة الحيوية، ما جعلهم يقطعون مسافات طويلة بالحمير والبغال من أجل البحث

تأزة

سكان جماعة بتأزة يطالبون بإصلاح طريق

الأسبوع

سنة، حيث يجرف معه كل شيء في طريقه، سواء أغصان الأشجار أو الأحجار، ويؤدي إلى تلف المنتجات الفلاحية ويقطع الطريق الوحيدة عن الناس.

وتعتبر هذه الطريق، الممر الوحيد الذي يلجأ إليه سكان جماعة الطايفة، خاصة وأنها تربط بين الطريق الإقليمية والدواوير الجبلية المعزولة مروراً بصريح سيدي أحمد زروق. وأمام هذا الوضع، تطالب ساكنة الجماعة الجهات المسؤولة عن التجهيز والمجلس الإقليمي، بالتدخل من أجل إصلاح الطريق وفك العزلة عن الدواوير التي تواجه صعوبات كبيرة خلال فصل الشتاء.

تجد ساكنة جماعة الطايفة بإقليم تأزة نفسها في عزلة شبه تامة في غياب وسائل للتنقل إلى مدينة تأزة والأسواق الأسبوعية والمرافق الأساسية، بعد تدهور المقطع الطرقي الرابط بين الطريق الإقليمية والطريق المؤدية إلى الجماعة. وما يزيد من معاناة الساكنة في الدواوير الجبلية، وادي «لحضر»، الذي يعرف ارتفاعاً في منسوب المياه وفيضانات كل

كواليس جهوية

الدار البيضاء

سطات

مطالب بدعم سطات
بأسطول من «الطاكسيات»

= هراوي نور الدين

تتواصل بمدينة سطات شكايات عدد من المواطنين بشأن تصرفات صادرة عن بعض سائقي سيارات الأجرة، بصنفها الكبير والصغير، خاصة ما يتعلق برفض مجموعة منهم نقل بعض الركاب والامتناع عن التوجه إلى الوجهة التي يحددها الزبون، إلى جانب شكايات أخرى مرتبطة بطريقة السبقة واحترام الزبناء، وقد تفاقم الوضع مع بداية الموسم الدراسي وما تعرفه المدينة من اكتظاظ، حيث يفرض بعضهم الاتجاه على المواطنين أو المسار الطرقي الذي يحبذونه.

فبعض السائقين أصبحوا يحددون بأنفسهم شروط الرحلة قبل الانطلاق، من خلال الاستفسار عن الوجهة وعدد الركاب قبل اتخاذ قرار قبول أو رفض نقلهم. وحسب مصادر محلية، فقد سبق وتلقت السلطات المحلية مجموعة من الشكايات بشأنهم وأحالت مجموعة منهم على المجالس التأديبية بمخالفات متنوعة، وأصدرت في حينها عقوبات في حقهم بين الإنذار والسحب المؤقت للرخصة، غير أن ذلك لم يجد نفعا.

وأمام هذا الوضع، واعتبارا للتوسع العمراني وارتفاع الكثافة السكانية بالمدينة، يطالب السكان السلطات المحلية بدعم عاصمة الشاوية بأسطول جديد من «الطاكسيات» بصنفها، وذلك من أجل تفادي هذه المشاكل اليومية والمتكررة، وتخفيف العبء على المواطن الذي يظل رهينة بعض السائقين المراجيين ينتظر لساعات، خاصة أيام الأسواق الأسبوعية.

سوق «السالمية» للمتلاشيات بالدار البيضاء..
«لا زربة على صلاح»

= الأسبوع



قرار مفاجئ قد يؤدي إلى إغلاق محلاتهم ويكلفهم مصاريف مالية إضافية فيما يتعلق بنقل السلع والبضائع وتخزينها. ومن المرتقب أن يتم عقد اجتماع بين المهنيين والجهات الوصية والسلطات، قصد معرفة مصير المشروع الجديد وعملية تنقل 1200 محل بالسوق، خاصة وأن ملف المتلاشيات أثار ضجة كبيرة لدى الرأي العام المحلي، مما دفع السلطات إلى إيقاف عملية الترحيل إلى حين توفير سوق بديل لهم.

ويتساءل العديد من المتبعين والتجار عن موقف الجماعة الحضرية وموعد الشروع في تجهيز الفضاء التجاري الجديد لاستقبال المحلات، خاصة بعدما تم تداول معطيات تفيد بتخصيص مساحة أرضية كبيرة في منطقة مديونة وتجهيزها قبل نقل التجار إليها. وفي ظل الغموض المستمر، يفضل العديد من التجار في سوق «السالمية» عدم ممارسة أنشطتهم التجارية بالشكل المعتاد واقتناء معدات وقطع غيار، خوفا من حصول

بعد عدة أسابيع من إيقاف عملية ترحيل تجار سوق «السالمية» للمتلاشيات بالدار البيضاء، يعود الملف من جديد إلى الواجهة في ظل الغموض الذي يلف مصير أكبر سوق تجاري لقطع غيار السيارات في انتظار تجهيز فضاء جديد بمنطقة مديونة. وي طرح هذا السوق القديم إشكالية كبيرة بخصوص تنقل جميع المحلات، خاصة مع اقتراب الولاية الانتدابية لجماعة البيضاء وسباق الانتخابات، ما يجعل الملف أكثر تعقيدا وحساسية في ظل مخاوف التجار والمهنيين من القرارات التي يمكن أن تصدر بخصوص نقل أنشطتهم وإعادة تنظيم والاستفادة مع الحسابات الانتخابية.

فرغم الوعود التي تم تقديمها للتجار والحرفيين، لا يزال سوق «لافياري» يراوح مكانه بعد مرور عدة أشهر عن قرار وقف الترحيل حتى يتم تجهيز الفضاء البديل، ويبقى الانتظار هو أكثر ما يقلق التجار ويربك النشاط التجاري، بعد السماح للتجار بالبقاء في مواقعهم إلى حين تجهيز الفضاء الجديد، خصوصا وأن عملية الترحيل خلقت أزمة اجتماعية للعديد من التجار الذين لم يجدوا أماكن لنقل بضائعهم.

عين على الشرق
إعداد: زجال بلقاسم

بركان على صفح الانتخابات..

هل تنتهي سياسة الوعود ويبدأ زمن المحاسبة ؟

بتقديم إجابات تتجاوز الشعارات نحو حلول عملية تتعلق بتدبير الموارد المائية، وتأمين المنتوجات المحلية، وتحسين سلاسل التسويق ودعم الفلاحين، وفي المقابل، تبقى ملفات البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية والطرق والتطهير وغيرها من القضايا المرتبطة بالحياة اليومية للسكان، بمثابة الاختبار الأكثر مباشرة لدى واقعية البرامج الانتخابية وقدرتها على ملامسة الأولويات الفعلية للإقليم. وبين تعدد المرشحين وتنافس الخطابات.. تبدو الانتخابات المقبلة في بركان أمام اختبار سياسي يتجاوز مجرد توزيع المقاعد البرلمانية، لي طرح سؤالاً أعمق حول طبيعة العلاقة بين الناخب والمنتخب: هل سيستمر منطق الوعود العامة، أم تنتقل المنافسة إلى البرامج القابلة للقياس والتنفيذ ؟

هذا النقاش، فالمعادلة التي تواجه المنتخبين لا تتعلق فقط بزيادة عدد الزوار خلال الصيف، وإنما بقدرة الإقليم على الانتقال من سياحة موسمية إلى نشاط اقتصادي أكثر استدامة على مدار السنة، بما يخلق فرص شغل ويحفز الاستثمار المحلي، وبالموازاة مع ذلك، يفرض ملف التشغيل نفسه كأحد أهم اختبارات الخطاب الانتخابي، خصوصا بالنسبة للشباب، إذ لم يعد كافيا الحديث عن «خلق فرص الشغل» أو «جلب الاستثمارات» دون تحديد القطاعات المستهدفة، وطبيعة المشاريع، ومصادر تمويلها، والأجال الزمنية لإنجازها. أما الفلاحة، فتظل بدورها أحد مفاتيح الاقتصاد المحلي، لكنها تواجه ضغوطا متزايدة مرتبطة بالماء، وتكاليف الإنتاج، وتقلب الأسعار، والتسويق، والتأمين، ومن ثم، فإن أي برنامج انتخابي جدي سيكون مطالبا

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية، يعود إقليم بركان إلى صدارة النقاش السياسي المحلي وسط تحرك مبكر للمرشحين واللوائح، وسعي متزايد إلى استمالة الناخبين بخطابات وبرامج تعيد طرح العناوين نفسها التي رافقت الاستحقاقات السابقة: جعل بركان قطبا اقتصاديا، تطوير السعيدية سياحيا، جلب الاستثمارات، خلق فرص الشغل، دعم الفلاحة وتحسين الخدمات الأساسية، غير أن الرهان هذه المرة لا يبدو مرتبطا فقط بمن ينجح في تقديم الخطاب الأكثر جاذبية، بل بمن يستطيع إقناع الناخب بأن وعوده تستند إلى تصور واقعي، وآليات تمويل واضحة، وقدرة فعلية على تحويلها إلى قرارات ومشاريع قابلة للتنفيذ والمساءلة. وتظل السعيدية، باعتبارها إحدى أبرز الوجهات الاقتصادية والسياحية للإقليم، في قلب

النصب العقاري باسم الجمعيات بوجدة..

لماذا تتكرر الشكايات وتغيب الأجوبة ؟

بالسعيدية لفائدة شركة مرتبطة برئيس الجمعية، وتوفيت محل آخر بوجدة لفائدة، دون أن يعثر المشتكون على قرار جمع عام صريح يجيز هذه العمليات، وتزداد الأسئلة مع الحديث عن تفويض صلاحيات أمين المال، وحول قانونية تولي شركة مرتبطة برئيس الجمعية لأشغال البناء، وكذا حول نهاية مصلحة الجمعية وبداية المصلحة الخاصة. واللافت أن هذه الوقائع لا تأتي منفصلة عن شكايات أخرى تتحدث عن لوائح منخرطين متباينة، ودفعات مالية قبل إنها أودعت في حسابات مختلفة، وفوارق في أثمان اقتناء العقار، فضلا عن تساؤلات حول دمج قطع أرضية وتدبير مشاريع متعددة باسم الجمعية.

شقق، وإنما بمسار كامل من التدبير يطرح علامات استفهام حول من يملك القرار ومن يملك حق الانتفاع، فهناك منخرطون صرحوا بأنهم وجدوا أنفسهم عاجزين عن استغلال شققهم وربطها بالماء والكهرباء بسبب عدم تمكنهم من الوثائق اللازمة، في الوقت الذي استفاد فيه أشخاص اقتنوا شققا من المعنى بالامر، من إجراءات التمكين والربط، كما يثار موضوع إبراء ذمة طلب من منخرطي الجمعية دون غيرهم إدراجهم ضمن عقود البيع. لكن الأخطر في الملف، حسب ما تتضمنه الشكايات، يرتبط بالعقار الذي يفترض أنه ملك للجمعية وموجه لخدمة مصالح منخرطيها، إذ تتحدث المعطيات عن تفويت ثلاث محلات تجارية

لم تعد ملفات العقار بمدينة جدة والسعيدية مجرد نزاعات متفرقة بين أفراد، بعدما بدأت تتقاطع فيها أسماء ومصالح وعقارات وشكايات، من قضية بوسنية والمومني إلى ملفات أخرى تضع طرق تدبير المشاريع العقارية وممتلكات المنخرطين تحت المجهر، وبينما تنتظر بعض الملفات كلمة القضاء، يفرض تكرار الشكايات نفسه كسؤال لا يمكن تجاوزه: هل يتعلق الأمر بحالات معزولة، أم أن هناك اختلالات أعمق تجعل العقار مجالا خصبا للنزاع وتضارب المصالح ؟ في هذا السياق، يبرز ملف «جمعية م»؛ فحسب ما ورد في الشكايات والوثائق التي يستند إليها أصحابها، فإن الأمر لا يتعلق فقط بخلاف حول

أصفير

احتلال الملك العمومي
في أصفير.. «السيية
شعار الفراشة»

= الأسبوع

تعرف مدينة أصفير تفشي ظاهرة احتلال الملك العمومي، التي تسيء لصورة المجال الحضري، في ظل الترامي على الفضاءات العمومية من طرف الباعة و«الفراشة» وأصحاب المحلات التجارية، مما يخلق الفوضى والازدحام. فالعديد من ممارسي الأنشطة التجارية يعتقدون أن عرض السلع والبضائع في الطرقات والأرصفة، حل لجلب الزبائن وتحقيق مبيعات أكثر، في حين أن الظاهرة تزيد من استياء المواطنين، الذين يجدون صعوبة كبيرة في التجول، بسبب وضع السلع في الطرقات من طرف الباعة المتجولين وأرباب المحلات وترك مساحة ضيقة لعبور الناس.

وترى فعاليات محلية أن تحرير الملك العمومي ضرورة ملحة من أجل تحقيق التوازن، وفرض سلطة القانون ومعالجة هذه الظاهرة التي أصبحت منتشرة في العديد من المدن، والتي تساهم في تنامي عدد التجار الحائلين والعشوائيين، الذين لا يحترمون حق المواطن في التنقل بأمان.

ورغم الحملات التي تنظم من حين لآخر، إلا أن مظاهر الاحتلال والفوضى لا تزال منتشرة في العديد من الشوارع والأحياء، مما يتطلب البحث عن حلول عملية ومستدامة، مثل الأسواق النموذجية، من أجل إنهاء مشكلة الأنشطة التجارية غير المهيكلة.

كواليس جهوية

أسفي

أرامل وادي الشعبة بأسفي ينتظرن تعويضاتهن.. «الله يشوف من حالهم»



خاصة وأن العديد منهن يعشن على مساعدات الناس أو العمل في البيوت والنظافة، قصد توفير لقمة العيش لأبنائهن.

وغيرها من الواجبات.

وحسب مصادر محلية، فإن عددا من أبناء ضحايا الفيضان يتابعون دراستهم في المؤسسات الخاصة، مما يجعل الأرامل أمام مسؤولية كبيرة بسبب الالتزامات المالية والمصاريف المطلوبة منهن بعد فقدان المسؤول عن الأسرة، خاصة وأن السلطات قامت بصرف تعويضات للسكان المتضررين، والمخصصة لإصلاح المنازل والبيوت، باستثناء تعويضات الأرامل، فقد ظلت معلقة.

وتأمل الأرامل من الجهات المسؤولة تمكينهن من المنحة المالية قصد مواجهة تكاليف وتداعيات الدخول المدرسي،

الأسبوع

لا زالت أرامل ضحايا فيضان وادي الشعبة بقبسارية سيدي بوزهب بأسفي، ينتظرن توصيلهن بالتعويضات المخصصة لهن من قبل السلطات منذ عدة أشهر. وقد تقدمت بعض الأرامل بطلبات استعطف إلى عامل المدينة من أجل التدخل وتسوية وضعيتهن وصرف التعويضات المالية، خاصة وأن أغلبهن يعشن ظروفًا اجتماعية وإنسانية صعبة رفقة أطفالهن، إلى جانب مستلزمات الدخول المدرسي وما يرافقه من مصاريف كبيرة،

إنزكان

القناصة يطالبون بتبسيط الإجراءات الإدارية بإنزكان

الأسبوع

يجد عدد من القناصة صعوبات إدارية في الملحة الأولى بإنزكان، بسبب طريقة معالجة ملفات تجديد رخص الصيد من طرف بعض الموظفين.

وقد عبر عدد من القناصة عن استيائهم من المعاملة التي تتجاوز المهمة الإدارية المحددة قانونًا للموظف المكلف بالاستقبال، إلى جانب دوره الأساسي الذي يقتصر على التحقق من الوثائق المطلوبة في الملف وإحالة الملفات على الجهات المختصة قصد مباشرة الإجراءات الإدارية، دون الخوض في ملاحظات أو أمور لا ترتبط بالوثائق ولا بالشروط القانونية.

وحسب عدد من الممارسين، فإن بعض القناصة يتلقون العديد من الأسئلة والملاحظات تتعلق بأعمارهم أو قدرتهم على ممارسة القنص أو قدرتهم البدنية، بينما تبقى هذه الأمور من شؤون اختصاص الجهات المسؤولة قانونًا في البحث في أهلية الممارسين والراغبين في الحصول على الرخص وتجديدها، في إطار المساطر الإدارية، مطالبين بالتزام الإدارة وكل موظف باختصاصه المحدد له، وتحقيق مبادئ الحياء والشفافية وحسن الاستقبال، ما يضمن لجميع المواطنين المساواة وحفظ كرامتهم، وأن يكون طلب تجديد الرخصة وفق مسطرة واضحة مبسطة تراعي ظروف المرتفقين، خاصة كبار السن الذين لهم خبرة وتجربة في ممارسة القنص لسنوات طويلة.

الأسبوع

انتقدت الشبكة المغربية لحقوق الإنسان والدفاع عن الوحدة الترابية، الاختلالات التي تعرفها عملية تدبير عقود عمل قطاع النظافة بمدينة فاس، متهمه «جهة نقابية محلية وإقليمية» بالتدخل في منح العقود لفائدة المقربين والأصدقاء على حساب أبناء عمال النظافة.

وحسب الشبكة، فإن القضية تتعلق بوجود اتفاقية تسمح بتشغيل أبناء عمال النظافة بعد الاتفاق مع شركة إيطالية قصد خلق فرص للعمل لفائدة هؤلاء الشباب الذين اشتغل أبائهم في القطاع، مضيفين أن الأمور أخذت منحى مغايرا عند صدور اللوائح النهائية، بعدما فوجئ المعنويون بعدم تضمين أحد أبناء عمال النظافة في العقد، رغم ما تعتبره

أحقية له، قبل أن تتحدث عن استفادة أشخاص آخرين.

وعبرت الشبكة عن رفضها لاستغلال العمل النقابي لخدمة مصالح خاصة على حساب أبناء العمال السابقين، معتبرة أن ما حصل يطرح إشكالية تكافؤ الفرص والشفافية والاستفادة من عقود الشغل، خاصة عندما يتعلق الأمر بفئة اجتماعية ظلت تشتغل لعدة سنوات في القطاع، وقالت أن كيفية توزيع العقود تطرح تساؤلات حول الجهة التي تولت عملية الانتقاء والمعايير المعتمدة في ذلك، وهل هناك لوائح رسمية للمستفيدين، موضحة أن مثل هذه الممارسات، في حال ثبوتها، تضرب الثقة في العمل النقابي وفي المؤسسات التي تدافع عن حقوق العمال، خصوصا عندما تصبح القرابة فرصة للحصول على عمل، مطالبة بفتح تحقيق والتدقيق في كيفية استعمال العقود وتدبيرها، ومحاسبة من ثبت تورطه في ذلك.

فاس

منظمة تتهم نقابة بالمحسوبية في توظيفات قطاع النظافة بفاس

التمديد الذي منحه المجلس البلدي لشركة النظافة لاستمرارها في العمل، كان إجراء اضطراريًا من طرف الرئيس لأنه لم يتم بإجراءات تجديد العقد في وقته أو فتح باب العروض أمام شركات أخرى وفق دفتر تحملات جديد، وهو ما اعتبره البعض إجراء غير قانوني.

مع كل انتخابات تذهب مجالس وتأتي أخرى.. بينما المشاريع هي التي تبقى، ومنها ما انطلق وما هو في طور الدراسة، مثل مشروع إعادة تهيئة المدينة العتيقة لأزمور، ومشروع إعادة توسيع المستشفى المحلي وتجهيزه، ومن هذه المشاريع أيضا من هي تحت إشراف مؤسسة إستيفانيكو، حيث تجري دراسة استغلال الطابق الفوقي لفضاء الذاكرة للمقاومة والتحرير ليكون ضمن المرافق الاجتماعية لهذه المؤسسة.

ما نصيب أزمور من عمال الإنعاش الوطني؟ ولماذا توقفت عملية تشغيل العمال الموسميين والتي كانت تنظمها كل المجالس المتعاقبة على تسيير الشأن المحلي، وجمعيات البيئة التي كانت تنظم حملات النظافة، وشركة النظافة التي استأنفت عملها دون تقديم اعتذار للسكان التي تؤدي الضريبة، وصمت المجلس عن هذا الخلل الذي أصاب قطاع النظافة لعدة شهور، والتي ما زالت راحتها منتشرة في المدينة؟

في مفارقة غريبة بأزمور، توجد سوق وبداخلها محطة للطاكرات، حيث تم تجميع الباعة الذين كانوا يحتلون أرصفة شارع محمد الخامس، ورفضوا استغلال سوق القرب وفضلوا البقاء في السوق الحالية التي رغم مساحتها الضيقة توجد بداخلها محطة للطاكرات، مما يتسبب في فوضى عارمة بسبب المارة والسيارات والازدحام.

يشتكي سكان أزمور من مجموعة من الشبان يأتون في قافلة على متن الدراجات المعدلة قادمين من مدينة الجديدة كل مساء، محدثين الفوضى والضجيج والتساوي في شوارع المدينة، والغريب أن هذه القافلة تدخل عبر السد الأمني ولا من يسألها عن هذه الزيارات القوضوية.

ورزازات

ساكنة تجزئة بورزازات تطالب بتوفير الخدمات والمواصلات والتعليم

كما دعت الساكنة جميع المصالح المعنية، إلى التدخل وفق اختصاصها قصد تحسين جودة الخدمات، والاستجابة لحاجيات المواطنين في ظل النمو العمراني، مطالبة بإصلاح وتأهيل الطرق ومعالجة المقاطع المتضررة وتعزيز التشوير الطرقي عبر تثبيت العلامات والإشارات المرورية، ووضع مخفضات السرعة للحد من حوادث السير وسلامة الراجلين.

كما يطالب السكان بتوفير النقل وإحداث خطوط لحافلات النقل الحضري تمكّنهم من التنقل نحو جميع مناطق الجماعة والإقليم، مشددة على ضرورة توفير هذه الخدمة لأنها ضرورية للطلبة والتلاميذ، إلى جانب بناء مسجد وإحداث إعدادية وثانوية لتقريب المؤسسات التعليمية وتحسين ظروف التمدريس.

الأسبوع

رأسلت ساكنة زاوية سيدي عثمان بجماعة ترميكات إقليم ورزازات، عامل الإقليم من أجل تسوية الاختلالات المتعلقة بالخدمات والمرافق الأساسية في ظل التوسع العمراني. وأفادت عريضة الساكنة أن ملف الماء الصالح للشرب يعد المطلب الأول، حيث تشتكي من ضعف الصبيب خصوصا في الشطر الثاني من التجزئة السكنية، مطالبة أيضا باستكمال أشغال الإنارة العمومية في الأزقة والشوارع نظرا لكونها تساهم في تحقيق الأمن والسلامة ليلا.

خريبكة

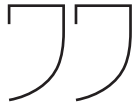
مطالب بصرف أجور عمال المؤسسات التعليمية بخريبكة

الأسبوع

حرمان العاملات والعمال من أجورهم يفاقم أوضاعهم الاجتماعية، خاصة في ظل الاستعداد للدخول المدرسي وما يرافقه من ارتفاع في المصاريف والأعباء الأسرية.

وطالبت النقابة بتدخل السلطات المختصة والمصالح الإدارية بإقليم خريبكة من أجل إنصاف المتضررين وضمان صرف جميع الأجور المستحقة، وترتيب المسؤوليات بشأن أي اختلال أو تجاوزات، ورفضت تحميل العمال تبعات أي خلافات أو نزاعات مرتبطة بالصققات والعقود بين الشركات المتعاقدة، معتبرة أن الأجر حق مشروع للعاملين ولا ينبغي أن يكون محل تأخير أو مماطلة.

استنكرت النقابة الوطنية لأعوان الحراسة والنظافة والطبخ تأخر صرف الأجور الشهرية لفائدة عدد من حراس الأمن الخاص، وعاملات النظافة والطبخ في المؤسسات التعليمية بإقليم خريبكة، وقالت أن هذه الوضعية تشمل العاملين والعاملات بمناطق خريبكة ووادي زم وأبي الجعد والنواحي، حيث أن عدم صرف الأجور مستمر منذ عدة أشهر، موضحة أن استمرار



**القانون يرفض بصفة عامة
امتناع القاضي عن البت
في الدعاوى المعروضة
عليه بحجة غياب النص أو
غموضه. لكنه في المقابل
يقر بمفهوم «تعذر البت»
المؤقت أو الإجرائي إذا
وجد مانع قانوني أو نقص
شكلي جوهري يستحيل
معه البحث في الموضوع.
كغياب الوثائق الأساسية في
الإحالات الدستورية..**



كيف تعذر البت في دستورية مشروع قانون مهنة المحاماة..

مع النظام الرأسمالي العالمي، فإنها تنخرط في عملية نيوليبرالية شاملة تهدف إلى دمج اقتصادها في السوق العالمية، حيث تتضمن هذه الإجراءات خصخصة القطاعات العامة، تحرير التجارة، تفكيك القيود التنظيمية، وحماية الملكية الفردية، ثم الأهم هو تعديل القوانين بما ينسجم مع النظام الليبرالي تحت مراقبة الدولة لمنع الفوضى، ومن بين القوانين التي تستدعي المراجعة والتعديل، ومنها قانون مهنة المحاماة، الذي جاء بمقتضيات تواكب مفهوم الحكامة الجيدة أو الحوكمة الرشيدة، وهي أسلوب عقلائي وسليم لإدارة الشأن العام والموارد الاقتصادية والاجتماعية، وتهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال الالتزام بمبادئ رئيسية تشمل الشفافية، والمراقبة والمحاسبة والمشاركة الفعالة، واحترام سيادة القانون والانتقال نحو شركات مهنية، وتزايد التنافسية، والاحترافية، مما يفرض ضرورة التوفيق بين أدبيات المهنة (القضاء الواقف) ومتطلبات العرض والطلب، والتحول الرقمي، وضبط الاتعاب.. فهذه التوجهات هي التي أدخلت على قانون مهنة المحاماة الجديد، ومنها على الخصوص مسألة التوكيل والالتزام بإبرام عقد قانوني (وكالة) يفوض بموجبه طرف (الموكل) طرفا آخر (الوكيل) للقيام بتصرفات قانونية، إدارية، أو تجارية، باسمه ولحسابه، أو التوسع في السوق أو تسهيل المعاملات، وتشمل عدة أنواع، كالوكالة التجارية والوكالة العامة، أو الوكالة الخاصة لإدارة الاستثمارات.

ومن أبرز مستجدات مشروع قانون مهنة المحاماة الموجهة للشفافية والرقابة المالية وإخضاع حسابات الودائع للمراقبة والمحاسبة للتحقق من سلامة العمليات المالية الغامضة ومحاسبة عمليات الإيداع والسحب والتحويل الخاصة بالموكلين التي أصبحت غير واضحة ودون مراقبة حسابية صارمة، حظر الاقتطاع العشوائي، ومنع مجالس هيئات المحامين من اقتطاع أي مبلغ من الأموال المصفاة المودعة بحسابات الودائع والأداءات، لضمان حقوق المتقاضين، وإعداد حساب سنوي خاص، والالتزام مجلس كل هيئة بإعداد حصيلة سنوية تفصيلية لوضعية ودائع وأداءات المحامين التي تحوم حولها كثير من الشكوك والشبهات، كما أن قانون المهنة الجديد حدد انتخاب منصب النقيب لفترة واحدة غير قابلة للتجديد، لقطع الطريق على الانتهازيين والطامعين في الجلوس على كرسي المسؤولية مدى الحياة وعلى من يملك النفوذ المالي.. هذه تعديلات عادلة وشفافة تحمي المحامي وموكله وليس فيها أي مساس بمكتسبات مهنة المحاماة التي وجدت أصلا من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات، وليس من أجل الاسترزاق وجمع الثروة.

السياسية والدستورية، ويرى دوفرجيه أن «القانون الدستوري هو قسم من القانون ينظم المؤسسات السياسية للدولة»، وهو يربط بين القانون والسلطة عبر دراسة الواقع المؤسسي والسياسي، حيث لا يفصل القواعد القانونية الدستورية عن صراع القوى وحركة الأحزاب السياسية والمجتمع داخل الدولة، إذ تسعى الأحزاب داخل البرلمان إلى صياغة القوانين حسب فلسفتها السياسية.

وبالرجوع إلى إشكالية عدم البت في قانون مهنة المحاماة، فإن القانون يرفض بصفة عامة امتناع القاضي عن البت في الدعاوى المعروضة عليه بحجة غياب النص أو غموضه، لكنه في المقابل يقر بمفهوم «تعذر البت» المؤقت أو الإجرائي إذا وجد مانع قانوني أو نقص شكلي جوهري يستحيل معه البحث في الموضوع، كغياب الوثائق الأساسية في الإحالات الدستورية، فلا يحق للقاضي الامتناع عن الحكم أو تأجيله بدون سبب قانوني مشروع وإلا فإن ذلك يعتبر إنكارا للعدالة، وفي حالة وجود غموض أو نقص تشريعي يلزم القاضي بالاجتهاد وإصدار الحكم مستعينا بمبادئ القانون والعدل، وبالنسبة للإحالات المعقولة، يُفرض على الهيئات القضائية الفصل في القضايا داخل أجل معقول لضمان حقوق المتقاضين، وفي حالة استحالة أو تعذر البت القانوني لخلل مسطري أو الإحالات الناقصة كما يقع أحيانا عندما تقضي المحاكم (مثل المحاكم الدستورية) بـ«تعذر البت» لعدم إرفاق الملف بالوثائق أو النسخ النهائية المطابقة للأصل، مما يمنعها واقعا وقانونيا من مراقبة النص دون أن يعني ذلك فصلا في جوهر النزاع، فمن المسؤول عن هذا النقص في الإحالة؟

إن المسألة أعمق من هذه الإشكالية المسطرية. فالمواطن العادي الذي ليست له معرفة بالسياسة والقانون، يجهل أهداف تعديل قانون مهنة المحاماة في المغرب معتقدا أن المسألة هي مجرد مراجعة قانونية، لكن في الحقيقة، أن الدولة الليبرالية تتبنى في برامجها العامة ومخططاتها الاقتصادية والاجتماعية، التوجهات التي تركز على حرية السوق وعلى الملكية الخاصة وتقليص دور الدولة، حيث يترك المجال للقطاع الخاص والمنافسة الحرة لتحديد الإنتاج والأسعار (آلية اليد الخفية)، وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق النمو من خلال مبدأ «دعه يعمل دعه يمر»، والتركيز على التبادل الحر والمبادرة الفردية.

وعندما تسعى دولة نامية إلى توفيق قوانينها

وذلك ابتداءً من التاريخ الذي تحدده المحكمة الدستورية في قرارها، وتتميز قرارات المحكمة الدستورية بأنها نهائية وإلزامية لا تقبل الطعن بأي طريقة، وتلتزم بها جميع السلطات العامة والجهات الإدارية والقضائية في البلاد، وعندما تلاحظ المحكمة الدستورية وجود نقص أو خلل شكلي في الوثيقة موضوع الإحالة، كان يكون هناك غياب التوقيع أو نقص في عدد النسخ، أو وجود خطأ في الأسماء أو التواريخ، فإنها قد تذمر الطرف المعني لتصحيح المسطرة في أجل محدد قانونا، وذلك تفاديا لرفض الطلب أو الحكم بعدم قبوله شكلا، فإجراءات الإنذار والتصحيح تستوجب توجيه الإنذار، فتقوم كتابة الضبط أو الرئيس بإصدار صاحب الطلب لإصلاح الخلل أو الإدلاء بالوثائق الناقصة (مثل نسخ الوثيقة أو المستندات) داخل أجل محدد، ويكون الإنذار عند الإهمال إذا انصرم الأجل وبقي الإنذار بدون مفعول، وترجى المحكمة القضية أو تصدر قرارها بعدم قبول الطلب شكلا فيما يتعلق بالأخطاء المادية إذا تعلق الأمر بخطأ مادي بحت (كتابي أو حسابي)، وتقوم المحكمة بتصحيحه من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الأطراف دون مساس بجوهر الموضوع.

هذا من الناحية القانونية، لكن من الناحية السياسية، فإن أغلب الناس يجهلون حقيقة علاقة الدولة بالمؤسسات ودورها في وضع القوانين أو تعديلها أو إلغاؤها، وهذا الموضوع كان محل اهتمام وبحث من طرف المدارس القانونية والعديد من العلماء ورجال القانون في كتاباتهم وتحليلاتهم، كما درسنا ذلك ونحن طلبة العلوم السياسية بالجامعة، وفي هذا الصدد، تقول المدرسة الشيوعية: «القانون ما هو إلا تعبير عن إرادة السلطة الحاكمة»، بمعنى أن الدولة هي التي تصنع القانون حسب إرادتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي صاحبة السيادة، والحاكم السيد هو الذي يصنع القانون حسب إرادته والمحكوم التابع هو الذي يجب عليه احترام وتنفيذ هذا القانون، إما طواعية أو عن طريق الإكراه.

وفي هذا الصدد، يقول فقيه القانون الدستوري والعلوم السياسية الفرنسي موريس دوفرجيه: «كلمة دستوري تهدف إلى إعطاء المؤسسات السياسية شكلا ومضمونا تألفيا، بحيث يأخذ مفهوم الحرية نصيبا وافرا»، ويهتم القانون الدستوري بصفة عامة بدراسة القواعد التي تنظم السلطة وتوزعها وتحدد صلاحيات الهيئات



بقلم: حسوني قدور بن موسى
أ محامي بهيئة وجة

إن قرار المحكمة الدستورية القاضي بـ«تعذر البت» في قانون تنظيم مهنة المحاماة بسبب خلل شكلي أو إجرائي، الذي يتمثل في «عدم إرفاق طلب الإحالة بالوثائق المطلوبة» حسب منطوق القرار، لا يمكن التعليق عليه بمعزل عن البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، فالمحكمة الدستورية التي تتكون من قضاة يتم اختيارهم بناء على شروط الكفاءة العلمية والمهنية الصارمة، هم أشد حرصا على تطبيق القانون، لهذا لا يمكنهم البت في مدى دستورية قانون معين دون إرفاق رسالة الإحالة بالنسخة النهائية المطابقة لأصل النص المصادق عليه نهائيا، لأن غياب النص التشريعي الأصلي يشكل مانعا قانونيا يحول دون ممارسة رقابتها السابقة، والسؤال المطروح هو: من المسؤول عن هذا الخطأ الشكلي في الإحالة؟

تختص المحكمة الدستورية في المغرب طبقا لدستور 2011 والقانون التنظيمي المتعلق بها، بمراقبة دستورية القوانين والقوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان، والاتفاقيات الدولية، والبت في صحة الانتخابات البرلمانية وعمليات الاستفتاء، إضافة إلى النظر في الدفع بعدم الدستورية، وتعرض القوانين المراد مراقبتها على المحكمة الدستورية وجوبا مثل القوانين التنظيمية، واختياريا مثل القوانين العادية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها من طرف الجهات المخولة قانونا، مثل رئيس الحكومة أو رؤساء المجالس البرلمانية، فتقضي بعدم مطابقتها للدستور إذا تضمنت خرقا لقواعده.

إن آثار الحكم بعدم الدستورية هو الإلغاء والنسخ، فيتم نسخ المقتضى أو النص المصرح بعدم دستوريته، ولا يمكن إصداره أو تطبيقه،

حق التقادم المكتسب



علي العلي

بناء على الجريدة الرسمية، فإن قانون التقادم في المغرب حسب الفصل 650، يتعلق بالتقادم المكتسب بتاريخ 15 نونبر 2024، حيث مدة التقادم المكتسب في المسطرة العقارية هي 40 عاما، وخلافا للمقولة «لا يعذر أحد بجهله للقانون» فإن السواد الأعظم من الناس يجهلون قانون التقادم المكتسب، وتصير وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على عدم تطبيقه في المجال العقاري، وهذا سلوك غير جدي وضرب من العيب، كما تجدر الإشارة إلى أن ناظر أوقاف سلا يفضل أن تبقى دار لقمان على حالها رغم قرار الهدم الصادر عن القائد رئيس الملحقة الإدارية في جماعة سلا العتيقة، نظرا لخطورتها وهي آيلة للسقوط ومهددة بالانهيار، مع أن هذا التقادم المكتسب يفوق 100 عام، ومن المعلوم أن المحاماة طبقا لقانون «الحق كل الحق» حكمة بالغة قصد تسوية كل نزاع في هذا المضمار، علما أن الحول بدون قوة عبارة عن مؤسسة عاجزة والقوة بدون العدل عبارة عن استبداد في ظل تاريخ حق الحياة الشرعية.

مع شديد الأسف، في ظل سوء الإصلاح نحو الأفضل لا يرى حاليا لدرجة أنه متخلف عن عصره، بسبب التسويف وإجحافا في الحق، علما أن ما يبنى على باطل فهو باطل، وهذه هي الطامة الكبرى في المغرب، مع العلم أن الحقوق تفرض الواجبات، والجدير بالذكر أن هذه بكل المقاييس ترهات في دفون النسيان، فكل حزم وعزم لنا وطيد الأمل أن تغير نحو الأفضل في إدارة المغرب المحبوب، لا سيما ونحن في عصر الذكاء الاصطناعي والرقمي والله سبحانه وتعالى رقيب على طويتي وصدق نيتي.

أهمية المصالحة مع الذات ومع الآخرين..



نعيمة حامي

المصالحة مع الذات، هذه الكلمات تحمل بعدا عميقا فلسفيا جميلا؛ فالمصالحة مع الذات ليست استسلاما للأخطاء والمصالحة مع الآخرين، وليست تنازلا عن الكرامة، بل هي تحرر من الإنكار والعتاب، والرجوع إلى الوضوح والشفافية، وهذا ما يسمى بفلسفة الشفافية، أي حين يعترف الإنسان بنقاط ضعفه وأخطائه، وبفضائله دون غرور، ثم ينتقل بهذا الصدق إلى علاقاته مع الآخرين، ويتكلم بوضوح ويعتذر عند المقدرة ويضع الحدود.

فالمصالحة الحقيقية لا تعني عودة العلاقات كما كانت، وإنما الوصول إلى سلام داخلي، يمكننا من المضي قدما.. إنها شفافية مع الذات، ثم مع الآخر، لأن الإنسان حين يتصالح مع نفسه ومن داخله، يصبح أكثر قدرة على فهم الآخرين وأقرب إلى الحكمة.

وعليه، فإن المصالحة ليست ضعفا، بل شجاعة تمنحك أن تختار السلام بين الناس.

حين يصبح الإنسان أولوية الترية والصحة والكرامة أساس نهضة الوطن



الحسن العبد

والرياضة والفنون والإعلام المسؤول، هو استثمار في الأمن الاجتماعي وفي مستقبل الوطن، وليس إنفاقا هامشيا، فالمشكلة ليست في غياب الخيرات، وإنما في سوء التدبير، وبآلدنا، والحمد لله، تتوفر على إمكانات وخيرات متنوعة، وعلى كفاءات وطنية قادرة على العطاء في مختلف المجالات، لكن الإشكال الحقيقي يكمن أحيانا في سوء التدبير، وفي بعض مظاهر المحسوبية والزيونية والفساد واستغلال النفوذ.

ولا يجوز أن نحمل الوطن مسؤولية أخطاء بعض أبنائه، فالوطن بريء من الفساد، والمؤسسات أقوى من الأشخاص، والقانون يجب أن يكون فوق الجميع. إن قلة فاسدة في أي قطاع يمكن أن تضر بمجهودات أعداد كبيرة من المخلصين، لذلك، فإن محاربة الفساد ليست شعارا للاستهلاك، بل هي شرط أساسي لبناء دولة المؤسسات وربط المسؤولية بالمحاسبة.

الحاجة إلى طبقة متوسطة متوازنة

ومن أهم شروط الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وجود طبقة وسطى قوية ومتوازنة، لأنها تشكل في المجتمعات الحديثة صمام أمان، وتساهم في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وتدعم الاستقرار، وتخلق جسرا بين مختلف الفئات الاجتماعية.

لكن الطبقة الوسطى لا يمكن أن تزدهر في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية واتساع الفوارق الاجتماعية، ولذلك ينبغي أن تكون السياسات العمومية موجهة نحو تقوية هذه الفئة، مع مواصلة حماية الطبقات الفقيرة والهشة، حتى لا يتحول المجتمع إلى فئة قليلة تملك الكثير وأغلبية تكافح من أجل الحد الأدنى من الحياة.

فالعدالة الاجتماعية لا تعني أن يصبح الجميع متساوين في الثروة، وإنما أن تتاح للجميع فرص عادلة، وأن يشعر كل مواطن بأن القانون يحميه وأن الدولة تنصفه.

المواطنة عقد متبادل بين الحقوق والواجبات

وفي النهاية، لا يمكن أن نتحدث عن حقوق المواطن دون الحديث عن واجباته؛ فالمواطنة الحقيقية ليست مطالبة دائمة بالحقوق فقط، وإنما هي أيضا التزام بالقانون، وأداء للواجبات، واحترام للفضاء العام، وحماية للبيئة، وأداء للضرائب المستحقة، والمساهمة في خدمة المجتمع، والدفاع عن المصلحة العامة.

وفي المقابل، فالدولة مطالبة بأن تضمن للمواطن حقوقه الأساسية، وأن توفر له التعليم الجيد، والصحة المحترمة، والعمل الكريم، والأمن، والعدالة، والثقافة، وأن تحارب الفساد دون انتقائية.

هكذا فقط يصبح العقد الاجتماعي متوازنا؛ مواطن يؤدي ما عليه، ودولة تضمن له ما له.

لقد أن الأوان لكي ننتقل من الحديث عن التنمية بوصفها أرقاما ومشاريع فقط، إلى فهم أعمق يجعل الإنسان محور التنمية وغايتها ووسيلتها؛ فالوطن لا ينهض بالاقتصاد وحده، ولا بالسياسة وحدها، وإنما ينهض حين تتكامل التربية والتعليم، والصحة، والثقافة، والاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، والعمل، والحكمة الرشيدة.

حين تصبح كرامة الإنسان أولوية، يصبح الوطن أقوى، وحين تصبح المدرسة جيدة، والمستشفى محترما، والعمل كريما، والثقافة حاضرة، والعدالة قائمة، فإن التنمية لا تعود مجرد شعار، بل تصبح واقعا يعيشه المواطن في حياته اليومية. وهنا نبدأ النهضة الحقيقية.



إذا أردنا بناء مغرب الغد، فعلينا أن نبدأ من المدرسة؛ فالمدرسة ليست بناية فقط، بل هي الفضاء الذي تتشكل فيه شخصية المواطن، وتتكون فيه القيم، وتنمو فيه ملكة التفكير والنقد والحوار والإبداع.

قوة الأوطان لا تُقاس بما تملكه من مؤشرات اقتصادية فقط، ولا بما تحققة من إنجازات سياسية أو مشاريع كبرى، وإنما بقدرتها على بناء الإنسان وصون كرامته وتوفير شروط الحياة الكريمة له؛ فالاقتصاد قوي بلا عدالة اجتماعية، وسياسة بلا وعي وثقافة، وتنمية بلا تربية وتعليم وصحة، تظل كلها ناقصة مهما بلغت أرقامها ومظاهرها. إن المغرب، بما حياه الله من موقع جغرافي متميز، وثروات طبيعية وبشرية متنوعة، وتاريخ عريق، وتعدد ثقافي وحضاري غني، يملك من المقومات ما يؤهله ليكون في مستوى تطلعات أبنائه، غير أن الثروة الحقيقية لأي وطن لا تكمن فقط في الأرض والبحر والمعادن والفلاحة والسياحة، وإنما في الإنسان المتعلم، السليم، المنتج، الواعي بحقوقه وواجباته..

التعليم: البداية الحقيقية لكل إصلاح

إذا أردنا بناء مغرب الغد، فعلينا أن نبدأ من المدرسة؛ فالمدرسة ليست بناية فقط، بل هي الفضاء الذي تتشكل فيه شخصية المواطن، وتتكون فيه القيم، وتنمو فيه ملكة التفكير والنقد والحوار والإبداع.

نحن في حاجة إلى مدرسة جيدة بكل المقاييس؛ مدرسة تتوفر فيها ظروف مادية لائقة، وأقسام مناسبة، وتجهيزات حديثة، ووسائل تعليمية كافية، ومرافق صحية سليمة، وفضاءات للرياضة والثقافة والقرن؛ مدرسة توفر كذلك شروطا معنوية تحفظ كرامة الأستاذ والمتعلم والإدارة وجميع العاملين بها.

فالمدرس الذي يعيش ضغطا ماديا ونفسيا مستمرا، والمتعلم الذي يجد نفسه في بيئة غير محفزة، لا يمكن أن نطالبهما بصناعة المعجزة؛ فالتربية تحتاج للاستقرار والثقة والتقدير والتحفيز بقدر حاجتها للمناهج والكتب والتكنولوجيا.

ومن هنا، فإن إصلاح التعليم لا ينبغي أن يكون مجرد تغيير للمناهج أو البرامج، بل يجب أن يكون مشروعا مجتمعيا متكاملًا يعيد للمدرسة مكانتها، وللمعلم اعتباره، وللمتعلم حقه في تعليم يفتح أمامه أبواب المستقبل.

الصحة ليست امتيازًا.. وإنما حق

المستشفى ليس مجرد مؤسسة تقدم العلاج، وإنما هو فضاء يجب أن يشعر فيه المريض بأنه إنسان له كرامة وحق في العناية والاحترام، وأن يشعر فيه الطبيب والممرض والإداري وكل العاملين في القطاع الصحي بأنهم يؤدون رسالة نبيلة في ظروف مهنية وإنسانية تحفظ لهم مكانتهم.

فنحن بحاجة إلى مستشفى يحترم الجميع؛ الطبيب والمريض والممرض والتقني والإداري، مستشفى تتوفر فيه التجهيزات والأدوية والموارد البشرية، وتضمن فيه كرامة المريض، ويجد فيه الطبيب ظروفًا تساعد على أداء واجبه بعيدا عن الضغط والإكراه.

الصحة لا تعني علاج الجسد فقط، بل تشمل أيضا الصحة النفسية والعقلية، وهي جوانب أصبحت اليوم أكثر إلحاحا في ظل التحولات الاجتماعية وضغوط الحياة. فالمجتمع السليم هو الذي يهتم بالإنسان في كليته، ويعتبر الوقاية والعلاج والتأهيل النفسي والاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من منظومة الصحة الوطنية.

العمل الكريم طريق الاستقرار

ولا يمكن الحديث عن الكرامة دون الحديث عن العمل؛ فالعمل ليس مجرد وسيلة للحصول على راتب، بل هو مصدر للثقة بالنفس، والاستقلال، والإحساس بالانتماء والمشاركة في بناء المجتمع.

فالمواطن يريد عملا يحفظ كرامته، وأجرا يمكنه من العيش الكريم، وظروفا مهنية عادلة، وحماية اجتماعية حقيقية، ومن حق الشباب خصوصا أن يجدوا أمامهم أفقا واضحا، لا أن يتحول سنوات الدراسة والتكوين إلى انتظار طويل للفرصة.

الثقافة والمجتمع.. روح التنمية

لقد أن الأوان كذلك لكي نعيد الاعتبار للجانب الاجتماعي والثقافي في مشرونا التنموي؛ فالثقافة ليست ترفا، والمكتبة ليست مكانًا ثانويًا، والمسرح والفن والكتاب ليست كماليات يمكن الاستغناء عنها.

إن المجتمع الذي يقرأ ويفكر ويناقش ويبدع.. هو مجتمع يصعب اختراقه بالجهل والتطرف والعنف والفساد، والثقافة تمنح الإنسان القدرة على فهم ذاته وتاريخه ومجتمعه، وعلى احترام الاختلاف والتعايش مع الآخر.

ومن ثم، فإن الاستثمار في المكتبات ودور الثقافة والشباب

متابعات



ميلاد أول تيار معارض لإضراب المحامين بقيادة الرميد

في كسر الإضراب والرجوع للعمل، مثل الوزير السابق للعدل مصطفى الرميد والنقيبان عبد الله درميش ومحمد الشهبي، وبعض المحامين الآخرين، في خطوة لقيت ترحيبا من قبل البعض وانتقادات كثيرة من آخرين.

أثارت عودة بعض المحامين إلى العمل بالمحاكم، الكثير من الجدل وسط أصحاب البدلة السوداء، وخلقت نقاشا كبيرا على مستوى العديد من الهيئات، خاصة هيئة الدار البيضاء، بعد مشاركة بعض رموز المحاماة

﴿ إعداد: خالد الغازي ﴾

لاتخاذ قرارات تدخل ضمن اختصاص مجالس الهيئات، التي تبقى الجهة الوحيدة المخولة قانونا لاتخاذ المواقف في الحدود التي يسمح بها قانون المهنة، وأن التوقف الجماعي عن تقديم الخدمات المؤكولة للمحامي، يعد مخالفا لقانون المهنة، ويتعارض مع ما تعارف عليه الأسلاف، وما كرسه الواقع المهني المعيش منذ سنين خلت، وأنه لا يشكل آلية حكيمة ولا تصرفا أخلاقيا، معتبرا أن الحل الأمثل يكمن في الحوار الواضح والشفاف والبناء. وأوضح النقيبان أن توجيه هذه الرسالة يأتي في سياق المرحلة الدقيقة التي تمر بها مهنة المحاماة، وما تجتازه الهيئات المهنية، من ضمنها هيئة المحامين بالدار البيضاء، التي عرفت تاريخيا بانضباط أعضائها، وتقيدهم بالأعراف والتقاليد، وبإدبيات وأخلاقيات المهنة التي ورثها الخلف عن السلف، عبر حقبة زمنية طويلة، وتعاقب النقباء على الهيئة منذ صدور ظهير سنة 1924، مؤكدا أن دعوتهم جاءت في إطار الحرص على الحفاظ على هذا الموروث الذي يميز مهنة المحاماة، ويجعل علاقة المحامي بالمتقاضى بمثابة ميثاق قوي يفرض الإخلاص له، وللتقاليد الدستورية والمؤسساتية التي قامت عليها مهنة المحاماة بالملكة، ولمضامين القسم المهني الذي يؤديه المحامي.

لرئيس الجمعية ونقاش الموضوع مع النقيب وعدد من المحامين الذين تواصل معهم. ويرى الرميد أن صدور القانون لا يسقط حق جمعية هيئات المحامين في مواصلة النضال من أجل إلغاء أو تعديل المقتضيات التي تعتبرها منافية للمصلحة المهنية أو للقواعد المنظمة للمهنة، لكنه رفض أن يكون ذلك مبررا للاستمرار في إضراب مفتوح لا تتضح آفاقه أو مآلاته، منبها إلى الآثار التي يخلفها الإضراب على المعتقلين والمتقاضين، بسبب استمرار الامتناع عن المؤازرة في القضايا الجزرية، وأن استمراره يشبه مواصلة «حفر حفرة عميقة»، وبأن المحامين أنفسهم سيكونون في نهاية المطاف أبرز المتضررين من استمرار الوضع. بدورهما، وجه عبد الله درميش ومحمد الشهبي، نقيبان سابقان، رسالة قوية إلى رئيس جمعية هيئة المحامين بالدار البيضاء، الحسين الزباني، أثارت نقاشا واسعا بين المحامين في هيئة الدار البيضاء، وبقيّة الهيئات الأخرى، خاصة وأنها طرحت إشكالية تتعلق بعلاقة الإضراب بالدستور وقانون المهنة الذي دخل حيز التنفيذ، وكذا حماية الحقوق ومصالح المواطنين والأمن القضائي. وبخصوص استمرار الجمعية في التشبث بالإضراب ومقاطعة الخدمات في المحاكم، أكد النقيبان أن مكتب الجمعية ليست له الصلاحية

إلى حلول توافقية تنهي التوتر والفراغ الذي يعرفه القطاع وإعادة الاستقرار بين مختلف مكونات منظومة العدالة.

وقد قاد مصطفى الرميد وزير العدل السابق، رفقة النقيبين الشهبي ودرميش وبعض المحامين مبادرة العودة للعمل، وزيارة المجاملة إلى الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، في إشارة إلى استئناف العمل من جديد، وكسر الإضراب الذي تتمسك به جمعيات هيئات المحامين، وقبل هذه الخطوة، دعا الرميد في رسالة وجهها إلى نقيب هيئة المحامين بالدار البيضاء محمد حيسي، إلى وضع حد للإضراب الذي يخوضه المحامون، لأن استمرار التوقف - حسب رأيه - بعد دخول القانون الجديد المنظم للمهنة حيز التنفيذ، يبقى بدون أفق، خاصة وأن كلفته يتحملها بالدرجة الأولى المتقاضون، لا سيما المعتقلون في القضايا الجزرية.

وانتقد الرميد في رسالته طريقة تدبير جمعية هيئات المحامين بالمغرب لمعركتها الاحتجاجية ضد الحكومة، لكون المعركة - حسب قوله - انطلقت «دون رؤية ولا خطة ولا مطالب مضبوطة، فضلا عن غياب السند الشعبي أو الحزبي أو النقابي أو الإعلامي»، معتبرا أن مآلها كان متوقعا وانتهى بالخسارة التامة، وأنه سبق أن عبر عن هذا الموقف

خلقت عودة المحامين للعمل في محكمة الدار البيضاء، جدلا واسعا في مواقع التواصل الاجتماعي، وفي صفوف المحامين والنشطاء الحقوقيين والفاعلين في قطاع العدالة، خاصة وأن هذه الخطوة كسرت الإضراب الوطني الذي تتمسك به جمعية هيئات المحامين، التي قررت الاستمرار فيه رغم دعوات بعض المحامين إلى تعليق الإضراب واستئناف العمل، ومواصلة النضال بوسائل أخرى، لا سيما بعد نشر قانون المهنة رقم 66.33 في الجريدة الرسمية. فقد اعتبر البعض أن قرار العودة من قبل بعض المحامين بمشاركة نقيبين سابقين، يعد خطوة من أجل طرح نقاش جديد داخل هيئات المحامين بخصوص تعليق الإضراب وضرورة استئناف العمل، حيث دعا العديد من المحامين، مثل النقيب عبد الرحيم الجمعي وعبد الكبير طبيع والوزير السابق مصطفى الرميد وآخرين، إلى العودة للمحاكم احتراماً للدستور وللمؤسسات، مع ضرورة الاستمرار في موقف الجمعية الوطنية من الحكومة. وتطرح عودة المحامين إلى المحاكم الكثير من التساؤلات حول الانقسام الجديد داخل بعض الهيئات، وأهمية فتح مشاورات ونقاش جديد بخصوص المواقف المهنية للهيئات وبالنسبة للملفات العالقة ومصالح المواطنين والمؤسسات والشركات، وضرورة التوصل

متابعات



حضور المحامين لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء لممارسة مهامهم المهنية، يشكل تعبيراً عن احترام القانون والدستور وتغليباً للمصلحة المهنية ومصلحة المواطنين وعلى رأسهم المعتقلون، فالمحاماة أسمى من البلاغات التي تتجاوز حدود الاختصاص، وأسمى من تحويل جمعية تنسيقية بين الهيئات إلى سلطة فوق المؤسسات أو فوق القانون.

فاطمة الزهراء الإبراهيمي

لمواصلة المعركة، خاصة بعد خروج العديد من الأصوات مطالبة بضرورة العودة للمحاكم ووضع مقترحات أخرى والبحث عن حلول جديدة لطرحها على الحكومة المقبلة.

حقيقية، أم أمام موقف يخدم، موضوعياً، جهة أخرى غير مصلحة المهنة؟ حين يكون بين من اختاروا كسر الموقف الجماعي وزير عدل سابق، فمن الطبيعي أن نطرح السؤال حول ما إذا كانت صفته السابقة، وعلاقاته ومعرفته الدقيقة باليات تدبير قطاع العدالة، قد تجعل لموقفه اليوم وزناً وتأثيراً يتجاوز مجرد ممارسة حق فردي في الاختلاف؟

واعتبرت نفس المحامية أن خطوة هؤلاء المحامين، الذين يظنون أنهم يمارسون شجاعتهم، ويمنحون خصوم المهنة ما يحتاجون إليه، وفق تعبيرها، هي صورة جسم مهني عاجز عن توحيد صفوفه، لأن الشجاعة - حسب قولها - تكون أحياناً أن تتحمل قرار الجماعة حتى وأنت مختلف معها، وأن تعرف متى يكون الخلاف موقفاً مشروعاً، ومتى يصبح، بحساب نتائج، خدمة مجانية لمن يريد إضعاف المهنة، قائلة: نحن لا نحتاج إلى التخوين، بل نحتاج إلى اليقظة، ولا نحتاج إلى توزيع صكوك الوطنية، بل نحتاج إلى من يقوي المحاماة لا من يضعفها، من يحمي قرارها الجماعي لا من يفرغه من مضمونه، وإلى من يدافع عن استقلالها بشكل فعلي، وليس من يكفي باستعمال شعار الاستقلالية حين يخدم موقفه، فالأشخاص عابرون، والمناصب تزول، والنقاء السابقون يصبحون جزءاً من الذاكرة، أما المهنة، فباقية...»

وألفت المحامية جميلة السيوري بلومها على الرصيد قائلة: «الذاكرة المهنية لا تملحى بمجرد مغادرة الوزارة، بل إن من تحمل مسؤولية تدبير قطاع العدالة، مطالب أكثر من غيره بأن يجيب عن أسئلة تجربته السابقة، وعن مواقف وهفوات تلك المرحلة، وعما قدمه أو لم يقدمه للمهنة، لا أن يحاول جعل منصبه السابق مصدر رمزية أو ورقة ضغط أخلاقية على نقبائه وزملائه، كما أن صفته السابقة لا تصنع للمحامين والمحاميات قدوة، بل تبقى المواقف لها الكلمة الأخيرة.»

فخرج قانون المهنة في الجريدة الرسمية وضع جمعية هيئات المحامين أمام إشكالية كبيرة، تتعلق بمدى الامتثال للقانون رغم الاختلاف معه ورغم الصدام مع الحكومة، لكن صدوره جعل الجمعية أمام مهمة مستحيلة



طريقة تدبير جمعية هيئات المحامين بالمغرب لمعركتها الاحتجاجية ضد الحكومة انطلقت دون رؤية ولا خطة ولا مطالب مضبوطة، فضلاً عن غياب السند الشعبي أو الحزبي أو النقابي أو الإعلامي»، لذلك كان مآلها متوقعا وانتهى بالخسارة التامة، فصدور القانون لا يسقط حق جمعية هيئات المحامين في مواصلة النضال من أجل إلغاء أو تعديل المقتضيات التي تعتبرها منافية للمصلحة المهنية أو للقواعد المنظمة للمهنة.

مصطفى الرميد

وقالت الإبراهيمي، أن من حضروا للمحكمة هم من كبار مهنة المحاماة، ومن حكماء هيئة الدار البيضاء، وكان تعبيرهم الفعلي عن موقفهم اليوم هو وجودهم داخل المحاكم وقاعات الجلسات تطبيقاً للقانون واحتراماً للدستور وتغليباً للمصلحة المهنية ولمصلحة المواطنين، وعلى رأسهم المعتقلون، مضيفة أن مهنة المحاماة أسمى من البلاغات التي تتجاوز حدود الاختصاص وأسمى من تحويل جمعية تنسيقية بين الهيئات إلى سلطة فوق المؤسسات أو فوق القانون، وأن الاختلاف حول هذا القانون لا يحتاج إلى الصراخ ولا إلى الشعارات ولا مخاصمة المؤسسات التشريعية، مشيرة إلى أن عدداً من النقباء السابقين وأسائنة آخرين عبروا عن رأيهم بضرورة العودة إلى ممارسة مهامهم المهنية من ناحية أخرى، تبرز آراء محامين آخرين يرفضون العودة للعمل، متمسكين بقرار الجمعية التي ترى في العودة هزيمة لأسرة المحاماة أمام حكومة أخنوش، التي فرضت عليهم قانوناً مهنياً يمس مصالحهم، ويسحب الاختصاصات والصلاحيات من الهيئات ويضع المحاماة تحت وصاية وزارة العدل، رغم أن الدستور والقوانين الدولية تمنحها استقلالية تامة عن الحكومة أو الوزارة أو النيابة العامة أو المجلس الأعلى للحسابات، لأن المحامين يمارسون مهنة مستقلة عن القطاع العام.

في هذا الصدد، انتقدت جميلة السيوري، رئيسة جمعية «عدالة» عودة الرصيد وبعض المحامين لممارسة عملهم في المحاكم، والتعبير عن رغبتهم في كسر قرار الجمعية، لأن خطوتهم - حسب رأيها - جاءت في لحظة تحتاج فيها المهنة إلى التضامن، ملقية لومها على الوزير السابق الرصيد ومن حملوا ألقاباً ومسؤوليات داخل المهنة ثم اختاروا أن يضعوا وزنهم الرمزي في كفة الخروج عن القرار الجماعي، متسائلة: حين يختار ثلث من المحامين والمحاميات من مجموع 5992 محامياً من هيئة الدار البيضاء، خرق قرار التوقف، من بينهم وزير عدل سابق ونقيب سابقان، يصبح من المشروع أن نسال بهدوء وبدون تهويل: هل نحن أمام شجاعة مهنية

تطرح عودة النقباء وهؤلاء المحامين إلى العمل سؤالاً جوهرياً حول علاقة العمل بالاحتجاج ضد الحكومة، أو فعالية الإضراب في تحقيق الأهداف المتوخاة، والضغط عليها من أجل إعادة النظر ومراجعة المقتضيات والمواد التي يتضمنها القانون، إذ يرى البعض أن الرجوع إلى قاعات المحاكم والرافع في الملفات والقضايا، لا يعني انتهاء الخلاف حول القانون، خاصة وأن الجمعية والعديد من الهيئات أعلنت عن تمسكها بمواقفها الاحتجاجية، لكن تعطيل المسار المهني واستمرار التوقف، يعتبره الكثيرون خياراً غير فعال بعد دخول القانون حيز التنفيذ ونشره في الجريدة الرسمية.

في هذا الإطار، اعتبرت فاطمة الزهراء الإبراهيمي، محامية بهيئة الدار البيضاء، أن حضور المحامين لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء لممارسة مهامهم المهنية، يشكل تعبيراً عن احترام القانون والدستور وتغليباً للمصلحة المهنية ومصلحة المواطنين وعلى رأسهم المعتقلون، منتقدة بشدة طريقة تدبير جمعية هيئات المحامين بالمغرب ملف التوقف عن العمل، لكون المحاماة - حسب رأيها - أسمى من البلاغات التي تتجاوز حدود الاختصاص، وأسمى من تحويل جمعية تنسيقية بين الهيئات إلى سلطة فوق المؤسسات أو فوق القانون. وأوضحت الإبراهيمي، التي خرجت في تدوينة لها تعلن عن عودتها للعمل، أن موقف عدد من أعضاء مجلس هيئة المحامين بالدار البيضاء، ومن بينهم النقيب الشهيبي والنقيب درميش، والاستاذ نعمان الصديق، إلى جانب النقيب الممارس حيسي، يقوم على تعليق التوقف بعد نفاذ القانون، مع التأكيد على أن استمرار المؤسسة في التوقف التزام مؤسساتي بقرار الجمعية، لكنه لا ينبغي أن يتحول إلى إلزام مطلق للمحامي بمخالفة القانون أو الدستور، مضيفة أن القانون أصبح نافذاً وسيطبق، وأن المرحلة تقترب من الانتقال من منطق التوقف إلى مرحلة تطبيق القانون وتاويل مقتضياته بما ينسجم مع الدستور وروح المهنة.



عودة محامين للعمل، هي صورة جسم مهني عاجز عن توحيد صفوفه، لأن الشجاعة تكون أحياناً أن تتحمل قرار الجماعة حتى وأنت مختلف معها، وأن تعرف متى يكون الخلاف موقفاً مشروعاً، ومتى يصبح خدمة مجانية لمن يريد إضعاف المهنة، فنحن لا نحتاج إلى التخوين، بل نحتاج إلى اليقظة، ولا نحتاج إلى توزيع صكوك الوطنية، بل نحتاج إلى أن من يقوي المحاماة لا من يضعفها، من يحمي قرارها الجماعي لا من يفرغه من مضمونه.

جميلة السيوري

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

06 22 84 92 81 : pub@alousboue.ma

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub



اقتصاد

النسيج المقاولاتي يستعد لدخول إلزامية الفاتورة الإلكترونية

ONCF يطلق دراسة جديدة لتوقعات عملائه

يستعد المكتب الوطني للسكك الحديدية لإطلاق دراسة واسعة النطاق لقياس توقعات عملائه على المدى القصير والمتوسط والطويل، ستشمل تحليل حركة المرور، ودراسات الإيرادات، وتوقعات أعداد الركاب في قطاع النقل السككي، إذ تهدف هذه الخدمات إلى توفير معلومات تدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط وتطوير وتحسين خدمات السكك الحديدية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وحسب طبيعة القضايا المدروسة، قد تشمل هذه الخدمات، على وجه الخصوص، جمع البيانات المتاحة وتوحيدها وتحليلها، وإجراء استطلاعات رأي، وإحصاءات للركاب، أو تحقيقات إضافية، وتصميم نماذج التنبؤ وتطبيقها، كما يشمل المشروع أيضا وضع سيناريوهات لتطوير الخدمات والبنية التحتية، وتقدير حركة المرور والإيرادات المرتبطة بها، وتحليل النتائج وتفسيرها، وإعداد مخرجات فنية وقرارات لدعم عمل وقرارات المكتب الوطني للسكك الحديدية المغربية.

سيكون لكل مشروع إطار عمل محدد يوضح القضايا المطلوب معالجتها، ونطاق الدراسة، والجدول الزمني، والبيانات المتاحة، وأي دراسات إضافية مطلوبة، والمخرجات المتوقعة، والمواعيد النهائية،

الذي سيتم منحه قبل نهاية شهر الجاري، بـ 5.4 ملايين درهم.

ويروم هذا الإصلاح الحد من الغش الضريبي، وتسريع استرجاع ضريبة القيمة المضافة، وضبط المعاملات التجارية وفق نموذج المصادقة المسبقة بصيغ رقمية معيارية، في اتجاه تحسين التدقيق المالي مع تسريع تبادل البيانات بين الإدارة والشركات.

من جهة أخرى، يتخوف خبراء جبائيون من أن الحماس الكبير الذي يحيط بمشروع الفاتورة الإلكترونية بالمغرب، قد يصطدم بحالة عدم اليقين بشأن البنية المستهدفة للنظام ونموذج تبادل الفواتير، سواء تعلق الأمر بنموذج المصادقة المسبقة (Clearance Model) عبر المديرية العامة للضرائب، أو نموذج المراقبة اللاحقة (Post-Audit)، أو نموذج هجين يجمع بين منصة الفاتورة (PPF) ومنصات الفاتورة المعتمدة (PDP).

وبخصوص طرق اشتغال هذه الفاتورة، أوضح الخبير الجبائي، عمر حداد، أنه سيكون على المورد إنشاء فاتورته انطلاقا من برنامج المعلومات، مع تضمين جميع البيانات الإلزامية، ثم سيتم توقيعها إلكترونيا وإرسالها إلى نظام مديرية الضرائب.

والذي سبق للمدير العام للضرائب أن بشر بانطلاقه قبل نهاية هذه السنة، على أن يشمل في المرحلة الأولى المقاولات الكبرى وموردي القطاع العام، قبل أن يتم توسيع نطاق التطبيق ليشمل المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، في مرحلة ينتظر أن تكون الأكثر حساسية في السيولة وتثير العديد من التخوفات.



البيضاء تحتضن معرض تكنولوجيا الإنتاج والصناعة 4.0

إلى جانب التحولات التي تعرفها الصناعة الحديثة ومتطلبات تعزيز التعاون والشراكات الصناعية.

وتراهن هذه الدورة على تعزيز التعاون مع عدد من المجمعات الصناعية، من بينها المجمع البحري ومجمع الصيانة 4.0 والمجمع السككي، بهدف تقريب المقاولات المتخصصة من الأسواق الصناعية المختلفة وتعزيز تبادل الخبرات والخدمات والتكنولوجيا.

كما يتضمن برنامج SISTEP 2026 IMME لقاءات مهنية ثنائية B2B بين المعارضين والمهنيين وصناع القرار، مع استهداف قطاعات متعددة تشمل صناعة وتحويل المواد والطاقة والإلكترونيات والبنات التحتية والبناء الصناعي والنقل والتنقل والصناعات التحويلية والصناعات الغذائية.

تستضيف مدينة الدار البيضاء الدورة الرابعة عشر للمعرض الدولي لتكنولوجيات الإنتاج والصناعات الميكانيكية والمعدنية والإلكترونيكية SISTEP 2026 IMME، وذلك خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 12 شتبر الجاري، بمكتب المعارض بالدار البيضاء OFEC.

ويأتي هذا الموعد في سياق يشهد تحولات متسارعة داخل القطاع الصناعي المغربي، مع تنامي الاهتمام بالابتكار والتكنولوجيا والرقمنة وتعزيز تنافسية المقاولات الصناعية، حيث ستجمع دورة هذه السنة فاعلين من المنظومة الصناعية المغربية والإفريقية والدولية، من أجل مناقشة عدد من القضايا المرتبطة بتكنولوجيات الإنتاج والصناعات الميكانيكية والمعدنية والإلكترونيكية،

الديون تطارد الطرق السيارة بالمغرب

كشفت نتائج الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب خلال النصف الأول من السنة الحالية، عن معادلة مالية ثقيلة، إذ تجاوز رقم المعاملات الموحد 2.96 مليار درهم بنمو محدود، بينما صعدت المديونية الموطدة إلى 34.76 مليار درهم، لتواصل الالتزامات المالية ارتفاعها بوتيرة تفوق نمو النشاط. وحسب الأرقام المعلنة، فقد ارتفع رقم معاملات الاستغلال بنسبة 1 %، فيما سجل نشاط البناء نموا بنسبة 4 %.

وبهذه الأرقام، تجد الشركة الوطنية للطرق السيارة نفسها أمام تحدي ضبط التوازن بين توسيع الشبكة وتمويل الاستثمارات والمحافظة على استدامة المديونية؛ فالطرق تتوسع، والاستثمارات تتراكم.. بينما يرتفع الدين إلى ما يقارب 35 مليار درهم، وهو رقم يفرض نقاشا حول كلفة التمويل وقدرة النشاط المستقبلي على امتصاص هذا الحجم من الالتزامات.

الطرق السيارة بالمغرب
Autoroutes du Maroc

فلاش

بدأت شركات التأمين بالمغرب، خلال شهر غشت الماضي، في تطبيق زيادة بنسبة 5 % على أقساط تأمين المسؤولية المدنية للسيارات، في خطوة شملت مختلف أصناف المركبات.

وتأتي هذه الزيادة، التي أثارت ردود فعل في أوساط المهنيين وجمعيات حماية المستهلك، في سياق المقتضيات الجديدة المتعلقة برفع سقف التعويضات الممنوحة لضحايا حوادث السير وذوي حقوقهم، وما يترتب عنها من أعباء إضافية على شركات التأمين. وأثارت طريقة تطبيق التسعيرة الجديدة انتقادات بسبب غياب إشعار مسبق، فيما تتجه جمعيات لحماية المستهلك إلى مطالبة مجلس المنافسة وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، بالتدخل للتحقق من ظروف تطبيق الزيادات ومدى احترام قواعد المنافسة وحماية المستهلك.

للاذيعين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية (رقم 1 في المغرب)
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض 290 درهم

الاسم العائلي:

الاسم الشخصي:

المدينة:

البريد الإلكتروني:

تاريخ بداية الاشتراك:

وسيلة الدفع:

☐ تحويل بنكي

☐ شيك

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما
لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:

alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل
بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203.765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراكم سيكون مقبولا مباشرة بعد توطينا بنسخة
من توطين التحويل محموبا بهذه القسيمة، عبر البريد
أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma



ثقافة و منوعات



باريس على موعد مع سحر الموسيقى المغربية بـ«الأولمبيا»

كشفت الفنانة نجاة الرجوي عن مشاركتها في الدورة الثانية من حدث «Le Maroc à l'Olympia» بالعاصمة الفرنسية باريس، وذلك في واحدة من أضخم السهرات الفنية المغربية لهذا الموسم. ويتميز هذا الحفل، المزمع إقامته يوم 16 نوفمبر المقبل على خشبة مسرح «الأولمبيا» العريق، بمشاركة أسماء بارزة في الساحة الفنية المغربية، تجمع بين أنماط غنائية متنوعة، على رأسهم نجاة الرجوي، جايلان وآخرون..

ويأتي هذا العرض الفني، المنظم تحت شعار: Le Maroc à l'Olympia-2ème édition by Dr Oubeidallah، لتعزيز أواصر التواصل مع الجالية المغربية المقيمة بفرنسا وإفريقيا والعالم العربي، مستعرضا تنوع وغنى التراث الموسيقي المغربي بمختلف ألوانه الحديثة والطربية، حيث سيتولى تقديم فقرات هذا الحدث الفني وإدارته كعريف للحفل، الدكتور هلال عبيد الله، فيما يشرف الموسيقىار نبيل الخالدي على الإدارة الموسيقية للسهرة.

الخزانة الحسنية تحتضن ندوة دولية حول مصطلحات الخط والمخطوط

بالمصطلحات، بالإضافة إلى ذلك، «تتمثل إشكالية المصطلح في افتقاره إلى عمليتي الضبط والبناء، فأصبح أرباب كل علم يعيشون في صخب من مصطلحاته واضطراب في ما بينهما، ومن ثم تأتي العزلة في الاستخدام أو نحت مزيد من المصطلحات من غير ضرورة تستدعيها والحجة في ذلك مقولة: لا مشاحة في الاصطلاح».

وفي سياق متصل، فإن الحديث عن مصطلحات الخط والمخطوط «حديث يكتنفه كثير من العجز والتقصير في الجهد المبذول نحو تأصيل مصطلحات العلوم الخاصة بهذين المجالين المعرفيين المشتركين في كثير من الأشياء، والوقوف على الحدود اللغوية والاصطلاحية لها أولا، وفي ضائلة استخدامها بين أربابها المشتغلين بالمجالين».



بشراكة مع منظمة «الإيسيسكو»، أعلنت الخزانة الحسنية عن تنظيم ندوة دولية تحت عنوان: «مصطلحات الخط والمخطوط بين النظر والممارسة»، وذلك يوم 15 أكتوبر المقبل بمقر المنظمة في الرباط. وتروم هذه الندوة مناقشة إشكاليات المصطلح في مجالي الخط والمخطوط، واستجلاء التحديات العلمية المرتبطة باستعماله، إلى جانب تعزيز البحث المتخصص وفتح فضاء للحوار بين الخبراء والباحثين المهتمين بتطوير المصطلحات ذات الصلة، فحسب المنظمين، فإنه في كل مجال من مجالات العلم والبحث والدرس الأكاديمي، وسائل وأدوات يستعين بها المختصون في هذا المجال ويعودون إليها عند الحاجة، ويأتي في طليعة تلك الوسائل مجموع الكلمات والعبارات التي تعرف

المغرب حاضرا في الملتقى الدولي للفنون

الجمهور إلى فضاء ملتبس بين الواقعية والخيال. وتهدف دورة هذه السنة إلى تقديم حوار بين الإنسان والطبيعة، حيث تتقاطع مفاهيم الدورة والتحول والتجديد في مختلف المقترحات الفنية، مع الجمع بين فنانيين معروفين وأصوات جديدة في الإبداع المعاصر، كما يشمل برنامج الملتقى معرضا ولقاءات مع الفنانين، فضلا عن عروض موسيقية وأدائية.



تستضيف مدينة بورتو البرتغالية، فعاليات ملتقى «VOLTS 26» الدولي للفنون الأدائية، في الفترة الممتدة ما بين 8 و11 شتبر الجاري، بمشاركة فنانين من سبعة بلدان، من بينها المغرب، وذلك ضمن برنامج يشمل الأداء والمسرح والموسيقى والمنتشآت الفنية والمعارض واللقاءات. يمثل المغرب في هذه الدورة الفنان يونس عتبان، الذي سيقدم استعادة لمسار ودينامية الفن المغربي المعاصر بين سنتي 2000 و2015، في عمل ينقل

فالرياضة ما كاينش الخشارة، يا نريحو يا نتعلمو



نريحو الرياضة

الحقيقة الضائعة

تلبية لطلب قراء «الأسبوع» الأوفياء، المتعطشين لصفحة «الحقيقة الضائعة» الذين يطالبوننا بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا.. يستمر طاقم الجريدة في تقديم جزء مما تركه الراحل من مؤلفات تاريخية.

كتاب «المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية» الذي صدر

في خمسة أجزاء، والذي نشرنا الأجزاء الثلاثة منه المتضمنة لأهم الأحداث التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، ثم مراحل الاحتلال.. نواصل تقديم الجزء الرابع: «الحرب المغربية- الفرنسية- الإسبانية (1906-1936)» الذي يحمل تفاصيل المقاومة المغربية ضد الاحتلال، حيث سيجد القارئ عناصر تنشر لأول مرة.

الطلة 176

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

الصراع على السلطة بين «بلارج» والزعيم موحى نفورتي



بقلم: مصطفى العلوي

نفورتي وخليفته بلقاسم النكادي، المعروف باسم «بلارج»، والصراع على السلطة كان هو الباب الذي يدخل منه الأعداء، وقد أخرج بلقاسم النكادي مسدسه وأطلق النار على الزعيم موحى، الذي لم يقتله الفرنسيون رغم عشرات المعارك، وإنما قتله نائبه وأمين سره.

وكانت كارثة فتت في عضد المجاهدين، الذين انقسموا.. فاستطاع الفرنسيون الاستفادة من العملية، وعرفت المنطقة هدوء دام عشر سنوات، ولكنه هدوء لم يعلن مطلقا نهاية المقاومة.

وفي 14 أكتوبر 1926، وبينما كان الفرنسيون يبحثون عن تجمعات المقاومين في نواحي تافيلالت، لمحت إحدى طائرات الاستطلاع الفرنسية في التراب الجزائري، فيقال من المجاهدين تحرك انطلاقا من منطقة

سنة 1932.. المعارك تتوسع إلى الساوره وتوات

ولا بد من التوقف بعض الوقت عند سرد هذه الحادثة التي أوقفت مصاعب الفرنسيين من سنة 1919 إلى سنة 1920؛ هذه الحادثة التي اغتال فيها المسمى بلقاسم النكادي رئيسه الزعيم حمو نفورتي، وأعقبها هدوء في منطقة أرفود وقصر السوق.. فهل كان بلقاسم النكادي عميلا للجيش الفرنسي، اغتال الزعيم الذي أقض مضاجع الجنرال ليوطي؟ فالأحداث التي عرفت منطقة الريصاني، جنوب أرفود، تعطي الجواب العكسي.

خريطة الوضع، وأصبح الفرنسيون أمام خطر الفيلاليين بزعماء بلقاسم النكادي، إذ أصبحوا يضربون في عمق نفوذهم في الجزائر، وفي بشار بالذات.

وتعززت القوات الفرنسية القادمة من الجزائر، ومن المغرب، في مناطق الطاوس وزرزور، حيث أصبحت المنطقة منطقة حرب كبرى في فبراير 1930، فانضاضت قبائل أيت خباش إلى قوات النكادي بغضا دفنوا خصام الماضي، وهبوا لمواجهة الانتشار الفرنسي قصد حماية الحدود على اتساع الحمادة جنوب الطاوس.

وتركز المجاهدون في مركز القمعية، ومن هناك نظموا هجوما على التجمعات الفرنسية في معركة ليلة 12 يوليوز 1930، قتل فيها أربعة فرنسيين وجرح ستة، ((..وانسحبت قواتنا في اتجاه أرفود)) حسب ما تقوله الوثائق الفرنسية.



نفس الوثائق تعترف بأن ((المجاهدين لويوتوفوا عن توجيه الضربات الموجعة إلى الجيش الفرنسي المشتتة في الحمادة)).

وفي فبراير 1931، تحركت قوات فرنسية إضافية من الحدود الجزائرية بقيادة الجنرال جيرو، الذي عين قائدا للمنطقة الحدودية، ووضعت الحكومة الفرنسية رهن إشارته إمكانيات مالية وعسكرية، وخبراء في اتصالات مع السكان لشراء الضمائر وخلق المشاكل بين فرق المجاهدين، ولكن هذا لم يمنع المجاهدين من الاستمرار في توجيه الضربات؛ ففي 3 مارس 1931 هاجموا قوات الجنرال جيرو في الطاوس وقتلوا له ضابطا لم يذكر اسمه، وكان الجنرال جيرو منهمكا في توزيع الأموال، وبذلك استطاع كسب قبيلة أولاد هارون، الذين كان لهم دور كبير في الجهاد. واستمرت قبيلة أيت حمو بزعماء النكادي وحدها في تلك المنطقة،

إن الحقيقة هي أن بلقاسم النكادي أخذ الزعامة لنفسه، وصفي قائده الذي كان يختلف معه في طريقة الجهاد، وربما قام بانقلاب تصحيحي، فلم يكن بلقاسم النكادي باقل عداوة للمستعمر المحتل من زعيمه حمو، بل إنه أصبح زعيم الجهاد الحقيقي.. وهكذا أصبحت قوات الجهاد جنوب أرفود خاضعة لنفوذ الزعيم الجديد النكادي.

لقد فتح النكادي الحدود مع مناطق النفوذ الفرنسي في الجزائر، وعاد بالسكان إلى سابق عهدهم عندما كانوا يضربون الفرنسيين في القنادسة وتوات وتكدلت.. وخاض معارك ضارية سجلها الفرنسيون في سجلات الجيش الفرنسي بالجزائر. وكانت أهم المعارك التي خاضها في بشار في دجنبر 1928 داخل التراب، الذي أدمجه الفرنسيون في الجزائر، قتل فيها الكولونيل كلافييري مع حشد من الجيوش الفرنسية في الجزائر، وهنا تغيرت

تدخل المقيم العام الجنرال ليوطي لإرسال قوات تفوق الحصر، لمحاولة استرجاع المراكز، وعاد الجنرال بومبيرو على رأس تلك القوات لمحاولة استرجاع قصر السوق، حيث جرح في معركة مسكي - كما سبقت الإشارة إليه - وهكذا نرى المجاهدين يفلتون الحلقة على الفرنسيين، ونجد أنفسنا ونحن نتحدث عن معارك أرفود، نلتقي مع أحداث قصر السوق في يناير 1919. وبعد جرح الجنرال بومبيرو، جاء الجنرال ليوطي شخصيا من الرباط يوم 25 يناير 1919، لقيادة العمليات. إنها الكارثة التي جعلت إقليم تافيلالت يهدد الوجود الفرنسي في المغرب.

لم يأت الجنرال ليوطي وحده، وإنما جاء معه الحاج التهامي الكلاوي على رأس عشرة آلاف مقاتل مدعومين بالجيش الفرنسي. وجاء الجنرال هوري على رأس قوة مماثلة من السينغاليين، واستطاعت المناورات السياسية أن تستقطب عدة عناصر من المجاهدين، مما اضطر الزعيم موحى نفورتي إلى التراجع نحو الجنوب لدراسة طريقة أخرى لمواجهة المحتلين.

ورغم ذلك، أصدر الجنرال ليوطي أوامره بالامتناع عن إخراج القوات واحتمائها من جديد بمراكز أرفود وقصر السوق.

لكن الزعيم موحى فتح للعدو أربع جبهات جديدة في الجرف وفرنا وتودغا وفركلا، وأبندت المعارك على هذه المحاور في 20 فبراير 1919، وهكذا نرى أن فترة تفكير الزعيم موحى لم تدم طويلا، وحاول احتلال مركز مولاي إبراهيم ومركز السيفا ومركز العشورية، متحديا طائرات العدو ومدافعه، علما أنه في ذلك الوقت لم يكن المجاهدون يتوفرون على صواريخ «سام» ولا المدافع، وإنما كان سلاحهم الإيمان والسيوف والبنادق.

وكان الفرنسيون في أزمة كبرى.. إلى أن مهدت لهم الظروف بحادثة مؤلمة، لم تكن في حساباتهم، فواتهم بفرصة لم يكونوا يحلمون بها. ففي شهر جوان 1919، حصل نزاع بين البطل الزعيم موحى

واعترضت يوم 4 أبريل 1931 فرقة متحركة بالسيارات المصفحة في مركز درقاوة، حيث قتل ثلاثة فرنسيين وقتل الليوتنانت بلان، وهاجموا يوم 15 أبريل التجمع الفرنسي في مرزوغة، وأفنوا الفرقة عن آخرها، وتقول الوثائق الفرنسية: ((لقد اضطرت فرقتنا للهروب دون التمكن من جمع الجثث التي بقيت مشتتة)). وأحاطت القوات الفرنسية بإقليم تافيلالت بأجمعها، حتى يبقى المجاهدون محاصرين وسط الإقليم، واضطر الفرنسيون لإدماج منطقة الساوره في الحصار، وهو عنصر هام جدا؛ فقد كانت الساوره قد تم احتلالها وإدماجها في النفوذ الفرنسي سنة 1900، ولكن دخولها في الجهاد سنة 1931 غير واقعها، حيث أسندت قيادة الجيش المراقب لها إلى الكولونيل دوتي، التابع لقيادة تافيلالت، وحصلت معارك قوات الكولونيل دوتي مسنودا بقوات الكولونيل ترانكي في مناطق كانت محسوبة على الساوره، كمعركة الصفا، التي حصلت في 15 يناير 1931، وتحركت الدبابات لخوض معركة ضد قوات النكادي من سافية السيفيا، وفي الفرد، وفي الزريا.. في نفس اليوم، اعترضت قوات النكادي فرقة متحركة بقبيلة الليوتنانت دورباش، فقتل الضابط الفرنسي وقتل معه ستة جنود فرنسيين وجرح أربعة. واستمرت المعركة تحت جنح الظلام، وتوسعت إلى مركز تاكرومت.. وأشرق صباح 16 يناير والمعركة مستمرة.. فاضطر الفرنسيون للجلاء نحو تيزي نوشان.

ولقد استمرت الحرب رغم الوجود الكبير للقوات الفرنسية وفي معارك كان الفرنسيون يدفنونها في غياهب السر تفاديا للضجة في البرلمان الفرنسي. وهكذا نجد الوثائق الفرنسية تتحدث عن معاركها مع قوات النكادي في 12 أكتوبر 1932 في زاوية المعطي، واستمرت المعركة يومين، وبعد تلك المعركة اضطر الفرنسيون إلى استقدام قوات من تابلالا في الأقاليم التي احتلها الفرنسيون سنة 1900. وهكذا نجد آثار الجهاد وقد أدركت المناطق التي اغتصبها الفرنسيون منذ اثنين وثلاثين سنة وأدمجوها في التراب الجزائري، وتوسعت المعارك من تابلالا إلى حاسي شامبا، وإلى زكرو، ذلك أن الحرب لم تتوقف سنة 1932، وتقول الوثائق الفرنسية: ((إن محاربينا كانوا يضيعون في جنبات تافيلالت)).

وجنبت تافيلالت شاسعة واسعة.. فضياع الفرنسيين، إذن، كان في أهميته وضخامته بضاهي شساعة تافيلالت، وإنما نجد الفرنسيين يبحثون عن التعابير الجديدة في كل تقرير ليدفنوا في تركيباتها حقيقة ما كانوا يعانونه بعد واحد وعشرين سنة على إمضاء الحماية.